ريدريس

انهاء التعذيب، والسعي لتحقيق العدالة للناجين

SOAS University of London

تدمير بلد، وترويع شعبه

المحاسبة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في السودان منذ 15 أبريل 2023

سبتمبر 2023

جدول المحتويات

تعريفات - اختصارات 4
ملخص تنفيذي 6
التوصيات 8
الخلفية والسياق 10
الثورة والانتقال 11
الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان 11
الفشل في إعطاء الأولوية للمحاسبة والإصلاح 13
التوترات المؤدية إلى 15 أبريل 2023 14
تطورات النزاع وعواقبه 17
حرب المدن 17
استهداف أطباء وصحفيين وعاملين في المجال الإنساني وغيرهم 20
الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري 22
العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛ الدمار على نطاق واسع، والنهب كغنيمة حرب 24
الوضع في دارفور 26
العواقب حتى الآن 29
القانون الدولي المعمول به 30
القانون الدولي الإنساني 30
القانون الدولي لحقوق الإنسان 32
القانون الجنائي الدولي 33
الجرائم الدولية 34
مقدمة 34
جرائم الحرب 36
تعمد توجيه هجمات ضد المدنيين والأعيان المحمية 36
العنف ضد الحياة والبشر (بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والقتل) وأخذ الرهائن 37
التهجير القسري 39
دروع بشرية 39
الهجمات العشوائية 40
النهب 41
التعذيب 42
الاختفاء القسري 43
جرائم ضد الإنسانية 44
الإبادة الجماعية 47
المساءلة المحلية 49
المساءلة الدولية 53

تعريفات - اختصارات

ACHPR	الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
البرهان	الفريق أول عبد الفتاح البرهان (القائد العام للقوات المسلحة السودانية ورئيس مجلس السيادة)
البروتوكولان الإضافيان (الأول والثاني)	لعام 1977 الملحقان باتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949
CA 1991	القانون الجنائي لعام 1991
CIHL	القانون الإنساني الدولي العرفي
CIL	القانون الدولي العرفي
CSO	منظمة المجتمع المدني
CVAW	وحدة مكافحة العنف ضد المرأة (هيئة حكومية سودانية مكلفة بتعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي)
DBA	نقابة المحامين في دارفور
الإعلان	إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان، الذي وقعته القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 11 مايو 2023
أركان الجرائم	أركان الجرائم بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية
اتفاقيات جنيف الأربع	لعام 1949 لحماية حقوق الانسان الاساسيّة في حالة الحرب
اتفاقية الإبادة الجماعية	اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية
حميدتي	الفريق أول محمد حمدان دقلو (قائد قوات الدعم السريع ونائب رئيس مجلس السيادة الأسبق)
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
ICCPR	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
نظام روما الاساسي	النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية
ICESCR	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
ICL	القانون الجنائي الدولي
ICPPED	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ICTY	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
IDP	شخص نازح داخل بلاده
إيغاد	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (كتلة تجارية مكونة من ثمانية بلدان في أفريقيا)
IHL	القانون الإنساني الدولي

IHRL	القانون الدولي لحقوق الإنسان
منظمة أطباء بلا حدود	أطباء بلا حدود
NIAC	نزاع مسلح غير دولي
NISS	جهاز الامن والمخابرات الوطني السوداني
UNOCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OHCHR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
RSF	قوات الدعم السريع
SAF	القوات المسلحة السودانية
SCO	مرصد الصراع في السودان
SSR	إصلاح قطاع الأمن
توباك	محمد آدم، ناشط سوداني تم اعتقاله في 15 يناير/كانون الثاني 2022 بتهمة التورط في قتل عميد شرطة
اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب	اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

ملخص تنفيذي

في 15 أبريل 2023، اندلع نزاع مسلح في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد تسبب النزاع – الذي لا يزال مستمراً حتى 11 سبتمبر 2023 – في دمار غير مسبوق، لا سيما في الخرطوم، ودارفور، وشمال وجنوب كردفان، بالإضافة إلى أجزاء أخرى من السودان. وتشير التقديرات الأخيرة إلى مقتل ما لا يقل عن 4000 شخص، رغم أن الرقم الحقيقي من المرجح أن يكون أعلى من ذلك بكثير. وقد تم تهجير حوالي 5 ملايين شخص قسراً، والعديد منهم هاجر إلى مصر وتشاد وجنوب السودان المجاورة.

أدى القتال، الذي دار معظمه في الأحياء السكنية، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في السودان بشكل كبير. والآن أصبح ما يقرب من نصف سكان السودان في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية والحماية. كما أن أنظمة الرعاية الصحية في الخرطوم ودارفور إما معطلة (وكان العديد منها خارج الخدمة منذ الأيام الأولى للنزاع) أو على وشك الانهيار. يعد نقص الغذاء والمياه والطاقة والإمدادات الطبية أمرًا شائعًا.

تم تسليم بعض المساعدات للمجتمعات المتضررة، خاصة خلال المراحل الأولى من النزاع، وذلك بفضل الحشد السريع للجان المقاومة السودانية. وبينما احتفظ عدد قليل من منظمات الإغاثة منذ ذلك الحين بوجود عملي في السودان على الرغم من الفظائع، فإن أنشطة هذه المنظمات كانت مقيدة إلى حد كبير بسبب البيروقراطية المعوقة، والعنف المستهدف والنهب، فضلاً عن مركزية إيصال المساعدات – التي تتدفق معظمها من بورتسودان ويتم نقلها إلى باقي اجزاء السودان. ولذلك فإن النقل إلى المناطق الأكثر تضرراً من النزاع (مثل دارفور) أمراً مرهقاً.

في خضم القتال، هناك مجموعة كبيرة من الأدلة الواضحة ذات المصداقية (والمتطورة) التي تشير إلى تورط كلا الجانبين في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم حرب محتملة. بما في ذلك حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وكذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين والأهداف المحمية واحتجاز الرهائن. هناك أسباب معقولة للوصول الى استنتتاج بأن بعض أنماط الانتهاكات المبلغ عنها في السودان تشكل جرائم ضد الإنسانية. وكما هو موضح أعلاه، هناك أيضًا روايات ذات جدارة وموثوقيّة عن وجود سلوكيات في دارفور يمكن أن ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية.

هناك العديد من مبادرات الوساطة الجارية، التي تحاول كل منها التوسط في شكل ما من أشكال وقف إطلاق النار الشامل. وعند وقت كتابة هذا التقرير، شرع قائد القوات المسلحة السودانية في جولة إقليمية تهدف، من بين امور اخرى، إلى إشراك العديد من قادة الدولة بشأن مقترحات لإنهاء النزاع المسلح. ومع ذلك، لا توجد حاليا نهاية واضحة في الأفق. ووراء خطاب القوتين، لا تزال ترد أنباء عن الفظائع يوميًا. وبما أن كلا الجانبين مقتنعان على ما يبدو بطريقتهما بالاتجاه نحو النصر، فإن أياً منهما لم يقدم التزاماً علنياً حقيقياً بسحب قواته من المناطق السكنية. ومع قيام الدول والهيئات الإقليمية بتقييم منتظم للنفوذ الذي يمكنها عرضه لحل المأزق، هناك حاجة ماسة إلى حل.

يجب على الأطراف المتحاربة الالتزام بإنهاء الفظائع على الفور والامتناع عن أي استهداف آخر للمدنيين، بما في ذلك إطلاق سراح جميع الذين تم اعتقالهم تعسفياً. وبعد ذلك، وعلى سبيل الحسم العاجل، يجب على السودان أن يشرع فوراً في إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة وفعالة، وأن يتخذ خطوات لتوفير التعويضات لجميع ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية. وفي غضون ذلك، يجب على الدول الأخرى زيادة الدعم المادي لمنظمات التوثيق السودانية بشكل سريع للتأكد من أن أولئك الذين ما زالوا قادرين وراغبين في توثيق الجرائم المستمرة مجهزون ويمتلكون الموارد والتنسيق اللازم وبشكل مناسب. وإلا سيتم فقدان مجموعة كبيرة من الأدلة.

تُعد المحاسبة والإصلاحات التشريعية والمؤسسية الأخرى متطلبات أساسية وتعدّ أولويات رئيسية للسودان لضمان حماية حقوق الإنسان والعدالة. إن الدول تتحمّل المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم الدولية التي تحدث داخل أراضيها وعن مقاضاة مرتكبيها. ولكن البنية التحتية القضائية والقوانين المحلية في السودان تشكل عقبات خطيرة أمام أي محاكمة مجدية للجناة حتى لو كان هناك التزام سياسي بالمحاسبة عن الجرائم الدولية. وفي هذا السياق، فإن هناك دور واضح للجهات الفاعلة الدولية

لتلعبه في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمحاسبة في السودان. في السابق، لم يتم سوى إحراز تقدم محدود لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمات الدورية وأعمال العنف في السودان. إن عدم الرغبة، تاريخياً، في إعطاء الأولوية للمساءلة هو السبب الجذري الواضح للصراع المسلح الحالي.

في 13 يوليو 2023، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن إجراء تحقيق جديد في الجرائم الدولية المرتكبة في دارفور منذ 15 أبريل 2023. وهذا تطور يحظى بالترحيب. ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في السودان كافيًا للتصدي للجرائم المرتكبة في أماكن أخرى من البلاد، وعلى أي حال، فإنها لا تملك الولاية القضائية ولا الموارد اللازمة للتحقيق في جميع الانتهاكات منذ بداية الصراع، وضمان ان تتم محاسبة جميع الجناة.

في البدء، وكأولوية، ينبغي إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على الأقل منذ 15 أبريل 2023. وينبغي للدول أيضًا نشر مجموعة أدوات مساءلة كاملة ضد الجناة، بما في ذلك: (1) تطبيق عقوبات تستهدف الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الانتهاكات المستمرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛ و(2) الاستعداد لاعتقال ومحاكمة أي من هؤلاء الأفراد الذين يدخلون أراضيهم بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. ومن الآن فصاعدا، يجب على السودان أن يبتكر وينفذ عملية عدالة انتقالية حقيقية وفعالة. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون العدالة مكملة لأي عملية سلام وانتقال ديمقراطي، وأن تحظى بالأولوية.

على هذه الخلفية، يعرض هذا التقرير ما يلي:

أ) سياق النزاع المسلح؛

ب) الإطار القانوني الشامل الذي يطبق أثناء النزاع المسلح؛

ج) أدلة ظاهرية على الانتهاكات القانونية التي ارتكبها كلا الجانبين (بما في ذلك الجرائم الدولية)؛ و

د) سبل أو تدابير المساءلة عن هذه الانتهاكات المزعومة وبعض العقبات التي من المحتمل مواجهتها.

التوصيات

يسلط هذا القسم الضوء على توصياتنا ذات الأولوية للجهات الفاعلة الرئيسية في السودان. تتطور الديناميات السياسية في السودان بانتظام، حيث تشارك مختلف الدول والهيئات الإقليمية إما بشكل مباشر في الوضع الحالي أو تراقبه عن كثب، مع أن توصياتنا موجهة إلى جهات فاعلة محددة بناءً على الحقائق حتى وقت كتابة هذا التقرير، إلا أنه يجب التعامل معها على أنها موجهة أيضًا إلى جهات فاعلة أخرى كفؤة منخرطة حاليًا أو ستنخرط مستقبلا في شئون السودان.

توصيات إلى أطراف النزاع المسلح:

- وقف جميع الأعمال العدائية دون تأخير والانخراط بشكل مناسب في العملية السياسية بهدف تشكيل حكومة مدنية في أقرب فرصة.
- الامتثال لالتزامات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك إطلاق سراح أي أشخاص محتجزين تعسفياً، وحماية المدنيين من الهجمات المستهدفة، وضمان إمكانية تسليم المساعدات الإنسانية بسرعة وبأمان إلى جميع المناطق.
- الالتزام علناً بحماية حقوق الإنسان، ودعم العمليات التي تضمن محاسبة جميع الجناة (بما في ذلك القادة، بموجب مبدأ مسؤولية القيادة).

توصيات إلى الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)، والاتحاد الأفريقي، والمملكة العربية السعودية، ومصر، والولايات المتحدة، وغيرها من المنظمات والدول الوسيطة:

- تقديم التزام واضح بأنه بمجرد التوصل إلى اتفاق سلام، سيتم إطلاق عملية سياسية لتشكيل حكومة مدنية وأن الجيش لن يلعب دوراً مستمراً في أي انتقال ديمقراطي في السودان. ويجب إجراء جميع المفاوضات على هذا الأساس.
- التأكد من أن أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بشأن المحاسبة. ويجب على الوسطاء رفض الموافقة على أي اتفاق سلام ينص على العفو عن جرائم الإبادة الجماعية، أو الجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم الحرب، أو التعذيب، أو الاختفاء القسري، أو العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، أو غيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي.
- التأكد من أن أي مفاوضات سياسية ستكون شاملة وشفافة ومتكاملة. وينبغي للمنظمات والدول التي تتوسط أن تنخرط في حوار منتظم لتبادل المعلومات وتنسيق العمل ومنع الأطراف المتحاربة من استخدام تكتيكات التأخير لإطالة أمد الأعمال العدائية مع التهرب من التحقيق الدولي.

توصيات إلى أعضاء مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أو، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي:

- إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، على الأقل منذ 15 أبريل 2023، بهدف محاسبة الجناة وتقديم التعويضات لضحايا الانتهاكات.
- التأكد من أن أي مفاوضات تتعلق بالوساطة والتسوية السياسية، والتي تؤيدها أو تشارك فيها، ترتكز على الاحترام الكامل لحماية حقوق الإنسان، بهدف المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت قبل وأثناء الأزمة الحالية/النزاع المسلح. وإذا أردنا تجنب العنف في المستقبل، فإن أي عملية سياسية مستقبلية يجب أن تعطي الأولوية للانتقال في الوقت المناسب إلى حكومة مدنية قادرة على إجراء الإصلاحات القانونية والسياسية اللازمة في السودان لضمان سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

توصيات إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية:

- التحقيق في جميع الادعاءات الموثوقة بشأن الجرائم الدولية المرتكبة ضمن ولايتها القضائية في السودان، وضمان محاسبة المسؤولين عنها وتعويض الضحايا.

توصيات الى جميع الدول:

- الإسراع بتوسيع نطاق الدعم، بما في ذلك التمويل، لمنظمات المجتمع المدني السودانية، وخاصة تلك التي تقوم بأعمال التوثيق، وتقديم المساعدات الإنسانية، ودعم الناجين، وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان.

- فيما يتعلق بتوثيق الجرائم الدولية، إعطاء الأولوية لتوفير الدعم المادي الكبير بشكل عاجل، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات الفنية، لمنظمات التوثيق السودانية، بهدف ضمان تنسيق أنشطتها بشكل صحيح وملاءمتها للغرض المقصود منها (على سبيل المثال، لتعظيم احتمال أن تكون الأدلة التي تم جمعها مقبولة، ومُحسّنة للاستخدام في إجراءات المحاسبة المستقبلية).

- تطبيق عقوبات مستهدفة ضد الأفراد والكيانات الأكثر مسؤولية عن الانتهاكات المستمرة واسعة النطاق لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والتي تقع جميعها ضمن نطاق أنظمة عقوبات حقوق الإنسان المتاحة.

- مراقبة تحركات المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية والاستعداد لاعتقال ومحاكمة أيّ من مثل هؤلاء الجناة الذين يدخلون أراضيها، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول أن تفتح بشكل استباقي تحقيقات هيكلية لجمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح الحالي.

- التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم الدولية في السودان، بما في ذلك توظيف أدوات التعاون القضائي لدعم التحقيق والملاحقة القضائية في الجرائم الدولية، وتوفير التعويضات للضحايا، فعلى سبيل المثال، ينبغي للدول، عند الطلب، تحديد أصول اموال الأشخاص المتهمين وتعقبها وتجميدها والاستيلاء عليها.

- تركيز التعاملات مع الأطراف المتحاربة على تأمين وقف شامل لإطلاق النار، وتمكين إيصال المزيد من المساعدات الإنسانية، ومنع وقوع المزيد من الانتهاكات للالتزامات بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

- الاستمرار في إصدار البيانات العامة التي تدين الجرائم الدولية المحتملة التي تُرتكب في النزاع المسلح الحالي، وتحث جميع الأطراف على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

الخلفية والسياق

©رويترز

الفريق أول محمد حمدان دقلو، قائد قوات الدعم السريع، في الصورة في 13 أبريل 2019، أثناء مراسيم أداء القسم كنائب معين للمجلس العسكري الانتقالي السوداني، واقفاً أمام رئيس المجلس الانتقالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان.

في 15 أبريل 2023، اندلع نزاع مسلح في السودان بين مجموعتين مسلحتين قويتين – القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان (‹البرهان›)، وقوات الدعم السريع. (‹الدعم السريع›)، وهي مجموعة شبه عسكرية بقيادة الفريق أول محمد حمدان دقلو (‹حميدتي›) والتي تم دمجها نظريًا في القوات المسلحة السودانية في عام 2013,[1] لكل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع (وكذلك البرهان وحميدتي شخصيًا) تاريخ طويل من التورّط في ارتكاب جرائم دولية في صراع دارفور ولعب دور كبير في العنف وانتهاك لحقوق الإنسان في السودان منذ الثورة السودانية.[2]

بعد أن قادتا انقلاب أكتوبر 2021 معًا، وبعد أشهر من التوترات الداخلية التي هددت بالتفاقم،[3] تتقاتل هاتان القوتان الآن لتعزيز موقعيهما في السلطة والسيطرة؛ ويبدو أن الاقتتال ضروري وله عواقب مدمرة على الحياة المدنية والبنية التحتية –

1 في عام 2013، تم رسميًا إنشاء قوات الدعم السريع تحت قيادة جهاز المخابرات والأمن الوطني. وفي عام 2017، تم الاعتراف بقوات الدعم السريع من قبل المجلس التشريعي الوطني للبشير كقوة خاصة داخل القوات المسلحة السودانية، تابعة مباشرة للبشير. وأكدت الوثيقة الدستورية لعام 2019، 2019 Constitutional Document، مجددًا أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تخضع لسلطة القائد العام للقوات المسلحة السودانية (البرهان حاليًا). وبينما تحدث البرهان سابقًا previously spoken عن قوات الدعم السريع باعتبارها «جزءًا لا يتجزأ» من القوات المسلحة السودانية، قاوم حميدتي علنًا publicly resisted الدعوات المطالبة بدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية. وظلت القوتان متميزتين وظيفيًا حتى 15 أبريل 2023، مع قيادة وتسلسلات قيادية منفصلة وزي موحد. انظر الفقرات. من 28 إلى 30 لسياق مفاوضات التكامل التي سبقت النزاع المسلح الحالي مباشرة. في 6 سبتمبر 2023، قام عبد الفتاح البرهان بحل قوات الدعم السريع وألغى قانون قوات الدعم السريع لعام 2017: انظر صحيفة سودان تريبيون، "السودان يحل قوات الدعم السريع شبه العسكرية، ويلغي قانونها المثير للجدل Sudan dissolves paramilitary RSF, abolishes its controversial law"، 6 سبتمبر 2023.

2 انظر على سبيل المثال، الحاشية السفلية رقم 8.

3 لمزيد من المعلومات حول العلاقة السابقة بين البرهان وحميدتي، انظر جوشوا غريز، "طلقات نارية في الخرطوم"، 17 أبريل 2023، Gunshots in Khartoum؛ هاجر علي، "أزمة السودان: صراع على السلطة حسب التصميم"، 18 مايو 2023، The Sudan crisis: A power struggle by design. حول التوترات الأخيرة قبل النزاع، راجع تحديثات أخبار السودان الصادرة عن منظمة ريدريس من 18 فبراير إلى 14 أبريل 2023، Sudan News Updates؛ تقرير أفريقيا، «السودان: معركة الجنرالات في الصراع على السلطة بعد الانقلاب»، Sudan: Battle of the generals in post-coup power struggle، 16 مارس 2023.

وخاصة في الخرطوم ودارفور وولايات كردفان الثلاث. و يرتبط هذا الصراع ارتباطًا وثيقًا بتاريخ السودان؛ وهو تاريخ تميّز بعدم المساواة، والتهميش السياسي، والانقلابات العسكرية، والاستبدادية ذات الدوافع الإيديولوجية، والمصالح التجارية الأمنية، والتدخل الخارجي. وفي حين أن التحليل الكامل لهذه العوامل (وغيرها) من اشكال المساهمة يقع خارج نطاق هذا التقرير،[4] فإن هذا القسم يصف الأحداث والموضوعات الرئيسية الأخيرة التي بلغت ذروتها في الصراع المستمر.

الثورة والانتقال

يمكن تعقّب العديد من الديناميكيات الرئيسية على الأقل إلى الثورة السودانية – وهي حركة احتجاجية سلمية غير مسبوقة تقريبًا أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير، الذي اتسم حكمه للسودان، الذي دام ثلاثة عقود، بالحروب والسياسات المتطرفة والفساد المستشري والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان.[5] ووعدت نهاية حكمه بفرصة لامثيل لها في مجال حقوق الإنسان والاصلاح السياسي في السودان. ومع ذلك، تم تقويض الثورة من خلال استيعاب الخصمين الرئيسيين في الصراع المسلح الحالي، البرهان وحميدتي. واستغلت القيادة العليا للقوات المسلحة السودانية الزخم الثوري بشكل انتهازي، فأطاحت بالبشير بالقوة في انقلاب عسكري، وأنشأت مجلساً عسكرياً انتقالياً مكانه.[6] ومع ذلك، استمرت الاحتجاجات، حيث طالب آلاف المدنيين بالانتقال الكامل إلى حكومة مدنية.[7]

كانت السنوات التي تلت ذلك مضطربة بشكل ملحوظ، حيث نفّذت القوات العسكرية والأمنية السودانية حملات قمع عنيفة متعددة ضد متظاهرين وناشطين في مجال حقوق الإنسان وعاملين في المجال الطبي وصحفيين وشخصيات معارضة، فضلاً عن القيام بانقلاب آخر في أكتوبر 2021 – هذه المرة ضد مجلس السيادة الانتقالي لتقاسم السلطة والحكومة الانتقالية التي خلفت المجلس العسكري الانتقالي.[8] وفي كل خطوة، كانت القوات المسلحة السودانية التي يقودها البرهان مدعومة بشكل وثيق من جانب قوات الدعم السريع التي يقودها حميدتي، وهي مجموعة شبه عسكرية عنيفة أنشأها البشير رسميًا من الجنجويد.[9]

الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان

على الرغم من عقود من الانتهاكات الجماعية الموثقة لحقوق الإنسان – سواء في عهد البشير أو في ظل النظام اللاحق بقيادة البرهان وحميدتي – لم تتم المحاسبة إلا لعدد قليل جدًا من الجناة في السودان. فلقد تم خنق جهود المحاسبة بشكل روتيني من قبل السلطات السودانية الرئيسية[10] – مما يدل على قدرتها على الحفاظ على توازن القوى، فضلا عن النفوذ السياسي القوي

4 لتحليل العلاقة بين هذه العوامل وحقوق الإنسان، انظر لوتز أوتي، «السلطة والصراع وحقوق الإنسان في السودان» في لوتز أوتي ومحمد عبد السلام بابكر (محرران)، صناعة الدستور وحقوق الإنسان في السودان (روتليدج). 2019) ص 15–40.

5 لمزيد من السياق حول حكم البشير والثورة السودانية 2018–2019، انظر ويلو بيريدج، جاستن لينش، رجاء مكاوي، وأليكس دي وال، «ديمقراطية السودان غير المكتملة: وعد وخيانة ثورة الشعب» (دار نشر هيرست) وشركاه 2022).

6 انظر على سبيل المثال، قناة الجزيرة، «الجيش السوداني يستولي على السلطة من الرئيس عمر البشير»، Sudan's military seizes power from President Omar al-Bashir، 11 أبريل 2019.

7 انظر على سبيل المثال، حاشية سفلية رقم 5.

8 انظر على سبيل المثال، ريدريس، مركز الناس للعون القانوني، نقابة المحامين في دارفور، ومجموعة محامي الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم Taken from Khartoum's Streets"، مارس 2022؛ ريدريس، ومركز مدرسة الدراسات الشرقية والافريقية بجامعة لندن لقانون حقوق الإنسان، والمرصد السوداني لحقوق الإنسان، "حياتك لا تستحق ثمن رصاصة Your Life Isn't Worth the Price of a Bullet"، يونيو 2022؛ هيومن رايتس ووتش، «كانوا يصرخون «اقتلوهم» – حملة السودان العنيفة على المتظاهرين في الخرطوم»، "They Were Shouting 'Kill Them'" – Sudan's Violent Crackdown on Protestors in Khartoum، 17 نوفمبر 2019؛ أطباء من أجل حقوق الإنسان، «الفوضى والنار»: تحليل لمذبحة الخرطوم في السودان في 3 يونيو 2019»، «Chaos and Fire": An Analysis of Sudan's June 3, 2019 Khartoum Massacre"، 5 مارس 2020؛ حالة حقوق الإنسان في السودان، تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، Situation of human rights in the Sudan, Report of the UN High Commissioner for Human Rights، 9 مايو 2022، /A HRC/50/22، حالة حقوق الإنسان في السودان، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، Situation of human rights in the Sudan, Report of the UN High Commissioner for Human Rights، 12 مايو 2023، A/HRC/53/19. قبل الصراع الأخير، لجنة الأطباء السودانيين المركزية وذكرت أن 125 شخصًا على الأقل قتلوا منذ انقلاب أكتوبر 2021، reported.

9 المرجع نفسه. في عهد البشير، قامت الحكومة السودانية بتجنيد ميليشيات عربية من القبائل العربية البدوية التي كانت تتعايش في السابق جنبًا إلى جنب مع القبائل المسلمة ذات الأغلبية السوداء في دارفور (الفور، والمساليت، والزغاوة). وكانت هذه الميليشيات تُعرف باسم الجنجويد وكانت عنصراً حاسماً في استراتيجية الحكومة لمكافحة التمرد واستهداف السكان المدنيين في دارفور الذين يُنظر إليهم على أنهم قاعدة دعم للجماعات المتمردة. وفي عام 2013، تم إنشاء قوات الدعم السريع رسميًا من الجنجويد.

10 انظر على سبيل المثال، ريدريس ومركز الدراسات الشرقية والافريقية لقانون حقوق الإنسان، "جهود المساءلة المحلية في السودان Domestic Accountability Efforts in Sudan"، مايو 2021.

الذي لا تزال تتمتع به بقايا نظام البشير السابق.[11] فعلى سبيل المثال:

أ) على الرغم من إنشاء العديد من لجان التقصي للتحقيق في أعمال التفريق العنيف والاختفاء القسري للمتظاهرين من قبل قوات الأمن السودانية في 3 يونيو 2019 (التي يشار إليها غالبًا باسم «**مذبحة الخرطوم**»)، إلا أنه لم تتبع ذلك أي محاكمات جنائية ناجحة معروفة؛ وأيضاً

ب) عندما وجهت المحكمة الجنائية الدولية الاتهام إلى خمسة أفراد سودانيين، بما في ذلك البشير، بارتكاب جرائم دولية مزعومة في دارفور، فإن السلطات السودانية دأبت على عرقلة عمل المحكمة الجنائية الدولية.[12] ولا يوجد حالياً سوى متهم واحد فقط - هو قائد الجنجويد السابق علي كوشيب - رهن الاحتجاز لدى المحكمة الجنائية الدولية، بعد أن سلم نفسه طوعاً إلى المحكمة. وقبل النزاع الدائر، كان من المفهوم أن ثلاثة أشخاص متهمين موجودون في الحجز المحلي، رغم عدم وجود التزام واضح بنقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل القريب.[13] وفرّ شخص واحد على الأقل من المتهمين – أحمد هارون – من الحجز بعد إطلاق سراح السجناء من مختلف سجون الخرطوم خلال النزاع المسلح الحالي، ولم يتم التحقق بشكل مستقل عن مكان وجود البشير الحالي.[14]

ولطالما دعت منظمات، بما في ذلك منظمة ريدريس، الجهات الفاعلة الدولية إلى فرض عقوبات **مستهدفة** على مرتكبي الانتهاكات الرئيسية لحقوق الإنسان في السودان. والعقوبات **المستهدفة** هي أداة دبلوماسية مهمة يمكن للدول من خلالها التصرف ضد مرتكبي الانتهاكات، بما في ذلك عن طريق تقييد تمويلهم وتقييد سفرهم خارج البلاد، وتوفير الاعتراف الفوري بالانتهاكات التي تحدث، وإظهار التضامن مع الناجين، ويُعتبر هذا إشارة الجناة إلى أن هذه الدول لا تتغاضى عن سلوكهم. ويعتمد العديد من الجناة الرئيسيين (بما في ذلك أعضاء القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع) على شبكات التجارة الدولية المعقدة لتمويل أنشطتهم وفي السنوات الأخيرة، استفادت من الصفقات التي تم التوصل إليها بوساطة دولية للحفاظ على قوتها السياسية.[15] مجتمعة، تمثل هذه العوامل حجة قوية مفادها أنه، لتعزيز التغيير السلوكي الذي تشتد الحاجة إليه، يجب على الدول فرض عقوبات مستهدفة على جميع القادة العسكريين السودانيين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك الشركات التي تسهّل لهم ارتكاب هذه الانتهاكات.

أنشأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي أطرًا قانونية لنشر العقوبات المستهدفة[16] واستخدمت العقوبات المستهدفة كأداة دبلوماسية حيوية أثناء النزاعات المسلحة في بلدان أخرى.[17] ومع ذلك، فقد حددوا عددًا محدودًا جدًا من الجناة الرئيسيين في السودان. قبل الصراع الحالي، كانت الولايات المتحدة قد فرضت عقوبات على كيان سوداني واحد فقط (شرطة

11 للاطلاع على تحليل أخير، انظر على سبيل المثال، السيدة روزاليند مارسدن، «منعطف حاسم للانتقال الديمقراطي في السودان»، A critical juncture for Sudan's democratic transition، 28 مارس 2023؛ شبكة عاين، «مسارات العودة: نظام السودان السابق وحلفاؤه الإسلاميون»، The paths of return: Sudan's former regime and Islamist allies، 9 أبريل 2023؛ ويلو بيريدج، «لقد قام عمر البشير بمعاملة وحشية للسودان – كيف يتجلى اليوم إرثه الذي دام 30 عامًا»، Omar al-Bashir brutalised Sudan – how his 30-year legacy is playing out today ، 25 أبريل 2023.

12 ربما يخشى البرهان وحميدتي وآخرون من احتمال إجراء تحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية حول نشاطاتهم في دارفور (انظر الحاشية رقم 2 أعلاه).

13 أسماؤهم عمر البشير، وأحمد محمد هارون (وزير الدولة بالداخلية ووالي جنوب وشمال كردفان الأسبق)، وعبد الرحيم محمد حسين (وزير الدفاع الوطني ووزير الداخلية الأسبق). في أغسطس 2021، ادعى المسؤولون السودانيون أنهم سيسلمون هؤلاء الثلاثة إلى حجز المحكمة الجنائية الدولية، claimed. إلا أن ذلك لم يتحقق قط، وتقاعست السلطات السودانية منذ ذلك الحين عن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، بل وعرقلت عملها فعلياً في بعض الأحيان. للحصول على ملخص لـ(عدم) تعاون السلطات السودانية الأخير مع المحكمة الجنائية الدولية، انظر التقرير السابع والثلاثين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، Thirty-Seventh Report to the UN Security Council. ولا يزال المتهم الرابع، عبد الله باندا أبكر نورين (القائد العام السابق للقيادة الجماعية لحركة العدل والمساواة) طليقا.

14 انظر الفقرة 125 حول آخر التحديثات المتعلقة بمكان وجود البشير الحالي. وحكم على البشير بالسجن لمدة عامين في مركز إصلاح مجتمعي تديره الدولة، بعد أن أدانته المحاكم السودانية بحيازة العملات الأجنبية بشكل غير قانوني وتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة وبالفساد، found guilty. قبل النزاع المسلح الحالي، كانت هناك إجراءات منفصلة جارية ضد البشير و27 مسؤولا سابقا بشأن دور كل منهم في الانقلاب العسكري عام 1989 الذي أوصل البشير إلى السلطة، separate proceedings. وفي 20 ديسمبر 2022، صرح البشير – بشكل مفاجئ – خلال إجراءات المحاكمة، stated during the trial proceedings، أنه «يتحمل كامل المسؤولية عما حدث في 30 يونيو [1989]». ويبدو أن هذه الإجراءات قد تم تعليقها منذ بداية النزاع المسلح الحالي.

15 انظر على سبيل المثال، ريدريس ومركز الدراسات الافريقية والشرقية لقانون حقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي في السودان على جهاز الانعاش"، Sudan's Democratic Transition on Life Support، يونيو 2022.

16 راجع تحليل العقوبات على السودان الذي أعدته منظمة ريدريس للحصول على ملخص لأطر العقوبات الرئيسية للولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة حتى 18 أبريل 2023، Sudan Sanctions Analysis.

17 على سبيل المثال، ليبيا، حيث «عززت التسميات الفردية المشاركة في المحادثات التي أدت إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي لعام 2015»، individual designations promoted participation in the talks that led to the signing of the 2015 Libyan Political Agreement. وفي الآونة الأخيرة، انظر روسيا/أوكرانيا، حيث تم تطبيق العقوبات المستهدفة في الوقت المناسب وبطريقة كاملة نسبيًا. بعض مبررات استخدام العقوبات أثناء النزاعات المسلحة (التسميات الجديدة بشكل أساسي، ولكن في بعض الأحيان أيضًا التهديد بها أو الوعد بإزالتها). تشمل ما يلي: (1) تقليل الموارد الضرورية لاستمرار الصراع المسلح (وسبل التمويل ذات الصلة)؛ و (2) تحفيز الجهات الفاعلة على فتح المفاوضات المتوقفة (على سبيل المثال، مفاوضات السلام أو المفاوضات السياسية) أو معارضة استمرار الصراع.

الاحتياطي المركزي) لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان، ولم تفرض المملكة المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أي عقوبات عليه. ومنذ ذلك الحين:

أ) فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أربعة كيانات تابعة لقوات الدعم السريع أو القوات المسلحة السودانية (من بينها ثلاثة كيانات أوصت بها منظمة ريدرس سابقًا لفرض عقوبات)[18] وفرضت قيودًا على التأشيرات على بعض الجهات الفاعلة السودانية التي لم تذكر اسمها، في كل حالة لدورها في الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام. أو أمن السودان أو استقراره.[19] وفي 6 سبتمبر 2023، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على عبد الرحيم حمدان دقلو، القائد الرفيع في قوات الدعم السريع وشقيق قائد قوات الدعم السريع الفريق محمد حمدان دقلو، لدوره المزعوم في صراع 2023,[20] وقد سبق أن أوصت منظمة ريدريس[21] بفرض عقوبات عليه. وفي نفس اليوم، فرضت وزارة الخارجية الأمريكية أيضًا قيودًا على التأشيرة على عبد الرحمن جمعة، الجنرال بقوات الدعم السريع وقائد قطاع غرب دارفور.[22]

ب) فرضت المملكة المتحدة لاحقًا عقوبات على ستة كيانات تابعة لقوات الدعم السريع أو القوات المسلحة السودانية على الأساس القانوني المعادل المتعلق بالاستقرار في المملكة المتحدة، بما في ذلك تكرار العقوبات الأمريكية الأربعة[23] على الكيانات وتعيين كيان آخر أوصت به منظمة ريدرس سابقًا لفرض عقوبات عليه.[24]

على الرغم من أن هذه بداية طيبة، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الإجراءات لتعزيز التأثير الإجمالي لهذه العقوبات. ويجب الآن فرض المزيد من العقوبات على الشبكات، ويجب على الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي الانخراط بشكل استباقي مع الدول التي تحتفظ بالأصول الخاضعة للعقوبات لمعالجة شبكات التهرب من العقوبات بشكل مباشر. ربما كان عدم فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي متعمدًا للحفاظ على الحوار مع الجنرالين وتشجيعهما على الدخول في مفاوضات سياسية. ومع ذلك، فقد أضفوا ، خلال القيام بذلك، شرعية في نهاية المطاف على البرهان وحميدتي كلاعبين سياسيين عاديين. وشجعت الاثنين على مواصلة سعيهما للحصول على السلطة المطلقة، مع تقويض مطالب الحكم المدني الديمقراطي.

الفشل في إعطاء الأولوية للمحاسبة والإصلاح

كما أوضحت منظمة ريدريس سابقًا، هناك حاجة ماسة **للمحاسبة** وغيرها من تدابير العدالة الانتقالية (بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والمؤسسية) في السودان.[25] وفي حين انّه كان ينبغي على الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى المعنية بمستقبل السودان، النظر، بعد الإطاحة بالبشير، إلى هذه القضايا على أنها ذات أولوية قصوى، إلا أنه لم يتم إحراز سوى تقدم محدود في معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الدورية المستمرة في السودان. إن غياب **المحاسبة** والإصلاح الحقيقيين تترتب عليهما نتيجتان رئيسيتان:

18 قدمت منظمة ريدريس سابقًا تقارير إلى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تدعو إلى فرض عقوبات مستهدفة ضد أفراد مختلفين وكيانات مرتبطة بحملة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد النشطاء منذ انقلاب أكتوبر 2021.

19 وزارة الخزانة الأمريكية، «الخزانة تفرض عقوبات على الشركات التابعة للجيش والتي تغذي طرفي الصراع في السودان»، Treasury Sanctions Military-Affiliated Companies Fueling Both Sides of the Conflict in Sudan، 1 يونيو 2023؛ منظمة ريدريس، «منظمة ريدريس ترحب بفرض العقوبات الأمريكية وقيود التأشيرات على الجهات الفاعلة المرتبطة بالعنف المستمر في السودان»، REDRESS Welcomes the Imposition of U.S. Sanctions and Visa Restrictions on Actors Linked to the Ongoing Violence in Sudan، 2 يونيو 2023.

20 وزارة الخزانة الأمريكية، «الخزانة تفرض عقوبات على قائد القوات شبه العسكرية السودانية»، Treasury Sanctions Sudanese Paramilitary Leader، 6 سبتمبر 2023.

21 ريدريس، «وسط اشتباكات مسلحة قاتلة، يجب فرض عقوبات مستهدفة ضد قادة الانقلاب في السودان»، Amidst Deadly Armed Clashes, Targeted Sanctions Must Be Imposed against Sudan's Coup Leaders، 18 أبريل 2023.

22 وزير الخارجية الأمريكي، "إجراءات ضد كبار قادة قوات الدعم السريع في السودان"، Actions Against Senior Rapid Support Forces Commanders in Sudan، 6 سبتمبر 2023.

23 مكتب تنفيذ العقوبات المالية، وزارة الخزانة، «القائمة الموحدة لأهداف العقوبات المالية في المملكة المتحدة»، Consolidated List of Financial Sanctions Targets in the UK، 12 يوليو 2023. فرضت المملكة المتحدة لاحقًا عقوبات على ثلاثة كيانات واثنين من الافراد متورطين في مجموعة فاغنر في السودان، sanctioned.

24 لم يفرض الاتحاد الأوروبي أي عقوبات مستهدفة على الجناة في السودان منذ بدء النزاع المسلح الحالي، على الرغم مما يفيد بأنه يقوم بوضع إطار جديد للعقوبات بهدف تحديد التصنيفات – ربما في المستقبل القريب، reportedly. ووفقا لأحد المصادر one source، يقوم الاتحاد الأوروبي بإعداد تصنيفات فيما يتعلق بـ «البعض في حاشية الطرفين المتحاربين»، مما يشير إلى احتمال فرض عقوبات فردية. في سبتمبر 2023، ستقدم منظمة ريدريس ملفًا من الأدلة إلى الاتحاد الأوروبي لحثهم على تعيين أفراد مختلفين وكيانات سودانية لعقوبات مستهدفة.

25 منظمة الإنصاف ومركز الدراسات الافريقية والشرقية لقانون حقوق الإنسان، "الانتقال الديمقراطي في السودان على أجهزة الانعاش"، Sudan's Democratic Transition on Life Support، يونيو 2022.

أ) يظل توازن القوى السياسية في أيدي الجهات العسكرية والأمنية في السودان. وتمارس هذه الجهات الفاعلة قبضة قوية على السودان، حيث استخدمت قوتها النارية واستغلت نقاط الضعف المتصورة لدى الجهات الفاعلة السياسية الأخرى لتعزيز نفوذها، وانتزاع أصول الدولة لتحقيق مكاسب شخصية، والتهرب من **المحاسبة**. في السنوات الأخيرة، قامت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بحملة متواصلة من انتهاكات حقوق الإنسان لقمع الاعتراضات على استيلاء الجيش على السلطة. وقد عزز غياب **المساءلة** الاعتقاد داخل هذه القوات بأنها يمكن أن تستمر في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان (بما في ذلك القتل المنهجي خارج نطاق القضاء للمتظاهرين السلميين) دون تحدي، ومكّنهم من تركيز السلطة بشكل أكبر، وقمع المعارضة، والقضاء على التهديدات التي يتعرض لها حكمهم.

ب) وبناءًا على ذلك، لا يزال السودان معرضًا بشدّة لمزيد من محاولات الانقلاب التي تنظمها عناصر داخل أجهزته العسكرية والأمنية. وعلى الرغم من الجبهة الموحدة الواضحة للسلطات العسكرية، فإن العديد من الفصائل القوية موجودة داخلها ـ كل منها مدفوع بمزيج معقد من السلطة، والجشع، ومحاولة الحفاظ على الذات، والانتماء السياسي، والعرق، والمعتقدات الإيديولوجية، والتحالفات، والمنافسات؛ جميعهم يتنافسون على ممارسة نفوذهم على البنية التحتية السياسية في السودان. وهذا يشمل القيادة العليا داخل قوات الدعم السريع التابعة لحميدتي (وحميدتي شخصيا)، فضلا عن فلول حزب المؤتمر الوطني الإسلامي بقيادة البشير.[26]

التوترات المؤدية إلى 15 أبريل 2023

بينما ساهمت مجموعة من العوامل في تصاعد التوترات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الفترة التي سبقت النزاع المسلح الحالي، فإن ثلاثة جوانب رئيسية تبدوا واضحة جليّة وهي:

أ) الدول/الكيانات التي تتوسط في صفقات تقاسم السلطة الانتقالية مع البرهان وحميدتي، على الرغم من مطالبة الناشطين منذ فترة طويلة بعدم استمرار الجيش في لعب دور في التحول الديمقراطي[27] في السودان وتحذيرهم من أن البلاد لا تستطيع الحفاظ على البرهان. وحميدتي كحكام فعليين؛[28]

ب) الافتقار إلى إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الحفاظ على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع كوحدات عسكرية متميزة؛ و

ج) رغبة حميدتي في تعزيز سلطته بعد الثورة وعلاقته المتوترة مع البرهان.

في أعقاب انقلاب أكتوبر 2021، توسطت الآلية الثلاثية[29] ومجموعة الكواد (مجموعة الحوار الامني الرباعي)،[30] في المفاوضات التي بلغت ذروتها بتوقيع الاتفاق الإطاري في ديسمبر 2022 – وهو اتفاق ينص على فترة انتقالية لتقاسم السلطة لمدة عامين،

26 في هذا الصدد، انظر خالد عبد العزيز، "حصريًا: الإسلاميون يمارسون اليد الخفية في صراع السودان، كما تقول مصادر عسكرية"، Exclusive: Islamists wield hidden hand in Sudan conflict, military sources say، 28 يونيو 2023؛ أنطوني غالليندو، أوغسطين باسيللي، «المحارب القديم في حزب المؤتمر الوطني علي كرتي جاهز للانقضاض من الخلف»، Fugitive NCP veteran Ali Karti ready to pounce from the shadows، 10 يوليو 2023.

27 من بين مجموعة الدراسات الممتازة الحديثة حول هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال، خلود خير، «طاعون في منازلك الاثنين: المعضلة الكاذبة لنخب السودان»، A Plague O' Both Your Houses: The False Dilemma of Sudan's Elites، 7 مارس 2023؛ روبي جرامر، «كيف تخبطت الولايات المتحدة بخصوص آمال السودان في الديمقراطية»، How the U.S. Fumbled Sudan's Hopes for Democracy، 10 مايو 2023؛ أليكس دي وال، «الثورة التي لا يريدها أحد»، The Revolution No One Wanted، 18 مايو 2023؛ هاجر علي وجيريت غورتز، «وقف الحرب في السودان»، Stopping the War in Sudan، 28 مايو 2023؛ أوسكار ريكيت ومحمد أمين، «السودان: كل الطرق تؤدي إلى الخرطوم بينما تنظر روسيا وإسرائيل والغرب في لعبة الكراسي»، Sudan: All roads lead to Khartoum as Russia, Israel and West view in game of thrones، 9 فبراير 2023.

28 انظر على سبيل المثال، خلود خير، "الانقلاب لا يمكن أن يخدم سيدين"، A Coup Cannot Serve Two Masters، 22 فبراير 2022 – "إن انقلاب 25 أكتوبر [...] يمكّن كبار جنرالاته من التهرب من الانخراط في ثلاثة دوافع رئيسية لهيمنة الجيش على الحياة السياسية والاقتصادية في المشهد الاجتماعي في السودان: المساءلة الاقتصادية، والعدالة الانتقالية، وإصلاح قطاع الأمن. ولكن على المدى المتوسط إلى الطويل، سوف يتنافس الانقلابيون على حصتهم من غنائم الغزو ـ على وجه التحديد، الوصول إلى الموارد اللازمة للحفاظ على قواتهم، واحتكار العنف، وفي نهاية المطاف الاحتفاظ بالرئاسة. في الآونة الأخيرة، انظر على سبيل المثال، ديكلان والش، «استولى جنرالان على بلد. هل سيحققون الديمقراطية أم الحرب؟»، 2 Generals Took Over a Country. Will They Deliver Democracy or War?، 6 أبريل 2023.

29 تتألف من الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (ايغاد)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة السودان خلال الفترة الانتقالية (UNITAMS).

30 تتكون من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

ويبدو ان جنرالات السودان سيسلّمون، في نهايتها، السلطة الى حكومة مدنيّة كاملة.[31] ومن بين «القضايا النهائية» المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري والتي يتعين حلها قبل التوقيع على الاتفاق النهائي، كانت القضية الأكثر إثارة للجدل بالنسبة لكل من البرهان وحميدتي وهي قضية إصلاح قطاع الأمن الذي طال انتظاره[32] – وهي قضية تقع في قلب الأزمات السياسية الدورية المستمرة في السودان. ومن شأن ذلك أن يطرح أسئلة صعبة لكل من البرهان وحميدتي، اللذين تورطت قواتهما باستمرار في عدد لا يحصى من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ويعملان بانتظام دون احترام القانون المحلي والدولي.[33]

يتطلب الاتفاق الإطاري، كجزء من السياسات القادمة لإصلاح قطاع الأمن، أن يتم أخيراً دمج قوات الدعم السريع وظيفيًا في القوات المسلحة السودانية «وفقًا للجداول الزمنية المتفق عليها».[34] وهذا من شأنه أن يثبت أنّه القضية الرئيسية المعلقة بين الطرفين.[35] ويشكل اندماج قوات الدعم السريع تهديدًا وجوديًا لتطلعات حميدتي السياسية الأوسع، والتي تعد سرًا مكشوفًا في جميع أنحاء المنطقة، وتهدد بدورها قيادة البرهان.[36] ومنذ تشكيل قوات الدعم السريع – التي جمعت فيلقا هائلا من المقاتلين المدربين على القتال ـ كان ينظر لها على أنها ثقل عسكري موازن للقوات المسلحة السودانية.[37] وقد استخدم حميدتي قوات الدعم السريع لبناء نفوذ محلي وإقليمي كبير، ليصبح قوة سياسية رئيسية في هذه العملية.[38] ورأى البرهان أهمية إبقائه في صفه، حيث احتفظ حتى وقت قريب بحميدتي كنائب له، على الرغم من الاشتباكات الواضحة بين مصالحهما الأوسع. علاوة على ذلك، حتى لو تمكن الجنرالات أنفسهم من الاتفاق على مسألة دمج قوات الدعم السريع، يُعتقد أن هناك اختلافات عملية وثقافية كبيرة بين القوتين وكان التنسيق بينهما على ما يبدو «غير موجود» قبل وقت قصير من الصراع.[39]

وعلى الرغم من تعقيدات هذه الديناميات، فإن المفاوضات الناتجة عنها كانت سريعة وهيمنت عليها الجهات العسكرية.[40] وفي إطار زمني سريع، كان من المتوقع أن يتفق حميدتي والبرهان على المسار – والجدول الزمني – لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة السودانية، بالإضافة إلى أجندة الإصلاح من أعلى إلى أسفل لجهاز الأمن السوداني بأكمله. وسرعان ما بدأت الشقوق في الظهور. وطغت المحادثات حول دمج قوات الدعم السريع في نهاية المطاف على النقاش الأوسع بشأن إصلاح القطاع الأمني، حيث اقترحت القوات المسلحة السودانية فترة تكامل مدتها سنتان، في حين دعت قوات الدعم السريع إلى جدول زمني مدته 10 سنوات.[41] وبعد الفشل في الاتفاق على هذه القضايا وغيرها، زادت التوترات بشكل أكبر مع انسحاب ممثلي القوات المسلحة السودانية فجأة من الجلسة الختامية لمناقشات إصلاح قطاع الأمن.[42] وكان كل من البرهان وحميدتي غائبين بشكل

31 يمكن الاطلاع على الاتفاقية الإطارية هنا، here. وفيما يتعلق بمفاوضات الاتفاقية الإطارية، انظر مجموعة الأزمات الدولية، «نافذة حاسمة لدعم حكومة السودان القادمة»، A Critical Window to Bolster Sudan's Next Government، 23 يناير 2023. حول تاريخ السودان غير السعيد من الانقلابات وملخص للسياق السياسي قبل الصراع الحالي، راجع ريدريس ومركز قانون حقوق الإنسان بكلية الدراسات الافريقية والشرقية ، "الانتقال الديمقراطي في السودان على أجهزة الإنعاش"، Sudan's Democratic Transition on Life Support، يونيو 2022.

32 والقضايا النهائية الأخرى هي المساءلة والعدالة الانتقالية؛ ومستقبل اتفاق جوبا للسلام؛ وتفكيك نظام 30 يونيو 1989؛ وقضايا شرق السودان، east of Sudan.

33 انظر على سبيل المثال، ريدريس، ومركز قانون حقوق الإنسان بكلية الدراسات الافريقية والشرقية ، ومرصد حقوق الإنسان السوداني، "حياتك لا تستحق ثمن رصاصة"، Your Life Isn't Worth the Price of a Bullet، يونيو 2022.

34 القسم 4، الفقرة 6 (ج) من الاتفاقية الإطارية، Framework Agreement.

35 كما اختلفت الأطراف المختلفة (بما في ذلك قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية) حول قضايا رئيسية أخرى. انظر على سبيل المثال، راديو دبنقا، «تأجيل التوقيع على الاتفاق النهائي للسودان بسبب الخلافات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع»، Signing of Sudan's Final Agreement postponed over SAF-RSF differences، 4 أبريل 2023؛ راديو دبنقا، «السودان: اختراق في الإصلاح الأمني، والمتمردون يطالبون بمزيد من السلطة، والقوى الثورية تدعو إلى الوحدة»، Sudan: Breakthrough on security reform, rebels demand more power, revolutionary forces call for unity، 6 أبريل 2023.

36 انظر على سبيل المثال، مايكل جورجي، «النفوذ السياسي المتزايد للجنرال يشكل خطرًا على المرحلة الانتقالية في السودان»، General's growing political clout poses a risk to Sudan's transition، 30 مايو 2019؛ مجموعة الأزمات الدولية، «حماية ثورة السودان»، Safeguarding Sudan's Revolution، 21 أكتوبر 2019؛ أفريكا إنتليجنس، «وكالة المخابرات المركزية تتبع مسار حميدتي من نجامينا إلى بانغي»، CIA follows Hemeti trail from N'Djamena to Bangui، 6 مارس 2023.

37 كانت هذه استراتيجية متعمدة من قبل عمر البشير. انظر على سبيل المثال، مي حسن وأحمد كدودة، «انتفاضة السودان: سقوط ديكتاتور»، Sudan's Uprising: The Fall of a Dictator، أكتوبر 2019 – «حاول البشير تحصين نظامه من الانقلابات من خلال تجزئة جهاز الأمن الداخلي – وهي استراتيجية تستلزم استخدام أجهزة أمنية مختلفة». كثقل موازن لبعضهم البعض، مما يمنحهم مسؤوليات متداخلة، ويقلل من خطوط الاتصال والتنسيق بينهم. الهدف هو جعل الأمر أكثر صعوبة على أي فرع من فروع الجهاز الأمني لتنظيم انقلاب [...] كما تقلل هذه الإستراتيجية من احتمالية نجاح أي محاولة انقلاب». خلال فترة وجوده في السلطة، أفادت التقارير، reported، أن البشير كان يشير بمودة إلى حميدتي باسم «حمايتي»، أي حاميي (تلاعب بالألفاظ على اسم «حميدتي»).

38 انظر على سبيل المثال، قلوبال ويتنيس، «كشف الشبكة المالية السرية لقوات الدعم السريع»، Exposing the RSF's secret financial network، 9 ديسمبر 2019.

39 تغريدة لمحمد مصطفى، Tweet from Mohamed Mustafa، 21 فبراير 2023.

40 انظر على سبيل المثال، راديو دبنقا، «اختتام مؤتمر إصلاح الأمن السوداني»، Sudan Security Reform conference concludes، 29 مارس 2023.

41 اذاعة رويترز، «المحادثات السودانية تصل إلى طريق مسدود بشأن إصلاح القطاع الأمني»، Sudanese talks hit roadblock over security sector reform، 30 مارس 2023؛ سودان تريبيون، "الاختلافات حول الجدول الزمني لتكامل قوات الدعم السريع تؤخر توصيات ورشة العمل الأمنية"، Divergences over RSF's integration timeline delay security workshop recommendations، 29 مارس 2023.

42 المرجع نفسه.

واضح عن هذه الجلسة، التي اختتمت دون تقديم توصيات متفق عليها.[43] وعلى الرغم من أن القوتين لم تقاتلا بعضهما البعض من قبل، إلا أنهما زادا في الأشهر السابقة، نشاط التجنيد وأعادا نشر القوات بشكل استراتيجي؛ وكان من المفترض توقع احتمال نشوب صراع وشيك.[44] وأصبح الوضع الآن هشًا للغاية. وتم تكليف اللجان العسكرية الفنية بحل الخلافات العالقة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، لكنها فشلت في تحقيق ذلك، على الرغم من تمديد الموعد النهائي للتوصل إلى اتفاق نهائي في مناسبات متعددة.[45]

في هذا الوقت تقريبًا، نشرت قوات الدعم السريع قوات في مروي، الولاية الشمالية، مما أدى إلى مواجهة عسكرية متوترة مع القوات المسلحة السودانية.[46] كما انتشرت تعزيزات من قوات الدعم السريع في الخرطوم.[47] وفي بيان مباشر غير معهود، صرح المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية نبيل عبد الله أن نشر قوات الدعم السريع «ينتهك القانون بشكل واضح» وحذر من أن استمرار نشر قوات الدعم السريع في مروي والخرطوم «سيتسبب حتماً في المزيد من الانقسامات والتوترات التي قد تؤدي إلى انهيار الأمن».[48] وعلى الرغم من أن العديد من الجهات الفاعلة حاولت التوسط في التوترات وظهور تقارير أشارت في البداية إلى التوصل إلى حل،[49] إلا أن شعب السودان استيقظ في 15 أبريل 2023 على تبادل كثيف لإطلاق النار بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، حيث ألقى كل فريق منهما باللوم على الفريق الآخر في بدء الهجمات.[50] ورغم أن الاشتباكات تركزت في البداية في الخرطوم ومروي، إلا أنها انتشرت بسرعة في الأربع والعشرين ساعة الأولى، بما في ذلك دارفور وشمال كردفان وبورتسودان وكسلا والنيل الأزرق.[51]

43 تغريدة من توم رودوس، Tweet from Tom Rhodes، 30 مارس 2023. وكان من المتصور أن التوصيات المتفق عليها خلال ورش العمل/المؤتمرات النهائية سوف تفيد مباشرة أي اتفاق نهائي.

44 انظر على سبيل المثال، شبكة عاين، «سباق التجنيد في دارفور: جيش السودان وقوات الدعم السريع يتنافسان على النفوذ»، Darfur's recruitment race: Sudan's army and Rapid Support forces compete for influence، 26 مارس 2023؛ صحيفة سودان تريبون، "قوات الدعم السريع تؤكد وصول قوات إلى الخرطوم للتدريب"، 8 مارس 2023؛ تغريدة من سلمى، Tweet from Salma، 16 مارس 2023.

45 راديو دبنقا، «تأجيل التوقيع على الاتفاق النهائي للسودان بسبب خلافات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع»، Signing of Sudan's Final Agreement postponed over SAF-RSF differences، 4 أبريل 2023.

46 قناة الجزيرة، "مخاوف في السودان مع مواجهة الجيش والقوة شبه العسكرية"، Fears in Sudan as army and paramilitary force face off، 13 أبريل 2023.

47 صحيفة سودان تريبون، "قوات الدعم السريع تحرك مركبات مدرعة من دارفور إلى الخرطوم تحسبا لأي طارئ"، RSF moves armoured vehicles from Darfur to Khartoum in anticipation of any emergency. جاء ذلك بعد تكهنات بأن قوات الدعم السريع ستنشر 60 ألف جندي في الخرطوم، speculation. وردا على ذلك، قامت القوات المسلحة السودانية ببناء جدار أمام مقرها الرئيسي في الخرطوم، built a wall.

48 مقطع فيديو على صفحة القوات المسلحة السودانية على فيسبوك، Video on SAF Facebook Page، 13 أبريل 2023.

49 بيان "السودان: حميدتي ملتزم بوقف التصعيد ومستعد للقاء قائد الجيش البرهان"، Sudan's Hemedti committed to de-escalate, ready to meet with army chief Burhan – statement، 14 أبريل 2023.

50 خالد عبد العزيز ونفيسة الطاهر، "اشتباكات السودان تؤدي إلى قتل ما لا يقل عن 25 شخصًا في صراع على السلطة بين الجيش والقوات شبه العسكرية"، Sudan clashes kill at least 25 in power struggle between army, paramilitaries، 15 أبريل 2023.

51 انظر على سبيل المثال، صحيفة نيويورك تايمز، «ماذا حدث في اليوم الثاني من القتال في السودان»، What Happened on the Second Day of Fighting in Sudan، 16 أبريل 2023.

تطورات النزاع وعواقبه

©رويترز/محمد نور الدين عبد الله.

قصف جوي على أحد أحياء الخرطوم بحري خلال اشتباكات بين قوات الدعم السريع والجيش في مايو 2023.

حرب المدن

انخرطت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بشكل مستمر طوال فترة النزاع في حرب المدن أثناء القتال من أجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية، لا سيما حول الخرطوم ودارفور وولايات كردفان الثلاث.[52] ويشير هذا الشكل المميز من القتال إلى العمليات العسكرية التي تجري في مناطق حضرية مكتظة بالسكان. إن «اختلاط الأهداف العسكرية بالمدنيين والأهداف المدنية»[53] يزيد بشكل كبير من حجم ووزن الأضرار المحتملة التي لحقت بالمدنيين بسبب القتال – لا سيما وأن القوات المسلحة الحديثة والجماعات شبه العسكرية تستخدم بانتظام الأسلحة المتفجرة في المناطق القريبة من المنازل والبنية التحتية وغيرها من المنشآت التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين.

منذ المراحل الأولى للنزاع، اندمج المقاتلون في المناطق الحضرية – فاحتلوا المنازل والمستشفيات واماكن العبادة والبنية التحتية المدنية كقواعد عسكرية مخصصة؛ بالعنف إذا لزم الأمر.[54] وتشير تقارير موثوقة إلى أن معظم المحتلين كانوا من مقاتلي قوات

52 انظر على سبيل المثال، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، «المفوض السامي لحقوق الإنسان: الصراع المتهور الذي لا معنى له في السودان أدى إلى أزمة حقوق إنسان وأزمة إنسانية تتكشف بمعدل مثير للقلق وعلى نطاق مدمر»، High Commissioner for Human Rights: the Reckless, Senseless Conflict in Sudan Has Resulted in a Human Rights and Humanitarian Crisis that Is Unfolding at an Alarming Rate and on a Devastating Scale، 19 يونيو 2023.

53 لورينت جيزيل، بيلار جيمينو سارسيادا، كين هيوم، وآبي زيث، «الحرب الحضرية: مشكلة قديمة بحاجة إلى حلول جديدة»، Urban warfare: an age-old problem in need of new solutions، 27 أبريل 2021.

54 انظر على سبيل المثال، أندرو ماكجريجور، «الصراع بين الأشقاء في السودان: تقييم لاستراتيجيات وتكتيكات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع»، Sudan's Fratricidal Conflict: An Assessment of SAF and RSF Strategies and Tactics، 26 مايو 2023؛ منظمة العفو الدولية، «جاء الموت إلى منزلنا: جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان»، Death Came to Our Home: War Crimes and Civilian Suffering in Sudan، 3 أغسطس 2023، الفصل. 5.

الدعم السريع، على الرغم من اتهام أعضاء من الجانبين بارتكاب هذا السلوك.[55] وفي حين أن هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة لتأكيد الأوامر المحددة التي أصدرتها قيادة قوات الدعم السريع للمقاتلين، فإن اتساق وحجم سلوكهم يدل على وجود استراتيجية قتالية متعمدة؛ مع الإشارة أيضًا إلى:

أ) أن العديد من الأصول الرئيسية التي تتنازع عليها القوتان، وخاصة في الخرطوم ودارفور، تقع داخل المناطق الحضرية في المقام الأول؛[56]

ب) وفقًا لمعظم الروايات، فإن قوات الدعم السريع هي الأكثر مرونة بين القوتين (وبالتالي يمكن القول إنها أكثر مهارة في حرب المدن)، وتعمل بهيكل قيادة خفيف نسبيًا، وتنسيق شامل محدود نسبيًا، والعديد من القوات البرية المدربة؛[57]

ج) نظرًا للميزة القتالية الجوية الرئيسية التي تتمتع بها القوات المسلحة السودانية، فإن قوات الدعم السريع معرضة بشكل خاص للغارات الجوية.[58] وإلى جانب نشر الأسلحة المضادة للطائرات في المناطق الحضرية، فإن قوات الدعم السريع متهمة باستخدام السكان المدنيين كدروع بشرية من خلال استغلال قرب المدنيين المجاورين منها والبنية التحتية الحيوية لحماية أنفسهم من هجمات القوات المسلحة السودانية.[59]

على الرغم من ارتفاع خطر وقوع خسائر في صفوف المدنيين، استخدمت القوات المسلحة السودانية القصف الجوي على نطاق واسع، خاصة في الخرطوم، كوسيلة لطرد قوات الدعم السريع واستهداف إعادة خطوط الإمداد الخاصة بهم. أثناء القتال على الأرض، قامت كلا القوتين أيضًا بنشر الأسلحة المتفجرة، بما في ذلك المدفعيّة والصواريخ في المناطق المكتظة بالسكان.[60] وكان لهذه الهجمات عواقب مدمرة على حياة الإنسان وعلى البنية التحتية المحيطة بها.[61] على سبيل المثال، تحققت هيومن رايتس ووتش من عدة مقاطع فيديو تظهر قصف المناطق الحضرية المزدحمة في الخرطوم منذ بدء القتال. ففي 18 أبريل 2023، حيث قصفت الطائرات مستشفى الشعب (أحد أكبر المستشفيات العامة في الخرطوم). كما أصيب مستشفى آخر في الخرطوم هو مستشفى ابن سينا.[62] وفي اليوم التالي، قتلت غارة جوية طفلاً بينما كان هو ووالده يقودان سيارتهما في أحد أحياء غرب الخرطوم.[63] وفي 24 أبريل 2023، تم قصف حي سكني في جنوب الخرطوم، وتشير التقديرات إلى مقتل ما لا يقل عن 40 شخصًا.[64] ليس من الواضح ما إذا كان بالمنطقة أي تواجد معروف لقوات الدعم السريع.[65] واستمر هذا النمط في الأشهر الأخيرة، حيث تم الإبلاغ عن ضربات مماثلة بانتظام في الخرطوم.[66] على سبيل المثال، أدت غارة جوية في الكلاكلة القبة إلى مقتل ما لا يقل عن 20 مدنيًا في 2 سبتمبر 2023,[67] وتُنسب هذه الهجمات عمومًا إلى القوات المسلحة السودانية، وهي الجانب الوحيد الذي يمتلك قوة جوية راسخة ومعروفًا باستخدام طائرات هجومية حول الخرطوم.[68] على الرغم من أن كلا القوتين تنشران الآن أيضًا طائرات

55 انظر على سبيل المثال، شبكة عاين، مركز حقوق الإنسان، المرصد السوداني للشفافية والسياسات في السودان، «مراقب الصراع في السودان» في 27 أبريل و10 مايو و31 مايو و19 يونيو 2023، April 27, May 10, May 31, June 19؛ مات ناشد، «سكان السودان يصفون المداهمات وعمليات الإخلاء التي قام بها جنود قوات الدعم السريع»، Sudan residents describe raids, evictions by RSF soldiers، 7 مايو 2023.

56 للاطلاع على السياق التاريخي للخرطوم، انظر على سبيل المثال عزة مصطفى بابكر أحمد، "سقوط الخرطوم"، The fall of Khartoum، مايو 2023.

57 انظر على سبيل المثال، هاجر علي، «أزمة السودان: صراع على السلطة عمدا»، The Sudan crisis: A power struggle by design، 18 مايو 2023.

58 انظر على سبيل المثال، أندرو ماكجريجور، «الصراع بين الأشقاء في السودان: تقييم لاستراتيجيات وتكتيكات القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع»، Sudan's Fratricidal Conflict: An Assessment of SAF and RSF Strategies and Tactics، 26 مايو 2023؛ هاجر علي، «أزمة السودان: صراع على السلطة عمدا»، The Sudan crisis: A power struggle by design، 18 مايو 2023.

59 انظر على سبيل المثال، تقرير من إيغاد، Report from Eekad، 2 مايو 2023؛ محمد أمين، «الرهائن والدروع البشرية: حجم الخسائر المدنية في أزمة السودان»، 'Hostages and human shields': The civilian toll of Sudan's crisis، 24 أبريل 2023. كما اتهمت وزارة الخارجية السودانية قوات الدعم السريع باستخدام المدنيين كدروع بشرية، accused.

60 هيومن رايتس ووتش، "السودان: الأسلحة المتفجرة تلحق الاضرار بالمدنيين"، Sudan: Explosive Weapons Harming Civilians، 4 مايو 2023.

61 فيما يتعلق بالأضرار التي لحقت بالبنية التحتية في الخرطوم، انظر على سبيل المثال، منظمة شنغهاي للتعاون، تقرير رقم 007، Report 007، 28 يوليو 2023، مع الإشارة إلى حوادث الأضرار التي لحقت بالمواقع المدنية المحمية والبنية التحتية المدنية بسبب الغارات الجوية للقوات المسلحة السودانية اعتبارًا من 26 يوليو 2023 (الملحق 1).

62 المرجع نفسه.

63 محمد أمين، "مذكرات يومية عن الخرطوم: لقد فقدت ابني في هذا الصراع الذي لا معنى له على السلطة"، Khartoum diary: 'I lost my son in this meaningless power struggle، 25 أبريل 2023.

64 المجموعة السودانية لحقوق الإنسان، "تقرير الانتهاكات ضد المدنيين في جنوب الخرطوم والكلاكلة"، Report of violations against civilians in South Khartoum & Al-Kalakla، 31 مايو 2023.

65 المرجع نفسه.

66 راديو دبنقا، «حرب السودان: غارة جوية تخلف 12 قتيلاً مدنياً»، Sudan war: Air strike leaves 12 civilians dead، 8 يونيو 2023؛ دبنقا، «مقتل 37 سودانيًا على الأقل في غارات جوية بأم درمان»، At least 37 Sudanese dead in Omdurman airstrikes، 10 يوليو 2023؛ راديو دبنقا، «الغارات الجوية في العاصمة السودانية وعمليات الإخلاء القسري مستمرة»، Airstrikes in Sudan capital, forced evacuations continue، 8 أغسطس 2023

67 مرصد الحرب السوداني، "غارة جوية تقتل 20 مدنيا في سوق الخرطوم"، Airstrike kills 20 civilians at Khartoum market، 3 سبتمبر 2023.

68 انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، "السودان: الأسلحة المتفجرة تلحق الضرر بالمدنيين"، Sudan: Explosive Weapons Harming Civilians، 4 مايو 2023.

عسكرية بدون طيار.[69]

تأثرت المستشفيات السودانية بشدة بسبب القتال، حيث احتل المقاتلون (عادة قوات الدعم السريع) العديد من المستشفيات أو أنّها أخرجت عن الخدمة. لقد انهارت أنظمة الرعاية الصحية في الخرطوم ودارفور، أو أنها على وشك الانهيار.[70] وتشير التقديرات الى أن 70٪ من الأشخاص في المناطق المتضررة من النزاع يفتقرون إلى امكانية الحصول على الرعاية الصحية.[71] وقد تم احتلال العديد من المستشفيات بالقوة من قبل قوات الدعم السريع؛ مما أدى في بعض الأحيان إلى شن غارات جوية – على ما يبدو أن القوات المسلحة السودانية تحاول طرد مقاتلي قوات الدعم السريع أو قطع خطوط الإمداد الخاصة بهم.[72] وتعرض آخرون لأضرار بالغة خلال غارات الهجمات المتفجرة بين القوات.[73] وتعمل المستشفيات العاملة في مناطق النزاع في ظروف صعبة، حيث غالبًا ما تتم سرقة الإمدادات الطبية أو تدميرها، ويتم قطع المياه والكهرباء بشكل متقطع (وعلى نطاق واسع في كثير من الأحيان)، فضلاً عن التدفق المنتظم للأفراد الجرحى الذين يحتاجون إلى علاج عاجل. فمثلاً، أفادت التقارير أن قوات الدعم السريع سيطرت على مستشفى شرق النيل في شمال الخرطوم في المراحل الأولى من الصراع، ووضعت مركبات وأسلحة مضادة للطائرات في المنطقة المحيطة.[74] وتم شن عدة غارات جوية في المنطقة، من قبل القوات المسلحة السودانية، وتم الاستهدف جزئيًا لمولد الكهرباء وخزان الوقود بالمبنى.[75] وقُتل ما لا يقل عن خمسة مدنيين في أعقاب الضربة الأولى.[76] وتم تداول لقطات مصورة لاحقًا عبر الإنترنت تظهر أن الجزء الداخلي من مستشفى شرق النيل قد تعرض للتدمير بسبب الغارات، كما تعرض الجزء الخارجي منه وأساساته لأضرار بالغة.[77]

كما تم نهب أو تدمير العديد من اماكن العبادة، و في غضون أسابيع قليلة من بدء النزاع، وبعد أن تم، في الغالب، احتلال معظم المنازل والمستشفيات وغيرها من البنية التحتية المدنية قبل ذلك، هاجمت قوات الدعم السريع واحتلت كنائس متعددة في فترة قصيرة، وطردت المصلين بعنف، وهجمت على الإمدادات.[78] وعلى سبيل المثال، أصيب ما لا يقل عن خمسة أشخاص بعد هجوم شنته قوات الدعم السريع على كنيسة القديس جاورجيوس في أم درمان.[79] ودخل مسلحون مبنى الكنيسة قبيل منتصف الليل، وأطلقوا الرصاص على المدنيين مطالبين بالذهب والمال.[80] وفي هذا الوقت تقريبًا، قامت قوات الدعم السريع أيضًا بطرد رجال

69 انظر على سبيل المثال، مرصد الحرب في السودان، "تكثيف حرب الطائرات بدون طيار"، Drone war intensifies، 21 يوليو 2023 – الذي يصف كيف قام كلا الجانبين بتكييف الطائرات التجارية بدون طيار، والتي يستخدمونها لإسقاط القنابل اليدوية أو قذائف الهاون. انظر أيضًا صحيفة سودان تريبيون، «مقتل 14 مدنيًا في غارة لطائرة بدون طيار تابعة لقوات الدعم السريع على تجمع مدني في الخرطوم»، 14 civilians killed in RSF drone strike on civilian gathering in Khartoum، 19 يوليو 2023؛ منظمة شنغهاي للتعاون، تقرير رقم 007، Report 007، 28 يوليو 2023.

70 انظر على سبيل المثال، البيان المشترك للجنة الإنقاذ الدولية ومؤسسة نقد البحرين وصندوق حقوق الإنسان السوداني، Joint IRC, BMA and SDFHR Statement، 11 مايو 2023؛ فيرجينيا بيترومارشي، «'كارثة وشيكة': كارثة الرعاية الصحية تلوح في الأفق في دارفور»، 'An imminent catastrophe': Healthcare disaster looms in Darfur، 5 مايو 2023. ومؤخرًا، انظر صحيفة سودان تريبيون، «الأطباء يحذرون من كارثة صحية بسبب جثث الموتى في الخرطوم»، Doctors warn of disease disaster over dead bodies in Khartoum، 7 أغسطس 2023.

71 راديو دبنقا، «حرب السودان تدخل يومها المائة والأدوية تكاد تنفد في مناطق النزاع»، Sudan war enters its 100th day, medicines almost depleted in conflict areas، 26 يوليو 2023. أكثر من 80٪ من المستشفيات في السودان أصبحت الآن خارج الخدمة، وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، World Health Organisation.

72 وورد أيضًا أن مقاتلي القوات المسلحة السودانية احتلوا مستشفيات، مثل مستشفى الأمل، Al-Amat Hospital.

73 في دارفور، انظر على سبيل المثال الهجوم المسلح ونهب مستشفى الجنينة التعليمي على يد قوات الدعم السريع حسبما ورد عن التقارير، armed attack and looting. انظر أيضًا مرصد الصراع في السودان (منظمة شنغهاي للتعاون)، تقرير التوعية بالحالة رقم 003، Situational Awareness Report 003، 22 يونيو 2023؛ وصور لما بعد ذلك، photos

74 سيلين الخالدي، إنغريد فورمانك، محمد توفيق، وهيلين ريغان، «تجدد الاشتباكات في غرب دارفور مع تفاقم نقص الغذاء والمياه في أعمال العنف في السودان»، Clashes renew in West Darfur as food and water shortages worsen in Sudan violence، 28 أبريل 2023؛ بي بي سي نيوز عربي، "الصراع في السودان: هجمات على المستشفيات جرائم حرب محتملة، حسبما قالت بي بي سي"، Sudan conflict: Hospital attacks potential war crimes, BBC told، 26 مايو 2023.

75 ميدل إيست مونيتور، "الغارات الجوية للجيش السوداني تضرب مستشفى شرق النيل"، Sudanese army air strikes hit East Nile Hospital، 16 مايو 2023؛ وكالة نوفا، «السودان: مستشفى شرق النيل مدمر إلى حد كبير بسبب الغارة الجوية»، Sudan: East Nile Hospital largely destroyed by air raid، 15 مايو 2023؛ تغريدة من بنجامين ستريك، Tweet from Benjamin Strick، 15 مايو 2023.

76 بي بي سي نيوز عربي، "الصراع في السودان: هجمات على المستشفيات جرائم حرب محتملة، حسبما قالت بي بي سي"، Sudan conflict: Hospital attacks potential war crimes, BBC told، 26 مايو 2023.

77 للحصول على لقطات ما بعد الحادثة، انظر على سبيل المثال، تغريدة من ريكو، Tweet from reco، 15 مايو 2023؛ تغريدة من صحيفة سودان تايمز، Tweet from the Sudan Times، 19 مايو 2023؛ تغريدة من آدم موسى، Tweet from Adam Mousa، 19 مايو 2023.

78 انظر على سبيل المثال، مادلين ديفيز، «مداهمة مجمع الكاتدرائية الأنجليكانية في الخرطوم، أثناء اشتباك قوات الأمن المتنافسة»، Anglican cathedral compound in Khartoum raided, as rival security forces clash، 19 أبريل 2023؛ تغريدة من كيلسي زورزي، Tweet from Kelsey Zorzi، 23 أبريل 2023؛ وكالة فيدس، «إصابة كاتدرائية الأبيض برصاص صاروخي»، El-Obied Cathedral hit by rocket bullets، 2 مايو 2023.

79 تغريدة من محمد سليمان، Tweet from Mohamed Suliman، 14 مايو 2023. ماجي مايكل، "شهود عيان يروون عن غارة مسلحين على كنيسة في عاصمة السودان"، Witnesses recount gunmen's raid on church in Sudan's capital، 18 مايو 2023.

80 المرجع نفسه.

دين واحتلت كنيستين على الأقل في الخرطوم هما، كنيسة القديسة ميري والكنيسة الأسقفية الأنجليكانية السودانية.[81] كما تم قصف مسجدين، الجامع الأزهري ومسجد بري الدرايسة، في هذا الوقت، مما أسفر عن مقتل أحد المصلين.[82] وقد قام المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام منذ ذلك الحين بتوثيق ما لا يقل عن ستة عشر مسجدًا تم تدميرها جزئيًا وكنيستين أخريين تعرضتا للمداهمة والنهب والاستهداف من قبل المقاتلين.

استهداف أطباء وصحفيين وعاملين في المجال الإنساني وغيرهم.[83]

في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021، انخرطت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وغيرهما من قوات المخابرات والأمن والشرطة، في حملة منسقة ومنهجية لسحق المعارضة السلمية لحكمهم.[84] وكما هو موثق جيداً، فإن القوات – بعد ان ضمنت الإفلات من العقاب – استخدمت القوة المفرطة والمميتة ضد المتظاهرين، وقامت باعتقال المعارضين تعسفياً وتعذيبهم.[85] ومع أن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لم تعودا تعملان بشكل منسق، فإن قواتهما إنخرطت في حملات مماثلة، تستهدف غير المقاتلين الذين يعتبرونهم معارضين لهم – بما في ذلك أطباء وصحفيين وعاملين في المجال الإنساني.[86]

واصل العديد من العاملين الطبيين الذين ما زالوا مقيمين في السودان علاج المرضى والجرحى، على الرغم من انهم يقومون بذلك في ظروف محفوفة بالمخاطر. كما وثق البعض، في هذه العملية، الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع.[87] ولقد استهدفت كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الأطباء بانتظام منذ بداية النزاع.[88] فعلى سبيل المثال، وبعد وقت قصير من 15 أبريل 2023، تم إطلاق العديد من حملات التشهير عبر الإنترنت، واتهمت الأطباء بالاسم (غالبًا أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم نشطاء مؤيدون للديمقراطية) بمعالجة مقاتلي قوات الدعم السريع الجرحى على ما يبدو.[89] وفي مقطع فيديو انتشر على نطاق واسع، اتهم لواء في القوات المسلحة السودانية أيضًا لجنة الأطباء المركزية بأنها «متمردة».[90] وانتشرت هذه الاتهامات بسرعة عبر مجموعات الواتساب السودانية. وأفاد الأطباء أنهم تلقوا تهديدات مجهولة المصدر عبر الإنترنت وعبر الهاتف،[91] مما يعرضهم لخطر متزايد للأذى الشخصي. وفي بعض الحالات، تعرض الأطباء منذ ذلك الحين للاعتقال التعسفي أو الاختطاف على أيدي قوات الأمن والمخابرات. وقد توقف الأطباء الآخرون الذين تحدثوا إلى منظمة ريدريس عن العمل أو فروا من السودان لحماية أنفسهم وعائلاتهم من الهجمات الشخصية.

الدكتور علاء الدين نقد، على سبيل المثال، طبيب بارز وناشط ومتحدث باسم تجمع المهنيين السودانيين – وهي منظمة شاملة للنقابات تتكون من المحامين والأطباء وغيرهم من العاملين في المجال الطبي، والتي لعبت دورا حيويا في الإطاحة بحكومة البشير في عام 2019. بعد بداية القتال، نُشر بيان مجهول على الإنترنت يتهمه بالخيانة لأنه يعالج مقاتلي قوات الدعم السريع.[92] وفي

81 المرجع نفسه؛ اخبار مورنينغ استار، «جرحى مسيحيين، قصف مدرسة الكتاب المقدس في السودان»، Christians wounded, Bible school bombed in Sudan، 25 مايو 2023؛ تغريدة من نورجينا، Tweet from NourGina، 15 مايو 2023؛ تغريدة من أخبار السودان، Tweet from Sudan News، 16 مايو 2023.

82 راديو دبنقا، "حرب السودان: مهاجمة الكنائس وقصف المساجد ومداهمة المزيد من المستشفيات"، Sudan war: church attacked, mosques bombed, and more hospitals raided، 15 مايو 2023.

83 المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "السودان: نداء عاجل للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لاحترام حرية الدين والعبادة"، Sudan: Urgent Call to SAF and RSF to Respect Freedom of Religion and Worship، 19 يوليو 2023.

84 انظر على سبيل المثال، ريدريس، ومركز قانون حقوق الإنسان بكلية الدراسات الافريقية والشرقية، ومرصد حقوق الإنسان السوداني، "حياتك لا تستحق ثمن رصاصة"، Your Life Isn't Worth the Price of a Bullet، يونيو 2022؛ ريدريس، مركز الناس للعون القانوني، نقابة المحامين في دارفور، ومجموعة محامي الطوارئ، «مأخوذة من شوارع الخرطوم»، Taken from Khartoum's Streets، مارس 2022.

85 انظر على سبيل المثال، حاشية رقم 8 اعلاه.

86 واستهدفت القوات أيضاً مجموعات أخرى. على سبيل المثال، شرعت قوات الدعم السريع أيضًا في إجراء سلسلة من الاعتقالات، series of arrests، استهدفت إسلاميين بارزين وموالين لحزب المؤتمر الوطني. في المراحل الأولى من الصراع، تعرض العديد من المسؤولين الدبلوماسيين/الإنسانيين للهجوم (على سبيل المثال، تم الاعتداء على سفير الاتحاد الأوروبي في السودان، assaulted (ولكن «لم يصب بأذى» unharmed) ، وتم إطلاق النار على مسؤول كبير آخر في الاتحاد الأوروبي، shot، وتم إطلاق النار على قافلة دبلوماسية أمريكية، shot at، وسقطت قذيفة فوق مقر إقامة سفير النرويج بالخرطوم، hit). هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات للتأكد مما إذا كانت هذه الحوادث عبارة عن هجمات مستهدفة.

87 انظر على سبيل المثال مات ناشد، «استهداف أطباء السودان بالتهديدات وحملات تشهير»، Sudan doctors targeted with threats and smear campaigns، 9 مايو 2023.

88 المرجع نفسه؛ كاثرين هوريلد وحافظ هارون، «الفصائل المتحاربة في السودان تستهدف الأطباء والناشطين»، Sudan's warring factions target doctors and activists، 17 مايو 2023.

89 المرجع نفسه.

90 بي بي سي نيوز عربي، "الصراع في السودان: الهجوم على المستشفيات يعتبر جرائم حرب محتملة، حسبما قالت بي بي سي"، Sudan conflict: Hospital attacks potential war crimes, BBC told، 26 مايو 2023.

91 تغريدة من منظمة أطباء السودان لحقوق الإنسان، Tweet from Sudan's Doctors for Human Rights، 8 مايو 2023.

92 مات ناشد، "استهداف أطباء السودان بتهديدات وحملات تشهير"، Sudan doctors targeted with threats and smear campaigns، 9 مايو 2023.

مقابلة مع قناة الجزيرة نُشرت في 9 مايو 2023، أعرب الدكتور نقد عن اعتقاده بأن القوات المسلحة السودانية تريد من الأطباء أن ينسبوا صراحةً الهجمات على المستشفيات إلى قوات الدعم السريع.[93] وتم تداول المزيد من المواد (التي يُحتمل أن تكون ملفقة) عبر الإنترنت، بما في ذلك الرسائل والصور التي تشير ضمنًا إلى أنه كان يتآمر مع قوات الدعم السريع.[94] وفي 27 مايو 2023، تم اختطاف الدكتور نقد بعنف من منزله في الخرطوم على يد عشرة رجال مسلحين زعموا أنهم من المخابرات العسكرية.[95] وفي 8 يونيو 2023، أُطلق سراحه.[96]

كما تم استهداف صحفيين، ولا سيما أولئك الذين لديهم تاريخ في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان.[97] في الأيام الأولى للصراع، تم تداول قوائم على الإنترنت تتهم الصحفيين بالاسم بدعم قوات الدعم السريع أو القوات المسلحة السودانية.[98] وتلقى بعض الصحفيين (وعائلاتهم)[99] تهديدات من مجهولين؛ واعتقل آخرون وتعرضوا للتعذيب في بعض الأحيان على أيدي ضباط مسلحين. إلى جانب احتلال وسائل الإعلام ومرافق البث بعنف كقواعد عسكرية مخصصة (ربما بهدف السيطرة على الروايات الناشئة)،[100] وقد اتُهمت قوات الدعم السريع باقتحام مكاتب العديد من الصحف المستقلة – على ما يبدو لتخويف ونهب الموظفين، فضلا عن تدمير الملفات والسجلات والمعدات.[101] ووثقت نقابة الصحفيين السودانيين أكثر من 40 انتهاكا ضد الصحفيين والمؤسسات الصحفية في الفترة من 15 إلى 31 مايو 2023 فقط، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري والاختطاف ومداهمة المنازل والمباني.[102]

فايز أبو بكر، على سبيل المثال، هو مصور صحفي يوثق المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في السودان.[103] أصيب فايز أثناء النزاع، برصاصة في ظهره أثناء تصويره في الخرطوم، ثم اعتقلته قوات الدعم السريع، حسبما ورد، واتهم بالانتماء إلى القوات المسلحة السودانية والمخابرات العسكرية.[104] وخلال فترة احتجازه، زُعم أنّه تعرض للتهديد بالسكين والضرب.[105] وتم إطلاق سراحه في النهاية وتمكن من الحصول على العلاج الطبي.[106]

وأخيرا، يتعرض العاملون في المجال الإنساني أيضا لهجمات منتظمة منذ بداية النزاع. وخلال الأيام الأولى من الصراع، قد قُتل ثلاثة من موظفي برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة[107] وأربعة من موظفي بنك المشرق بالنيل الأزرق.[108] وفي الآونة الأخيرة، أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن فريقًا من منظمة أطباء بلا حدود مكون من 18 شخصًا أوقفته مجموعة من الرجال المسلحين أثناء نقل الإمدادات الطبية إلى المستشفى التركي في الخرطوم. «بعد الجدل حول أسباب وجود منظمة أطباء بلا

93 المرجع نفسه.
94 المرجع نفسه.
95 مات ناشد، "اختطاف" طبيب سوداني بعد حملات تشويه سمعة، حسب قول عائلته"، Sudanese doctor 'abducted' after smear campaigns, says family، 31 مايو 2023؛ تغريدة من جمعية الأطباء السودانيين الأمريكيين، Tweet from Sudanese American Physicians Association، 27 مايو 2023.
96 تغريدة من داليا الطاهر، Tweet from Dahlia Eltahir، 8 يونيو 2023.
97 انظر على سبيل المثال، لجنة حماية الصحفيين، «إطلاق النار على الصحفيين وضربهم ومضايقتهم وهم يغطون الصراع بين الجماعات العسكرية المتنافسة في السودان»، Journalists shot, beaten, and harassed covering conflict between Sudan's rival military groups، 30 مايو 2023.
98 مات ناشد، «إسكات المعارضة: الصحفيون في السودان يواجهون التهديدات والمداهمات»، Silencing dissent: Journalists in Sudan face threats, raids، 16 مايو 2023؛ تغريدة من نقابة الصحفيين السودانيين، Tweet from the Sudanese Journalists Syndicate، 11 مايو 2023.
99 تغريدة من حسن أحمد بركية، Tweet from Hassan Ahmed Berkia، 22 مايو 2023.
100 انظر على سبيل المثال، راديو دبنقا، «نقابة الصحفيين السودانيين تطالب قوات الدعم السريع بمغادرة المقر الرئيسي للبث»، Sudan Journalists Syndicate demand RSF leaves broadcasting HQ، 21 مايو 2023.
101 انظر على سبيل المثال، راديو دبنقا، "قوات الدعم السريع تقتحم صحيفة الميدان في السودان"، RSF storm El Midan newspaper in Sudan، 31 مايو 2023 – في صحيفة الميدان؛ راديو دبنقا، "الصحفيون السودانيون يدينون الهجمات "القوائم المجهولة""، Sudanese journalists condemn attacks, 'anonymous lists'، 13 مايو 2023 – على جريدة الحراك السياسي. لطالما كان الصحفيون عرضة للهجمات المستهدفة من قبل أجهزة الأمن والمخابرات السودانية. انظر على سبيل المثال، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، «علينا إخفاء هويتنا: هناك مضايقات ضد الصحفيين في السودان بعد الانقلاب العسكري»، We Have to Hide Who We Are: Harassments against journalists in Sudan after the military coup، مارس 2022. احتل السودان المرتبة 148 (من أصل 180) في تقرير الصحافة العالمية لعام 2023 الذي أعدته منظمة مراسلون بلا حدود لمؤشر الحرية، World Press Freedom Index 2023.
102 راديو دبنقا، «الانتهاكات ضد الصحفيين في حرب السودان»، Violations against journalists in Sudan war، 6 يونيو 2023. ومؤخرًا، انظر راديو دبنقا، «الرابطة الصحفية: مصير عشرات الصحفيين السودانيين مجهول»، SJS: 'Fate of dozens of Sudan journalists unknown'، 25 يونيو 2023.
103 سبق أن تم اختياره فائزًا في مسابقة لأفريقيا في المرحلة الإقليمية لمسابقة صور الصحافة العالمية لعام 2022، previously. وأظهرت مشاركته دخول أحدى المتظاهرات وهي تلقي قنبلة غاز مسيل للدموع على شرطة مكافحة الشغب خلال مظاهرة في عام 2021، entry.
104 راديو دبنقا، "الصحفيون السودانيون يدينون الهجمات"، "قوائم مجهولة المصدر"، Sudanese journalists condemn attacks, 'anonymous lists'، 13 مايو 2023؛ منشور على فيسبوك من شبكة الصحفيين السودانيين، Facebook Post from the Sudanese Journalists Network، 9 مايو 2023.
105 المرجع نفسه.
106 المرجع نفسه. ومنذ ذلك الحين، تم استهداف صحفيين آخرين بصورة شخصية من قبل القوات المعنية. انظر على سبيل المثال، تغريدة من نقابة الصحفيين السودانيين، Tweet from the Sudanese Journalists Syndicate، 1 يونيو 2023 بشأن الاعتقال التعسفي لصحفي، على يد قوات الدعم السريع حسبما أفادت التقارير.
107 برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، «بيان المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي بشأن التطورات في السودان»، Statement by WFP Executive Director on developments in Sudan، 16 أبريل 2023.
108 البنك الدولي، "بيان مجموعة البنك الدولي بشأن السودان"، World Bank Group Statement on Sudan، 17 أبريل 2023.

حدود، اعتدى المسلحون بقوة على الفريق، وقاموا بضربهم وجلدهم، بالإضافة إلى احتجاز سائق إحدى مركبات [منظمة أطباء بلا حدود]. وهدد المسلحون حياة السائق قبل أن يطلقوا سراحه. ثم قاموا بسرقة السيارة».[109]

الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري

تم الإبلاغ عن فقدان[110] مئات المدنيين في السودان. ومن المحتمل أن يكون بعض هؤلاء الأفراد قد تم تهجيرهم قسراً أو قتلهم أو إصابتهم في تبادل إطلاق النار خلال الهجمات، أو أنهم غير قادرين على الوصول إلى وسيلة للاتصالات. ومع ذلك، فقد تم أيضًا اعتقال أو اختطاف عدد غير مسبوق من المدنيين بشكل تعسفي من قبل قوات الدعم السريع أو المخابرات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية. وبحسب ما ورد، اعتقلت قوات الدعم السريع أكثر من 5000 شخص في الخرطوم، بما في ذلك حوالي 3500 مدني.[111] ويحتجز العديد منهم في «ظروف احتجاز مهينة وغير إنسانية، خالية من الكرامة الإنسانية وخالية من أبسط ضروريات الحياة».[112] وبالمثل، اتُهمت المخابرات العسكرية باعتقال ما يقرب من 1500 شخص.[113]

في كثير من الحالات، يتم اختطاف مدنيين من منازلهم أو من الشوارع العامة. واستناداً إلى الأنماط التي ظهرت مؤخّراً، يمكن للقوة المعنيّة، عند سؤالها، أن تعترف بتورطها في اعتقال الفرد أو تقديم معلومات عن مكان وجود الفرد. ومع ذلك فإن هذا أمر نادر الحدوث. وهناك حاجة إلى مزيد من الأدلة لتأكيد مدى تعمد هذا السلوك (على سبيل المثال، معلومات عن حالة حفظ السجلات داخل مراكز الاحتجاز وأوامر الاعتقال التي صدرت ومن أصدرها). تجدر الإشارة إلى أنه قبل النزاع المسلح، كانت عمليات الاختفاء القسري تستخدم بانتظام من قبل الجهات العسكرية والأمنية السودانية، بما في ذلك قوات الدعم السريع والمخابرات العسكرية، ضد من يتصورون بأنّهم المعارضة .[114]

قبل النزاع المسلح، كانت قوات الدعم السريع والمخابرات العسكرية متورطتين باستمرار في تعذيب وسوء معاملة المحتجزين.[115] والآن، لا شك أن الضمانات الإجرائية والرقابية غير الكافية أصلاً والتي كانت تمنح المحتجزين بعض الحماية في السابق، لم تعد تُطبق. وتتفاقم هذه المشكلة بسبب استخدام كلا القوتين (وخاصة قوات الدعم السريع) لمراكز اعتقال سرية غير معترف بها أو «بيوت أشباح».[116] وفي هذا السياق، هناك أدلة على انتشار استخدام التعذيب من قبل القوتين ضد المعتقلين لديهما.[117] يتعرض الأفراد المحتجزون لخطر متزايد بالتعذيب والاختفاء؛[118] على سبيل المثال، لتخويفهم وانتزاع المعلومات، أو معاقبتهم بتهمة التجسس/دعم الطرف الآخر. على سبيل المثال، في إحدى الحالات، تم احتجاز شخص يعاني من حالة تدهور صحته العقلية بشكل تعسفي من قبل قوات الدعم السريع، وتم نقله إلى مركز احتجاز تابع لقوات الدعم السريع شرق الخرطوم، وتعرض

109منظمة أطباء بلا حدود، «ضرب الموظفين والتهديدات بالقتل يعرض وجود منظمة أطباء بلا حدود في مستشفى الخرطوم للخطر»، Staff beatings, death threats jeopardise MSF's presence in Khartoum hospital، 21 يوليو 2023.

110 انظر على سبيل المثال مبادرة المفقودين، التي تنشر بانتظام تقارير عن الأشخاص المفقودين، Missing Initiative.

111 خالد عبد العزيز، جوي كاو، "قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان اعتقلت 5000 شخص، بعضهم تعرض للتعذيب، كما تقول جماعات حقوق الإنسان"، Sudan's paramilitary RSF detained 5,000, some tortured, human-rights groups say، 14 يوليو 2023.

112 المرجع نفسه.

113 صحيفة سودان تريبون، "الاحتجاز والتجسس: حروب موازية مستمرة في ظلال الخرطوم"، Detention and Espionage: Parallel wars wage on in Khartoum's Shadows، 12 أغسطس 2023.

114 انظر على سبيل المثال، ريدريس، مركز الناس للعون القانوني، نقابة المحامين في دارفور، ومجموعة محامي الطوارئ، "مأخوذة من شوارع الخرطوم"، Taken from Khartoum's Streets، مارس 2022؛ ريدريس، «الإفلات من العقاب في السودان على حالات الاختفاء القسري خلال «مذبحة الخرطوم» المعروضة على الأمم المتحدة»، Impunity in Sudan over Enforced Disappearances During the "Khartoum Massacre" Brought Before the UN، 3 يونيو 2023 (أرسل فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لاحقًا ادعاءً عامًا إلى السودان ردًا على هذا التدخل) General Allegation؛ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، «نداء عاجل للسلطات السودانية وقوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية للمحاسبة عن اختفاء آلاف المواطنين الذين فقدوا منذ اندلاع النزاع المسلح»، Urgent Call to Sudanese Authorities, RSF and SAF to Account for Thousands of Citizens Who Have Gone Missing Since the Armed Conflict Erupted، 29 يونيو 2023.

115 انظر على سبيل المثال، الحاشية السفلية رقم 8؛ ريدريس، "المحاكمات المشوبة بالتعذيب في السودان"، Torture-tainted trials in Sudan، سبتمبر 2022.

116 بناءً على المناقشات التي جرت بين منظمة ريدريس وموثقي حقوق الإنسان السودانيين. وانظر أيضًا صحيفة سودان تريبون، "الاحتجاز والتجسس: حروب موازية مستمرة في ظلال الخرطوم"، Detention and Espionage: Parallel wars wage on in Khartoum's Shadows، 12 أغسطس 2023؛ والتقارير الأخيرة، recent reporting (باللغة العربية) التي أعدها محامو الطوارئ حول الأوضاع في مراكز الاحتجاز المؤقتة والدائمة التي تديرها قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.

117 انظر على سبيل المثال، خالد عبد العزيز، جوي كاو، «قوات الدعم السريع شبه العسكرية في السودان اعتقلت 5000 شخص، بعضهم تعرض للتعذيب، كما تقول جماعات حقوق الإنسان»، Sudan's paramilitary RSF detained 5,000, some tortured, human-rights groups say، 14 يوليو 2023؛ صحيفة سودان تريبون، "الاعتقال والتجسس: حروب موازية مستمرة في ظلال الخرطوم"، Detention and Espionage: Parallel wars wage on in Khartoum's Shadows، 12 أغسطس 2023.

118 تم تداول مقاطع فيديو مصورة على الإنترنت تظهر على ما يبدو مقاتلين مسلحين (في كثير من الأحيان في مجموعات) وهم يعذبون المدنيين، عادة في أماكن غير معروفة قد تكون بيوت أشباح.

لتعذيب «شديد» – ومميت في النهاية.[119]

ومن الصعب التأكد من الأساس المنطقي (إن وجد) لاحتجاز وتعذيب أفراد معينين. لقد تم اعتقال رجال ونساء وأطفال كثيرين منذ 15 أبريل 2023. إن أعضاء لجان المقاومة هم إحدى المجموعات المعرضة للخطر بشكل خاص للأسباب التالية:

أ) قد يواجهون هجمات انتقامية بسبب نشاطاتهم السياسية. منذ انقلاب 2019، كان معظم النشاط السياسي الشعبي الذي تم تنظيمه من خلال لجان المقاومة موجهًا ضد السلطات السودانية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى. وفي الآونة الأخيرة، عارضت لجان المقاومة المختلفة الحرب علنًا، ورفضت التحالف مع أيّ جانب وأدانت علنًا الانتهاكات التي ارتكبتها كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية؛

ب) سعت كلتا القوتين إلى الاستيلاء على عمليّة إيصال المساعدات الإنسانية أو السيطرة عليها بطريقة أخرى، والتي تم تنسيق معظمها – خاصة خلال المراحل الأولى من الصراع – من قبل أعضاء لجنة المقاومة.[120] وقد أعربت القوات المسلحة السودانية عن نيتها في تسليم المساعدات «بالتنسيق» مع قواتها،[121] ومع مفوضية المساعدات الإنسانية السودانية سيئة السمعة، التي تتدخل في توصيل مساعدات الإغاثة الدولية، تحت ستار التنظيم ظاهرياً.[122] ومنذ ذلك الحين، أنشأت قوات الدعم السريع هيئة مماثلة – الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية – في خطوة على ما يبدو لإضفاء الطابع الرسمي على أنشطتها الخاصة بتنظيم المساعدات؛[123] و

ج) ترغب كل قوة في تجنيد مقاتلين إضافيين أو عرقلة قدرة القوة الأخرى على التجنيد. ووردت تقارير عديدة عن محاولة قوات الدعم السريع تجنيد الشباب الأصحاء قسراً (وهو ما يتناسب مع صورة العديد من أعضاء لجان المقاومة) وهناك بعض الايحاءات بأن القوات المسلحة السودانية قامت باعتقال أفراد بشكل استباقي – ربما لتجنب تجنيدهم من قبل قوات الدعم السريع .[124]

قبل النزاع، تم القبض على أربعة ناشطون، من بينهم محمد آدم (‹توباك›) ومحمد الفاتح، واحتجازهم تعسفياً واتهامهم بقتل عميد شرطة، على الرغم من عدم إظهار السلطات السودانية أي دليل يؤكد على ذلك.[125] وقد انتزعت قوات الأمن، اثناء الاحتجاز، اعترافات من النشطاء الأربعة تحت التعذيب.[126] وفي المراحل الأولى من النزاع المسلح، هاجمت جماعات مسلحة سجوناً مختلفة.[127] وبعد الهجوم على سجن الهدى، أطلقت شرطة السجن سراح توباك والفاتح وما يصل إلى 7000 آخرين.[128] وبعد إطلاق سراحه تحدث توباك عن استعداده لتسليم نفسه بمجرد أن يصبح آمنًا للقيام بذلك، وأنه سيثبت براءته.[129] وفي وقت لاحق، ألقي القبض على توباك والفاتح وشخص آخر، محمد البشرى، من قبل شرطة الاحتياطي المركزي المعاد انتشارها،

119 صحيفة سودان تريبيون، "الكشف عن تعذيب قاتل لمريض يعاني من أمراض عقلية وسط الحرب المستمرة في السودان"، Fatal torture of mental health patient unveiled amidst ongoing war in Sudan، 25 يوليو 2023. وفي حالة أخرى، أفاد محامو الطوارئ أن ضباط المخابرات العسكرية في مروي بالولاية الشمالية قاموا باحتجاز وتعذيب ناشط سياسي تعسفيًا، reported. وتظهر شهادات شهود آخرين ممن تم اعتقالهم. على سبيل المثال، انظر هنا here شهادة بالفيديو لصبي يبلغ من العمر أربعة عشر عامًا يصف كيف احتجزته قوات الدعم السريع هو وإخوته، وأجبرته على العمل معهم كسائق؛ وشهادة مكتوبة هنا here من شخص آخر تم احتجازه تعسفيًا لمدة 58 يومًا من قبل قوات الدعم السريع وتعرض للتعذيب. كما رأى هذا الشخص العديد من المعتقلين الآخرين (رجال ونساء وأطفال)، ويبدو أن بعضهم مات نتيجة التعذيب.

120 مات ناشد، "نشطاء "المقاومة" السودانية يحتشدون مع تصاعد الأزمة"، Sudan 'resistance' activists mobilise as crisis escalates، 22 أبريل 2023.

121 تغريدة من @hash_sudan. Tweet from @hash_sudan، 22 مايو 2023.

122 انظر على سبيل المثال، محمد نور الدين وخالد عبد العزيز، «وقف إطلاق النار في السودان يجلب بعض الراحة بعد أسابيع من المعارك العنيفة»، Sudan ceasefire brings some respite after weeks of heavy battles، 23 مايو 2023. وبالمثل، عطلت قوات الدعم السريع المساعدات. انظر على سبيل المثال، بيان صادر عن نقابة الصيادلة السودانية، Statement from the Sudan Pharmacists Association، 14 مايو 2023 – يوضح أن قوات الدعم السريع قامت بمنع ومصادرة شحنات أدوية مختلفة. انظر أيضًا راديو دبنقا، «الأطراف المتحاربة في السودان تحتجز نشطاء وتحتجز متطوعين بمعزل عن العالم الخارجي»، Sudan's warring parties 'detain activists, hold volunteers incommunicado'، 19 مايو 2023.

123 راديو دبنقا، "قوات الدعم السريع السودانية تطلق وكالة إغاثة خاصة بها"، Sudan's RSF to launch own relief agency، 13 أغسطس 2023.

124 انظر على سبيل المثال، تغريدة من لجنة مقاومة العمارات، Tweet from Amarat Resistance Committee، 4 مايو 2023؛ تغريدة من إيدي توماس، Tweet from Eddie Thomas، 12 مايو 2023؛ تغريدة من لجنة مقاومة النزهة، Tweet from the Alnozha Resistance Committee، 2 يونيو 2023.

125 انظر على سبيل المثال، منظمة ريدريس، «المحاكمات المشوبة بالتعذيب في السودان»، Torture-tainted trials in Sudan، سبتمبر 2022.

126 المرجع نفسه.

127 راديو دبنقا، "الهجمات على السجون في العاصمة السودانية تحرر آلاف السجناء"، Attacks on prisons in Sudanese capital free thousands of inmates، 25 أبريل 2023.

128 المرجع نفسه؛ تغريدة من محمد عبدالرحمن، Tweet from Mohamed Abdalrhman، 21 أبريل 2023.

129 تغريدة من @6a7a_hussein. Tweet from @6a7a_hussein، 22 أبريل 2023.

دون تفسير، أثناء عقد اجتماع لمناقشة كيفية مساعدة النازحين .[130] بعد إطلاق سراح توباك مرة أخرى،[131] تم القبض عليه للمرة الثالثة في 13 أغسطس 2023. وهذه المرة، تم احتجازه بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للضرب المبرح، قبل نقله إلى سجن في منطقة الدامر التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية بولاية نهر النيل، حيث شوهدوا " مكبلين بالقيود وينزفون «، وتظهر عليهم علامات التعذيب الواضحة.[132] ومنذ ذلك الحين فقد أطلق سراحه.[133]

العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛ الدمار على نطاق واسع، والنهب كغنيمة حرب

وسط فوضى النزاع، وثّق شهود عيان تورط مقاتلين مسلحين (عادة قوات الدعم السريع) في أعمال عنف ونهب وتدمير وسلب على نطاق واسع، لا سيما في الخرطوم ودارفور. وقد أدت هذه التكتيكات، التي توازي تلك المستخدمة منذ فترة طويلة في دارفور، إلى مزيد من الوفيات والإصابات الخطيرة بين المدنيين، فضلاً عن تدمير الشركات المحلية والثروة الثقافية.[134] وبينما تنسب التقارير معظم هذه الهجمات إلى قوات الدعم السريع، فإن بعض الأفراد الانتهازيين والعصابات الإجرامية (بما في ذلك المفرج عنهم من السجون) قد يستغلون أيضًا غياب الجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون. واستناداً إلى الأنماط الناشئة، يبدو أن هذا السلوك لا علاقة له إلى حد كبير بتعزيز الأهداف العسكرية. وبدلاً من ذلك، يعمل المقاتلون، سواء بسبب سوء الانضباط أو كجزء من سياسة منهجية، من أجل كسب الثروة الشخصية، والتعتيم على توثيق أنشطتهم، وإيقاع الرعب والعقاب والإذلال بالسكان المدنيين في السودان.[135]

العنف ، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

لقد ظل العنف الجنسي سمة ثابتة منذ بداية النزاع.[136] اعتبارًا من أواخر يوليو 2023، وثقت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة (CVAW) في السودان 108 حالة اغتصاب وعنف جنسي.[137] وفي الأسبوعين الأولين من النزاع فقط، أبلغت منظمة مكافحة العنف ضد المرأة عن ما لا يقل عن 24 حالة عنف جنسي في الخرطوم و25 حالة في نيالا بدارفور، ويبدو أن معظمها ارتكبها ضباط

130 مات ناشد، «اعتقال ثلاثة نشطاء مؤيدين للديمقراطية في السودان»، Three pro-democracy activists arrested in Sudan، 17 مايو 2023؛ صحيفة سودان تريبيون، «الشرطة السودانية تنشر وحدات الاحتياطي المركزي في الخرطوم»، Sudanese police deploy Central Reserve units in Khartoum، 29 أبريل 2023. في هذا الوقت تقريبًا، أفادت reported لجان المقاومة بحري أيضًا أن المخابرات العسكرية اعتقلت أيضًا ثلاثة من أعضائها دون تفسير، باستخدام قائمة مستهدفة من الأفراد على ما يبدو. وقبل ذلك بأسبوع، ألقي القبض arrested على عضوين آخرين من لجان المقاومة بحري، على أيدي ضباط القوات المسلحة السودانية، حسبما ورد، أثناء نقل الجرحى والمرضى إلى مستشفى محلي. واتهم الأفراد بدعم قوات الدعم السريع.

131 تغريدة من إيما دي نابولي، Tweet from Emma DiNapoli، 19 مايو 2023.

132 راديو دبنقا، "تعذيب الناشط توباك مرة أخرى في مركز حراسة الشرطة السودانية"، Activist 'Tupac' tortured again in Sudan police custody، 23 أغسطس 2023.

133 راديو دبنقا، "المحامون يقولون إن الأدلة معيبة، محكمة السودان تفرج عن الناشط توباك"، Lawyers say 'evidence flawed', Sudan court releases activist Tupac، 31 أغسطس 2023.

134 فيما يتعلق بنهب البنوك والمباني والمحلات التجارية، انظر على سبيل المثال، راديو دبنقا، "نهب سوق ليبيا، والشرطة لا تزال غائبة في العاصمة السودانية"، Libya Market plundered, police remain absent in Sudan capital، 11 مايو 2023. فيما يتعلق بالموارد الثقافية، انظر على سبيل المثال، الصور المنشورة في تغريدة من ثويبة الطاهر، Tweet from ThwibaEltahir، 16 مايو 2023 – تبين احتراق جميع الكتب بمركز محمد عمر بشير بجامعة أم درمان الأهلية؛ رويترز، "المقاتلون السودانيون يستولون على متحف الخرطوم، يقول المدير" Sudan fighters take over Khartoum museum, director says، 3 يونيو 2023؛ تغريدة من إسماعيل كشكوش، Tweet from Isma'ilKushkush، 2 يونيو 2023 – تظهر ضباط قوات الدعم السريع وهم يدخلون معمل بولهيم لعلم الآثار الحيوية في الخرطوم.

135 انظر على سبيل المثال، سايمون ماركس، «الأسواق المدمرة، مصانع الأغذية تظهر أزمة الجوع التي تلوح في السودان»، Razed Markets, Food Factories Show Sudan's Looming Hunger Crisis، 25 مايو 2023 – توثيق تدمير مواقع تصنيع الأغذية، ومستودعات المساعدات، والأسواق، بما في ذلك نهب وإحراق مصنع ساميل للاغذية في الخرطوم، SAMIL factory (التي أنتجت سابقاً 60٪ من الأغذية العلاجية الجاهزة للاستخدام لعلاج الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد). انظر أيضًا تقرير منظمة شنغهاي للتعاون، تقرير رقم 01، Report 01، 9 يونيو 2023؛ التقرير رقم 002، Report 002، 15 يونيو 2023؛ تقرير رقم 003.Report 003 ، 22 يونيو 2023.

136 للاطلاع على الادعاءات خلال الشهر الأول من الصراع، انظر على سبيل المثال، تغريدة من أسادويا، Tweet from Asadoya، 27 أبريل 2023؛ تغريدة من محمد مصطفى، Tweet from Mohamed Mustafa، 8 مايو 2023؛ تغريدة من محمد سليمان، Tweet from Mohamed Suliman، 11 مايو 2023؛ تغريدة من محمد مصطفى، Tweet from Mohamed Mustafa، 12 مايو 2023؛ تغريدة من هيزل جريس، Tweet from Hazel Grace، 15 مايو 2023؛ تدوينة على الفيسبوك من لجان المقاومة بحري، Facebook Post from the Bahri Resistance Committees، ١٦ مايو ٢٠٢٣.

137 راديو دبنقا، «قوات الدعم السريع متهمة بالقتل والسرقة والعنف الجنسي في السودان»، RSF accused of killings, robberies and sexual violence in Sudan، 25 يوليو 2023. انظر هنا here لمقابلة حديثة مع سليمة إسحاق من منظمة مكافحة العنف ضد النساء. تأسست منظمة مكافحة العنف ضد النساء بقرار من مجلس الوزراء السوداني في عام 2005 وهي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية. وتتمثل ولايتها، من بين أمور أخرى، في وضع وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

يرتدون زي قوات الدعم السريع.[138] وفي إحدى الحالات التي تم الإبلاغ عنها إلى منظمة مكافحة العنف ضد المرأة، تعرضت امرأة في كافوري بولاية الخرطوم بحري للاغتصاب الجماعي من 17 ضابطا من ضباط قوات الدعم السريع.[139] وفي حالة أخرى في شرق الصحافة بالخرطوم، في 14 مايو 2023، دخل ضباط قوات الدعم السريع المنطقة وبدأوا في إطلاق النار من أسلحتهم. وخلال الليل، اغتصب الضباط عددا من النساء. ووصفت إحدى الشاهدات كيف انّها كانت تسمع صراخ النساء طوال الليل.[140] ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للحالات أعلى من ذلك بكثير، ومن المحتمل أن يكون نقص الإبلاغ بسبب مجموعة من العوامل، مثل العار، أو الوصمة الاجتماعية، أو الخوف من التداعيات، أو بقاء الناجين محاصرين في مناطق لا توجد فيها خدمات طبية فعالة، أو انقطاع الاتصالات، أو عدم القدرة على حصول الناجين على أدوات الاستجابة الأولى للعنف الجنسي.[141] ووفقًا لاتفاقية مكافحة العنف ضد المرأة، من المحتمل أن تمثل الحالات التي سجلت حوالي 2٪ من الأعداد الفعلية.[142]

التدمير والنهب

منذ بداية النزاع، حدثت عمليات نهب على نطاق غير مسبوق، خاصة في الخرطوم. فقد نهب المقاتلون أشياء ثمينة بما في ذلك نقود وذهب وسيارات، بالإضافة إلى محتويات المنازل والمكاتب والمتاحف والجامعات والمكتبات والأرشيف، والمباني التاريخية المدرجة. على سبيل المثال، ورد أن رجال مسلحين (من قوات الدعم السريع على ما يبدو) حاولوا نهب فرع بنك السودان المركزي في الخرطوم. وبعد أن تم إلقاء القبض عليهم من قبل مسؤولي القوات المسلحة السودانية، قام الرجال بإشعال النار في المبنى ولاذوا بالفرار.[143] كما ورد أن رجالاً مسلحين نهبوا ما لا يقل عن ثلاثة بنوك أخرى خلال هذه الفترة.[144] وأبلغت منظمات الإغاثة الإنسانية عن نهب المرافق الطبية وإمدادات المساعدات.[145] ويتم بيع بعض البضائع التي نهبت من قبل قوات الدعم السريع في وقت لاحق في الأسواق المحلية في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، والتي يطلق عليها أحيانًا بالعامية «أسواق دقلو».[146] إن احتلال قوات الدعم السريع للمنازل والاستيلاء الجماعي على الممتلكات الخاصة لاستخدامها الخاص يبدو وكأنه سياسة منهجية. وقدّر تقرير حديث قيمة الممتلكات والسلع المنهوبة خلال الصراع بنحو 40 بليون دولار.[147] ومع تطور النزاع، أفادت التقارير أن ضباط قوات الدعم السريع احتجزوا أيضًا العديد من المدنيين كرهائن، وطلبوا أحيانًا أموالاً من أفراد عائلاتهم مقابل إطلاق سراحهم.[148]

---

138 راديو دبنقا، «حرب السودان: التبليغ عن المزيد من الاعتداءات الجنسية والاغتصاب»، Sudan war: more sexual assaults, rapes reported، 28 مايو 2023. كما تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، The Office of the UN High Commissioner for Human Rights، «تقارير موثوقة عن 18 حادثة عنف تتعلق بالعنف الجنسي». الصراع ضد ما لا يقل عن 53 امرأة وفتاة – ومن بين الضحايا 10 فتيات على الأقل. وفي إحدى الحالات، ورد أن 18 إلى 20 امرأة تعرضن للاغتصاب في نفس الهجوم. وفي جميع الحالات تقريبًا، تم تحديد قوات الدعم السريع باعتبارها الجاني. ولا تتوفر إمكانية الحصول على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي إلا بشكل ضئيل، ولا يتم الإبلاغ عن العديد من الحالات.

139 بلاغ من داليا الطاهر، Reporting from Dahlia Eltahir، 20 يونيو 2023.

140 تغريدة من هيزيل جريس، Tweet from Hazel Grace، 15 مايو 2023. لمزيد من الشهادات حول العنف الجنسي في الخرطوم أثناء النزاع، انظر على سبيل المثال، بهيرة أمين، ‘“لا امرأة تشعر بالأمان’: العنف الجنسي المتفشي في حرب السودان”، ‘No woman feels safe’: sexual violence rampant in Sudan war، 7 يونيو 2023؛ نيلز أدلر ودواليا م عبد المنعم، ”لا تدع الجنود الآخرين يشاهدون: الاغتصاب كسلاح في حرب السودان“، ‘Don’t let the other soldiers watch’: Rape as weapon in Sudan war، 14 أغسطس 2023؛ منظمة العفو الدولية، «جاء الموت إلى منزلنا: جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان»، Death Came to Our Home: War Crimes and Civilian Suffering in Sudan، 3 أغسطس 2023، الفصل. 2، 3.

141 بخصوص هذه القضايا، انظر على سبيل المثال، شبكة صيحة، ملخص النوع الاجتماعي – السودان، SIHA Network, Gender Briefing – Sudan، 10 مارس 2020؛ نجلاء أحمد، «العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان: استهداف النساء في حرب جديدة»، Conflict-Related Sexual Violence in Sudan: Women Targeted in New War، 23 يونيو 2023.

142 راديو دبنقا، ”استهداف شباب المسيرية والتبليغ عن 12 حالة اغتصاب أخرى في العاصمة السودانية“، Young Misseriya targeted, 12 more rape cases reported in Sudan capital، 12 يونيو 2023.

143 تغريدة من ولي، Tweet from Wli,، 28 أبريل 2023؛ تغريدة من ولي، Tweet from Wli، 29 أبريل 2023.

144 تغريدة من انتفاضة السودان، Tweet from SudanUprising، 29 أبريل 2023. حول النهب في الخرطوم، انظر أيضًا، أخبار إذاعة صوت أمريكا، ”‘أين الدولة؟’ النهب الجماعي يجتاح العاصمة السودانية“، ‘Where is the State?’ Mass Looting Engulfs Sudanese Capital، 19 مايو 2023.

145 انظر على سبيل المثال، غابرييل تيترولت–فاربر، «يقول برنامج الغذاء العالمي: ما قيمته 13–14 مليون دولار من المواد الغذائية المنهوبة في السودان»، WFP says $13 million-14 million worth of food looted in Sudan، 4 مايو 2023؛ أخبار الأمم المتحدة، «غوتيريس يدين نهب المجمع الرئيسي لبرنامج الغذاء العالمي في الخرطوم»، Guterres condemns looting of main WFP compound in Khartoum، 8 مايو 2023؛ منظمة أطباء بلا حدود، «منظمة أطباء بلا حدود تدين نهب المرافق الطبية ومضايقة الموظفين»، MSF condemns looting of medical facilities, harassment of staff، 23 مايو 2023؛ مات ناشد، «مع احتدام الحرب في السودان، اتهام الأطراف المتناحرة بالنهب وتحويل وجهة المساعدات»، As Sudan war rages, rival sides accused of looting, diverting aid، 16 يونيو 2023.

146 محمد أمين وأوسكار ريكيت، ”بضائع منهوبة للبيع في أسواق دقلو السودانية“، Looted goods for sale in Sudan’s ‘Dagalo’ markets، 15 يوليو 2023.

147 راديو دبنقا، ”49 مليار دولار خسائر اقتصادية وممتلكات منهوبة في السودان“، $49 billion of economic loss and looted property in Sudan، 18 يوليو 2023.

148 انظر على سبيل المثال، شبكة عآين، مركز حقوق الإنسان، والمرصد السوداني للشفافية والسياسات في السودان، «مراقب الصراع في السودان»، 19 يونيو 2023؛ تغريدة من Tweet from @BAM_Committee. 19 June 2023; @BAM_Committee، 25 يونيو 2023؛ تغريدة من توماس فان لينج، ; Tweet from Thomas van Linge، 15 يونيو 2023؛ تغريدة من نهى جمال الدين، Tweet from NuhaMajmeldin، 5 يونيو 2023؛ دبنقا، «انتشار عمليات الاختطاف والحماية في شمال دارفور»، Kidnapping and protection rackets rife in North Darfur، 5 يوليو 2023م.

الوضع في دارفور

هناك حدثان عنيفان يقعان في وقت واحد في دارفور. الأول هو استمرار المعركة على السلطة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، والتي تتمتع بالعديد من نفس الخصائص المذكورة أعلاه. وقد قاتلت قوات الدعم السريع، التي لها وجود كبير في دارفور، على نطاق واسع للسيطرة على البلدات والمدن الرئيسية في دارفور منذ بداية الصراع. وفي الأشهر الأخيرة، غادر عدد كبير من مقاتلي قوات الدعم السريع مواقعهم في الخرطوم تدريجياً. ومن المرجح أن يتم إعادة نشر العديد منهم بشكل استراتيجي في دارفور لتعزيز هجمات قوات الدعم السريع في المنطقة. وحتى كتابة هذه السطور، تم الإبلاغ عن العديد من الضحايا بينما تواصل قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية الاقتتال من أجل السيطرة على نيالا (جنوب دارفور)، وزالنجي (وسط دارفور)، والفاشر (شمال دارفور).[149]

الحدث الثاني هو الاعتداء المميت المتمثل في الهجمات المسلحة، والعنف الجنسي،[150] والضرب، والدمار الشامل، والتشريد القسري، والنهب، الذي يديره رجال مسلحون ضد المجتمعات المحلية. وبينما يعيق انقطاع الاتصالات بانتظام الإبلاغ عن الاضرار في المناطق المتضررة، فقد تبلور نمط واضح أجمع عليه تقريباً. بعد أشهر من التقارير الموثوقة التي وردت عن شهود العيان، لا سيما أولئك الذين نزحوا قسراً. ووفقاً لشهود عيان، فإن قوات الدعم السريع وجماعات الميليشيات العربية[151] التابعة لها، ترتكب الهجمات وتستهدف على وجه الخصوص: (1) الجماعات غير العربية – وخاصة المساليت وغيرهم من الجماعات «غير العربية»؛[152] و(2) محامون وأطباء وناشطون وشخصيات مجتمعية بارزة – وخاصة غير العرب وأولئك المعروفين بالإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان/تقديم الدعم للنازحين. ونجد أن هؤلاء الأشخاص، الذين عانى الكثير منهم منذ فترة طويلة من مثل هذا العنف المستهدف في دارفور، يواجهون الآن إعادة التعرّض للصدمة والإيذاء مرة أخرى.

منذ 15 أبريل 2023، استخدمت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها تكتيكات حرق الأراضي لتدمير ما لا يقل عن 26 مدينة وبلدة وقرية في دارفور.[153] وكما ورد على نطاق واسع، فإن الجناة نفذّوا عمليات قتل جماعي في الجنينة على مدار شهرين تقريبًا من الهجمات المتكررة. وتشير التقارير إلى مقتل ما لا يقل عن 1500 شخص،[154] على الرغم من أن البعض يشير إلى أن الرقم الحقيقي قد يكون أكبر من ذلك بكثير (ربما يصل إلى 10000).[155] وتُظهر الصور المفتوحة المصدر وصور الأقمار

149 راديو دبنقا، «حرب السودان: صرخة احتجاج على مذبحة نيالا بجنوب دارفور»، 'Sudan war: Outcry over South Darfur Nyala 'massacre، 30 أغسطس 2023؛ منظمة شنغهاي للتعاون، التقرير رقم 010، Report 010، 31 أغسطس 2023؛ راديو دبنقا، «أجزاء كبيرة من عاصمة وسط دارفور تشبه مدينة الأشباح»، 'Large parts of Central Darfur capital resemble a 'ghost town، 1 سبتمبر 2023؛ «استمرار المعارك يعمق معاناة المدنيين في شمال وجنوب دارفور»، Continued battles deepen civilian suffering in North and South Darfur، 23 أغسطس 2023.

150 فيما يتعلق بالعنف الجنسي في دارفور، انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، "دارفور: قوات الدعم السريع، الميليشيات المتحالفة تغتصب العشرات"، Darfur: Rapid Support Forces, Allied Militias Rape Dozens، 17 أغسطس 2023؛ شبكة صيحة، «الاختطاف والعبودية: قوات الدعم السريع ترتكب انتهاكات حقوقية أكثر خطورة في هذه الحرب الخبيثة ضد المدنيين في السودان»، Kidnapping and Slavery: The RSF is committing more dangerous rights violations in this malign war against civilians in Sudan، 1 أغسطس 2023؛ روبرت بوسياجا، «النساء والفتيات في السودان يتعرضن للأذى بسبب الصراع والهجرة القسرية»، Sudan's women and girls in harm's way as conflict and forced migration take cruel toll، 8 أغسطس 2023؛ محمد عثمان، «الصراع في السودان: نساء يروين قصص رعب عن الاغتصاب في بي بي سي»، Sudan conflict: Women tell BBC horror stories of rape، 31 يوليو 2023.

151 ولم يتم التحقق من تكوين مختلف الجماعات التي ترتكب الجرائم. ومن غير الواضح ما هي مجموعات الميليشيات العربية المحلية المتورطة في الانتهاكات المستمرة. وقد أعلن بعض زعماء القبائل علناً دعمهم لقوات الدعم السريع، publicly declared، على الرغم من أن الحقائق العملية من المرجح أن تكون أقل وضوحاً وأكثر مرونة.

152انظر على سبيل المثال، بيان من اتحاد دار المساليت، Statement from the Dar Masalit Union، 28 أبريل 2023؛ شبكة صيحة، «آثار الإبادة الجماعية يمكن تتبعها في الجنينة»، The footprints of genocide can be traced in Al Geneina، 16 يونيو 2023؛ مات ناشد، «تصاعد المخاوف من التطهير العرقي في غرب دارفور بالسودان»، Fears of ethnic cleansing mount in Sudan's West Darfur، 17 يونيو 2023؛ منظمة العفو الدولية، «السودان: المدنيون في خطر جسيم وسط تصاعد العنف في غرب دارفور»، Sudan: Civilians at grave risk amid escalating violence in West Darfur، 19 يونيو 2023؛ دبنقا، «شهادات مرعبة حول الاستهداف العرقي في غرب دارفور ومقتل قريب آخر لسلطان المساليت»، Horrifying testimonies on West Darfur ethnic targeting as other Masalit Sultan relative is killed، 19 يونيو 2023؛ راديو دبنقا، «مقتل أكثر من 5000 شخص في «الإبادة الجماعية» بالجنينة»، More than 5,000 reportedly killed in El Geneina 'genocide'، 20 يونيو 2023؛ نفيسة الطاهر، وماجي مايكل، وخالد عبد العزيز، «مدنيون سودانيون يُقتلون ويُطلق عليهم الرصاص أثناء فرارهم من مدينة دارفور سيرًا على الأقدام»، Sudanese civilians killed and shot at as they flee Darfur city by foot، 20 يونيو 2023. انظر أيضًا أندرو ماكجريجور، «لن تكون هناك دار مساليت، بل دار عرب فقط»: انقسامات السودان العرقية تدمر غرب دارفور»، "There Will Be No Dar Masalit, Only Dar Arab": Sudan's Ethnic Divisions Destroy West Darfur، 26 يونيو 2023؛ شهادة testimony من امرأة من دارفور فرت إلى تشاد عقب الهجمات على الجنينة.

153 منظمة شنغهاي للتعاون، «أدلة على الفظائع الجماعية المزعومة واسعة النطاق والمنهجية والمستهدفة في دارفور، 15 أبريل – 10 يوليو 2023»، Evidence of Alleged Widespread, Systematic, and Targeted Mass Atrocities in Darfur, 15 April – 10 July 2023، 14 يوليو 2023.

154 محمد أمين ودانييل هيلتون، "في الجنينة السودانية، الأموات تترك جثثهم ملقاة في الشوارع"، In Sudan's el-Geneina, the dead are left lying in the streets، 27 يونيو 2023؛

155 انظر على سبيل المثال، منظمة الأمم المتحدة الدولية للهجرة، "تحديث حالة الاستجابة الإقليمية في السودان"، Regional Sudan Response Situation Update، 25 يوليو 2023 (يصف رواية من سلطان دار المساليت سعد عبد الرحمن بحر الدين).

الصناعية أيضًا أن منازل ومستشفيات وصيدليات ومحطات كهرباء وأسواق قد تم تدميرها، بشكل منهجي على ما يبدو.[156] ولقد أدى العنف في الجنينة إلى إجهاد البنية التحتية للاتصالات بشكل كبير، حيث أدى الانقطاع المنتظم إلى إعاقة قدرة السكان المحليين على الإبلاغ عن الانتهاكات التي واجهوها.[157]

تم تهجير حوالي 80٪ من سكان الجنينة الذين يزيد عددهم عن نصف مليون نسمة قسراً، وهجّرالعديد منهم إلى تشاد.[158] وتصف التقارير العامة الصادرة عن أولئك الذين يصلون إلى تشاد الفظائع بتفاصيل دقيقة. ويصف أحد التقارير، على سبيل المثال، عمليات إعدام بإجراءات موجزة في الشوارع، ووفاة مدنيين في حادث غرق جماعي بعد إطلاق النار عليهم أثناء محاولتهم عبور النهر، و»طُلب من المدنيين أن يركضوا إلى بر الأمان عندما تم رشقهم بالرصاص».[159] وقد ثبت أن الرحلة التي يبلغ طولها 27 كيلومتراً من الجنينة إلى تشاد محفوفة بالمخاطر. وقد تعرض العديد ممن حاولوا الفرار من الجنينة لإطلاق النار عليهم وقتل بعضهم، على أيدي قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها (التي تسيطر على الطرق التي تربط الجنينة وتشاد وقد أقامت أكثر من عشر نقاط تفتيش في الطريق).[160] ولم يكن من الممكن التنبؤ بسلوك القوات المتمركزة عند نقاط التفتيش، على الرغم من أن شهادات الشهود تشير إلى أن الرجال المسلحين كثيراً ما يقومون بترهيب المدنيين وتهديدهم ونهبهم؛ وقتل مدنيين (خاصة الشباب والفتيان الذين تبلغ أعمارهم 12 عامًا وأكثر).[161]

وقد تورطت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في غرب دارفور. فعلى سبيل المثال، بعد اتهام قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها باستهداف المدنيين عمدًا خلال مقابلة مع الحدث، تم اختطاف وقتل والي ولاية غرب دارفور، بعد ساعات فقط – ومن المؤكد تقريبًا على يد قوات الدعم السريع.[162] ومنذ ذلك الحين، ورد أن شقيقه ووالده قُتلا أيضًا.[163] ويبدو أن جنرال قوات الدعم السريع عبد الرحمن جمعة (الذي ظهر في الفيديو وهو يأسر الوالي خميس أبكر) قد تولى دور الوالي الفعلي لغرب دارفور.[164] وفي هذا الوقت تقريباً قُتل الأمير طارق عبد الرحمن بحر الدين (شقيق سلطان دار المساليت سعد عبد الرحمن بحر الدين) و16 آخرين في الجنينة.[165] كما استشهد الصادق محمد أحمد، مفوض مفوضية العون الإنساني.[166] كما قُتل أربعة محامين في الجنينة.[167] ووفقاً لنقابة محامي دارفور (‹DBA›)، «تم استهداف المحامين عمداً بسبب مشاركتهم في التبليغ عن حوادث سابقة».[168] ودعت نقابة محامي دارفور أعضائها إلى مغادرة المنطقة بسبب التهديدات المتزايدة.[169]

156 انظر على سبيل المثال، منظمة شنغهاي للتعاون، التقرير رقم 003، Report 003، 22 يونيو 2023؛ محمد عثمان، «القتال يدمر ولاية غرب دارفور بالسودان»، Fighting Devastates Sudan's West Darfur، 1 مايو 2023.

157 انظر على سبيل المثال، محمد رمضان ونفيسة الطاهر، "حرب السودان تتسبب في المزيد من الكوارث لمدينة دارفور على حدود تشاد"، Sudan war spells more disaster for Darfur city on Chad border، 26 مايو 2023.

158 المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، "تحديث حالة الاستجابة الإقليمية في السودان"، Regional Sudan Response Situation Update، 25 يوليو 2023.

159 تامارا قبلاوي، أليجرا جودوين، نعمة الباقر، وسيلين الخالدي "أطلق عليهم الرصاص وهم يغرقون". تم اعدامهم في الصحراء. أولئك الذين جمعوا الجثث يروون «أحد أسوأ الأيام» في تاريخ دارفور المليء بالإبادة الجماعية»، "Shot at while they drowned. Executed in the desert. Those who collected the bodies recount 'one of the worst days' in Darfur's genocide-scarred history، 29 أغسطس 2023. انظر أيضًا، منظمة أطباء بلا حدود، «لقد أعطونا خيارين: المغادرة إلى تشاد أو القتل»، "They gave us two options: leave for Chad or be killed"، 1 أغسطس 2023.

160 يسرى الباقر، «اللاجئون المصابون بطلقات نارية يتدفقون من دارفور بعد أعمال العنف في السودان»، Refugees with gunshot wounds stream in from Darfur after violence in Sudan، 29 مايو 2023؛ نفيسة الطاهر وماجي مايكل وخالد عبد العزيز، «مدنيون سودانيون قُتلوا وأطلق عليهم الرصاص أثناء فرارهم من مدينة دارفور سيرًا على الأقدام»، Sudanese civilians killed and shot at as they flee Darfur city by foot، 20 يونيو 2023؛ راديو دبنقا، «بينما تم محو» مدينة الجنينة بغرب دارفور على يد الميليشيات المدعومة من قوات الدعم السريع»، West Darfur's El Geneina 'obliterated' by RSF-backed militias، 5 يونيو 2023.

161 المرجع نفسه؛ حافظ هارون وتوم رودس، «كل نقطة تفتيش يمكن أن تكون الأخيرة: الطريق إلى الأمان محفوف بالمخاطر بالنسبة للاجئين من دارفور»، 'Every checkpoint could be your last': The perilous road to safety for Darfuri refugees، 15 أغسطس 2023.

162 راديو دبنقا، "اغتيال والي غرب دارفور"، Wali of West Darfur assassinated، 15 يونيو 2023؛ منظمة شنغهاي للتعاون، تقرير رقم 003، Report 003، 22 يونيو 2023. وأظهرت لقطات من عملية القبض عليه مقاتلي قوات الدعم السريع وهم يجبرونه على دخول أحد المباني، showed. انظر أيضًا، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، "المفوض السامي لحقوق الإنسان: الصراع المتهور الذي لا معنى له في السودان أدى إلى أزمة حقوقية وإنسانية تتكشف بمعدل ينذر بالخطر وعلى نطاق مدمر"، High Commissioner for Human Rights: the Reckless, Senseless Conflict in Sudan Has Resulted in a Human Rights and Humanitarian Crisis that Is Unfolding at an Alarming Rate and on a Devastating Scale، 19 يونيو 2023.

163 تغريدة من @azaa_aira. Tweet from @azaa_aira، 21 يونيو 2023.

164 تغريدة من قوات الدعم السريع، Tweet from the RSF، 24 يونيو 2023. لاحظ أن جمعة يخضع لقيود التأشيرة من وزارة الخارجية الأمريكية منذ 6 سبتمبر 2023: وزير الخارجية الأمريكي، «إجراءات ضد كبار قادة قوات الدعم السريع في السودان»، Actions Against Senior Rapid Support Forces Commanders in Sudan، 6 سبتمبر 2023. 2023.

165 راديو دبنقا، "مقتل أقارب سلطان المساليت في تجدد الهجمات على عاصمة غرب دارفور"، Relatives of Masalit sultan killed in renewed attacks on West Darfur capital، 14 يونيو 2023.

166أخبار السودان، شبح الاغتيالات يخيم على دارفور ثانية، مقتل مسؤول بالجنينة – مفوض مفوضية الشؤون الإنسانية، شبح الاغتيالات يخيم على دارفور ثانية.. مقتل مسؤول بالجنينة – اخبار السودان (sudanakhbar.com)، 19 يونيو 2023.

167 "هيئة محاميي دارفور: مقتل أربعة محامين في غرب دارفور "استهداف متعمد""، 'DBA: Four lawyers slain in West Darfur 'deliberately targeted، 21 يونيو 2023.

168المرجع نفسه.

169 دارفور 24، Darfur24، 18 يونيو 2023.

وشنت قوات الدعم السريع والجماعات المتحالفة معها هجمات مماثلة في أماكن أخرى من دارفور. فمثلاً في 3 يونيو 2023، شن رجال مسلحون (يقال إنهم ينتمون إلى قوات الدعم السريع وجماعات الميليشيات المتحالفة معها) هجومًا على مدينة كُتم (شمال دارفور) وعلى مخيم كساب للنازحين المجاور.[170] وبحسب مصدر محلي، فقد قُتل ما لا يقل عن 54 شخصاً من المخيم، وتعرضت أكثر من 18 امرأة للاعتداء الجنسي، وأصيب كثيرون آخرون.[171] كما نهب المسلحون سوق مدينة كُتم، بالإضافة إلى منازل ومركبات المدنيين.[172] ووقعت هجمات أخرى في الأسبوع التالي، حيث قُتل ما لا يقل عن 35 شخصًا على مدار يومين.[173] وفي وقت لاحق أعلنت سلطات شمال دارفور كُتم منطقة كوارث إنسانية.[174] وقد تم الإبلاغ عن عمليات قتل جماعية مستهدفة وعمليات تدمير في أجزاء أخرى مختلفة من دارفور، بما في ذلك بلدات مورني،[175] وطويلة،[176] وميستيري،[177] وسيربا.[178]

تم التعرف على العديد من المقابر الجماعية في الأشهر الأخيرة على امتداد غرب دارفور. فعلى سبيل المثال، لاحظ تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش عن مستيري إلى أن رفات ما لا يقل عن 59 شخصًا قد دُفنت في مقابر جماعية.[179] وأفادت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن ما لا يقل عن بقايا جثامين 87 من المساليت وآخرين قد دفنوا في مقبرة جماعية خارج الجنينة بناء على أوامر من قوات الدعم السريع.[180] ويزعم السكان المحليون أن هذه القبور ليست سوى «قمة جبل الجليد».[181] ومنذ ذلك الحين تم الإبلاغ عن المزيد من المقابر الجماعية.[182] وفي أكبر حالة معروفة حتى الآن، كشف القادة المدنيون في غرب دارفور عن وجود 30 مقبرة جماعية مخفية يقال إنها تحتوي على ما يقرب من 1000 جثة، يبدو أنها ضحايا للهجمات التي وقعت في الجنينة.[183]

إن هذه الروايات المروعة تذكرنا، في كثير من النواحي، بتلك التي حدثت في ذروة الصراع في دارفور بين مارس 2003 وأبريل 2004 – وهو الصراع الذي استمر فعلياً حتى يومنا هذا. وبينما قاتلت القوات المسلحة السودانية في البداية قوات الدعم السريع في بعض هذه المناطق، بدا فيما بعد أن العديد من جنود القوات المسلحة السودانية انسحبوا من مواقعهم أو اختاروا عدم الاشتباك مع الجناة في القتال. وفي كلا الحالتين، لم توفر القوات المسلحة السودانية سوى حماية محدودة للغاية للمدنيين من الهجمات في المناطق الأكثر تضرراً.

١٧٠ انظر على سبيل المثال، أوسكار ريكيت، "السودان: مقتل العشرات عندما هاجمت قوات الدعم السريع مدينة كتم بشمال دارفور"، Sudan: Dozens killed as RSF attacks North Darfur's Kutum، 5 يونيو 2023؛ تغريدة من إريك ريفز، Tweet from Eric Reeves، 4 يونيو 2023.

١٧١ المرجع نفسه.

١٧٢ المرجع نفسه.

١٧٣ راديو دبنقا، «شمال دارفور: وفاة المزيد من الأشخاص في مدينة كتم، ومخاوف من الإغلاق القسري لمستشفى الفاشر»، North Darfur: more people die in Kutum, fears for forced closure of El Fasher hospital، 12 يونيو 2023.

١٧٤ دبنقا، «أعلنت مدينة كتم كمنطقة كارثة إنسانية، تصاعد العنف في جنوب دارفور»، Kutum declared humanitarian disaster area, violence escalates in South Darfur، 14 يونيو 2023. فيما يتعلق بمخيمات النازحين الأخرى، انظر على سبيل المثال، منظمة الإنسانية من أجل التنمية والازدهار، «تم تنفيذ تقرير التقييم السريع للاحتياجات (RNA)». في معسكر زمزم للنازحين ومنطقة نيفاشا والمجتمع المضيف بمحلية الفاشر بشمال دارفور، في 22 يونيو 2023»، Report of a Rapid Needs Assessment (RNA) Carried Out At Zamzam IDP Camp and Naivasha Area and the Host Community in El Fasher Locality of North Darfur, on 22nd June 2023، 24 يونيو 2023.

١٧٥ منظمة شنغهاي للتعاون، التقرير رقم 004، Report 004، 29 يونيو 2023؛ مركز الصمود المعلوماتي، "تدمير المناطق السكنية في دارفور"، Destruction of residential areas in Darfur، 28 يوليو 2023.

١٧٦ راديو دبنقا، «ما يقرب من 20 000 نازح من منطقة طويلة في اشتباكات شمال دارفور»، Nearly 20,000 displaced from Tawila in North Darfur clashes، 26 يونيو 2023؛ مركز الصمود المعلوماتي، "تدمير المناطق السكنية في دارفور"، Destruction of residential areas in Darfur، 28 يوليو 2023.

١٧٧ هيومن رايتس ووتش، "السودان: مدينة دارفور مدمرة"، Sudan: Darfur Town Destroyed، 11 يوليو 2023.

١٧٨ منظمة شنغهاي للتعاون، تقرير رقم 008، Report 008، 2 أغسطس 2023؛ المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، "غرب دارفور: قوات الدعم السريع والميليشيات التابعة لها تهاجم محلية سربا مما أسفر عن مقتل أكثر من 30 مدنياً وإصابة العشرات"، West Darfur: Rapid Support Forces and Affiliated Militia Attack Sirba Locality Killing More than 30 Civilians and Injuring Dozens، 15 أغسطس 2023.

١٧٩ منظمة هيومن رايتس ووتش، "السودان: مدينة دارفور مدمرة"، Sudan: Darfur Town Destroyed، 11 يوليو 2023.

١٨٠ المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "السودان: دفن ما لا يقل عن 87 شخصًا في مقبرة جماعية في دارفور حيث تحرم قوات الدعم السريع الضحايا من الدفن اللائق"، Sudan: At least 87 buried in mass grave in Darfur as Rapid Support Forces deny victims decent burials، 13 يوليو 2023.

١٨١ شبكة عاين، "اكتشاف مقابر جماعية في غرب دارفور"، Mass Graves discovered in West Darfur، 21 يوليو 2023.

١٨٢ انظر على سبيل المثال، نشرة نصف شهرية يصدرها مركز فكرة للدراسات والتنمية، bi-monthly newsletter، 16 أغسطس 2023؛ يسرى الباقر، «السودان: المقابر الجماعية في عاصمة غرب دارفور تطارد من تبقى من السكان»، Sudan: Mass graves in West Darfur's capital haunt remaining residents، 17 أغسطس 2023.

١٨٣ راديو دبنقا، "العثور على مزيد من المقابر الجماعية بغرب دارفور، قوات الدعم السريع متهمة بهدم المعسكرات"، More mass graves found in West Darfur, RSF accused of demolishing camps، 14 أغسطس 2023.

العواقب حتى الآن

وحتى وفقاً للتقديرات المتحفظة، فقد قُتل أكثر من 4000 شخص في السودان منذ بدء النزاع المسلح.[184] ومن المرجح أن يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير، وذلك بسبب الصعوبات في التعرف على الجثث والوصول إليها واسترجاعها وسط القتال الدائر (وخاصة في الخرطوم ودارفور).[185] وقد نزح حوالي 5 ملايين شخص قسراً حتى 11 سبتمبر 2023، ونزح العديد منهم إلى الدول المجاورة مثل مصر وتشاد وجنوب السودان.[186] وبينما فر العديد من الأفراد لتجنب التعرض للأذى أثناء تبادل إطلاق النار، فقد تم تهجير بعضهم قسراً بعد أن تم استهدافهم أو استهداف أفراد أسرهم شخصيًا من قبل قوات الدعم السريع أو القوات المسلحة السودانية، أو اعتبروا بمثابة تهديد وشيك لمثل هذا الاستهداف.

وتركزت أعمال العنف إلى حد كبير حول الخرطوم ودارفور، على الرغم من أن أجزاء أخرى من السودان تضررت بشدة من جراء القتال، بما في ذلك ولايات كردفان الثلاث. وتعرضت البنية التحتية الحيوية لأضرار بالغة أو دُمرت، بما في ذلك المستشفيات والمنازل والبنية التحتية لتوليد الطاقة وتوزيعها وأنظمة معالجة المياه وإمداداتها ومرافق تصنيع الأغذية وشبكات الاتصالات. ومنذ ذلك الحين، تفاقمت الأزمة الإنسانية القائمة في السودان، بسبب النقص واسع النطاق في الغذاء والمياه والإمدادات الطبية، فضلاً عن إصابة المدنيين بجروح خطيرة خلال الهجمات. وحتى كتابة هذه السطور، تم جمع 26,4٪ فقط من الأموال اللازمة لخطة الاستجابة الإنسانية في السودان ولا تزال هناك عقبات كبيرة أمام ضمان إمكانية تسليم المساعدات.[187]

184 المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «السودان: حالة حقوق الإنسان»، Sudan: Human rights situation، 15 أغسطس 2023. فيما يتعلق بأرقام الدولة، انظر، نفيسة الطاهر، «عدد القتلى في حرب السودان في الخرطوم هو ضعف الأرقام الرسمية، كما تظهر الإحصاءات المستقلة»، Sudan war's death toll in Khartoum is double official figures, independent tallies show، 28 يوليو 2023 – والتي تصف كيفية عمل رويترز وحيث تشير إحصائيات الوفيات التي سجلها النشطاء المحليون والمجموعات التطوعية إلى أن عدد القتلى المدنيين في الخرطوم قد يكون أكثر من ضعف عدد القتلى في الولاية (مما يشير إلى أن عدد القتلى على مستوى الولاية قد يكون أقل من العدد أيضًا). وقال مسؤول بوزارة الصحة السودانية لرويترز إن الأرقام الحكومية هي "قمة جبل الجليد".

185 زينب محمد صالح، وآشلي كيرك، وبول سكروتون، ««من الصعب جدًا التحدث عن حصيلة القتلى المدنيين في القتال في السودان»، 'It's very hard to talk about': the civilian toll of fighting in Sudan، 26 مايو 2023.

186 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ('OCHA')، «السودان: تحديث إنساني»، Sudan: Humanitarian Update، 31 أغسطس 2023. وقد نزح آخرون إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، وإثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، وليبيا، والمملكة العربية السعودية ، والإمارات العربية المتحدة.

187 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «السودان: تحديث إنساني»، Sudan: Humanitarian Update، 31 أغسطس 2023. فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه تقديم المساعدات، انظر على سبيل المثال، مات ناشد، «مع احتدام حرب السودان، اتهام الأطراف المتصارعة بالنهب وتحويل وجهة المساعدات»، As Sudan war rages, rival sides accused of looting, diverting aid، 16 يونيو 2023؛ منظمة أطباء بلا حدود، «القيود وانعدام الأمن يسهمان في عرقلة الرعاية الطبية الحيوية في السودان»، Restrictions and insecurity obstruct vital medical care in Sudan، 23 يونيو 2023.

القانون الدولي المعمول به

تم تطبيق العديد من الأطر القانونية الدولية خلال النزاع المسلح الدائر في السودان، أبرزها:

أ) القانون الدولي الإنساني (‹IHL›) – الذي يطبّق أثناء النزاع المسلح ويحكم جميع الأطراف (في هذه الحالة، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والجماعات المسلحة الأخرى المشاركة)؛[188]

ب) القانون الدولي لحقوق الإنسان (‹IHRL›) – الذي يحكم في المقام الأول الحكومة السودانية، وربما القوى الأخرى التي تمارس السيطرة على الأراضي؛[189] و

ج) القانون الجنائي الدولي (‹ICL›) – الذي يحكم المسؤولية الجنائية الفردية عن ارتكاب الجرائم الدولية.[190]

القانون الدولي الإنساني

إن القتال في السودان هو نزاع مسلح غير دولي، وبالتالي يحكمه القانون الدولي الإنساني، على النحو التالي:

أ) الأطراف عبارة عن جيوش منظمة منخرطة في أعمال عدائية، وقد وصل العنف إلى الحد المطلوب من الشدة لأغراض المادة 3 المشتركة والبروتوكول الإضافي الثاني – وفي هذه الحالة، يتجاوز القتال بوضوح الاضطرابات الداخلية والتوترات وأعمال الشغب وما إلى ذلك. وتكون الأعمال العدائية ذات طابع جماعي؛

ب) قوات الدعم السريع هي قوة مسلحة منظمة ذات هيكل قيادة ثابت وقدرة على مواصلة العمليات العسكرية.

ج) يبدو أن قوات الدعم السريع تمارس سيطرة إقليمية تمكنها من تنفيذ عمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.[191]

يعتبر السودان طرف في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 (‹اتفاقيات جنيف الأولى – الرابعة›) والبروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977 (‹AP I - II›)[192] التي تدون بشكل جماعي معاهدة القانون الدولي الإنساني التي تنطبق خلال النزاعات المسلحة غير الدولية. واستكمالها بمصادر أخرى للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني العرفي.[193]

---

188 بينما يركز هذا التقرير على القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فإن أطرافًا أخرى قد تكون أو تصبح أطرافًا في النزاع. على سبيل المثال، هاجمت الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال هاجم الحلو القوات المسلحة السودانية في شمال وجنوب كردفان، North and South Kordofan، وكذلك في النيل الأزرق، Blue Nile (على الرغم من عدم وجود ما يشير إلى تحالف قواته مع قوات الدعم السريع). وقد انتشر بعض الموقعين على اتفاق جوبا للسلام لدعم العمليات العسكرية للقوات المسلحة السودانية SPLM-N Agar (مثل الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال، التي يرأسها مالك عقار، نائب البرهان الآن).

189 فيما يتعلق بالتزامات حقوق الإنسان للجهات الفاعلة خارج مستوى الدولة، انظر على سبيل المثال، أندرو كلافام، التزامات حقوق الإنسان للجهات الفاعلة خارج مستوى الدولة (مطبعة جامعة أكسفورد 2007)؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الهجمات والتوغلات العسكرية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الأخيرة منها في قطاع غزة المحتل، تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 1/7، Report of theHigh Commissioner for Human Rights on the implementation of Human Rights Council resolution 7/1, A/HRC/8/17، 6 يونيو 2008، الفقرة. 9. فيما يتعلق بالسودان على وجه التحديد، راجع محمد عبد السلام بابكر، تطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على النزاعات المسلحة في السودان: أنظمة تكميلية أم حصرية متبادلة؟ (دار نشر إنترسنتيا، اكسفورد 2007). A/HRC/ 17/8،

190 هناك أيضًا مجموعة من القوانين السودانية المحلية التي تنطبق بشكل متزامن، انظر الفقرات. 114 إلى 122.

191 انظر «كيف يتم تعريف مصطلح «النزاع المسلح» في القانون الإنساني الدولي؟» How is the Term "Armed Conflict" Defined in International Humanitarian Law?، ورقة رأي اللجنة الدولية للصليب الأحمر («اللجنة الدولية»)، مارس 2008، للحصول على ملخص لما يشكل نزاعًا مسلحًا غير دولي بموجب المادة المشتركة. 3 من اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، المادة. 1 من البروتوكول الإضافي الثاني، والسوابق القضائية المقنعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. للحصول على تحليل حول كيفية تشكيل النزاع لصراع مسلح غير دولي، انظر على سبيل المثال، يلينا بيجيتش، «القتال في السودان هو نزاع مسلح: هذا ما ينطبق عليه القانون»، The Fighting in Sudan is an Armed Conflict: Here's What Law Applies، 20 أبريل 2023؛ أكاديمية جنيف، «مركز سيادة القانون في النزاعات المسلحة يصنف صراعًا مسلحًا غير دولي جديد في السودان»، RULAC Classifies a New Non-International Armed Conflict in Sudan، 2 مايو 2023.

192 انضم السودان إلى اتفاقيات جنيف الأولى – الرابعة في 23 سبتمبر 1957 (انظر بشأن وضع معاهدة الأمم المتحدة للاتفاقية الأولى والثانية والثالثة والرابعة، GC I, GC II, GC III, and GC IV) وصادق على البروتوكولين الإضافيين الأول والبروتوكول الإضافي الثاني في 7 مارس و13 يوليو 2006 على التوالي (انظر حول وضع معاهدة الأمم المتحدة للبروتوكول الإضافي الأول والبروتوكول الإضافي الثاني، AP I and AP II). تلتزم الدول أيضًا بالمعاهدات الأخرى غير الدولية التي تطبق أثناء النزاعات المسلحة، بما في ذلك تلك التي تحظر أو تقيد أنواعًا معينة من الأسلحة وتنظم سير الأعمال العدائية، مثل اتفاقيات لاهاي لعامي 1899 و1907 (والتي تعتبر أحكامها بمثابة قواعد مجسدة للقانون الدولي الإنساني) .

193 انظر على سبيل المثال، مقدمة إلى قاعدة بيانات اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي، ICRC's Customary IHL Database.

إن القوات المسلحة السودانيّة وقوات الدعم السريع، باعتبارهما أطرافًا في النزاعات المسلحة غير الدولية، ملزمة بالقانون الدولي الإنساني، ومبادئه الأساسية هي:

أ) **التمييز** – يجب على كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع «التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية، وبالتالي يجب عليهما توجيه عملياتهما ضد الأهداف العسكرية فقط».[194] في هذا الصدد:

1. يعني مصطلح «مدني» أي شخص ليس عضوًا في القوات المسلحة أو في جماعة مسلحة منظمة.[195] ويتمتع المدنيون بالحماية من الهجمات، ما لم يشاركوا بشكل مباشر في الأعمال العدائية وطوال الوقت الذي يشاركون فيه؛[196] و
2. يقصد بتعبير «الهدف المدني» أي جسم لا يشكل هدفاً عسكرياً.[197] الأهداف العسكرية هي «تلك الأهداف التي تساهم بشكل فعال في العمل العسكري، سواء بطبيعتها أو موقعها أو غرضها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها الكلي أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تحييدها، في الظروف السائدة في ذلك الوقت، ميزة عسكرية أكيدة».[198]

ب) **التناسب** – عندما «لا يمكن تجنب» إلحاق ضرر عرضي بمدنيين أو أعيان مدنية، على الرغم من اتخاذ جميع التدابير الممكنة، يجب على الجانب المهاجم الامتناع عن «أي هجوم من المتوقع أن يسبب خسائر عرضية في أرواح المدنيين أو إصاباتهم». للمدنيين، أو الأضرار التي تلحق باعيان مدنية، أو مزيج من ذلك، والتي ستكون مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية الملموسة والمباشرة المتوقعة.[199]

ج) **الضرورة** – لا يجوز للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع اللجوء إلا إلى وسائل وأساليب الحرب الضرورية لتحقيق الهدف المشروع للصراع (أي إضعاف القوات العسكرية للجانب الآخر). وهذا لا يسمح باتخاذ تدابير قد تكون محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني.[200]

د) **حظر الإصابات الزائدة والمعاناة غير الضرورية** – يحظر القانون الدولي العرفي، خلال النزاعات المسلحة غير الدولية، استخدام وسائل وأساليب الحرب التي تكون ذات طبيعة تسبب إصابات زائدة أو معاناة لا داعي لها.[201]

كجزء من المحادثات التي توسطت فيها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقع ممثلون عن القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إعلانًا في 11 مايو 2023. ويوضح الاعلان إلزامهم المفترض بمبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية، بما في ذلك السماح بممر آمن للمدنيين، وسحب القوات من مناطق البنية التحتية المدنية الحيوية، وتمهيد الطريق لوقف محتمل لإطلاق النار على المدى القصير لتمكين إيصال المساعدات الإنسانية.[202] ولم يتغير الإعلان، الذي كان في حد ذاته ذا تأثير إعلاني/تحذيري،[203] إلا قليلاً على أرض الواقع. ولم يلتزم أي من الطرفين به، ولم يشارك بإخلاص في المناقشات الشاملة لوقف إطلاق النار. وبدلاً من ذلك، أفادت التقارير أن كلا القوتين واصلتا التقدم في مواقعهما العسكرية

194 القاعدتان 1 و7 من القانون الدولي الإنساني. في حين تم تقديم مسودة البروتوكول الاضافي الثاني draft of AP II في المادة 4(1) أنه «من أجل ضمان احترام وحماية السكان المدنيين... يجب على أطراف النزاع التمييز في جميع الأوقات بين السكان المدنيين والمقاتلين»، وقد تم حذف هذا في نهاية المطاف لعدم حصوله على الأغلبية اللازمة. يحتوي البروتوكول الاضافي الثاني على قواعد تعكس مبدأ التمييز، بما في ذلك المواد. 13 و14 (حماية السكان المدنيين وحماية الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين، على التوالي).

195 القاعدة 5 من القانون الدولي الإنساني. لا يحدد البروتوكول الاضافي الثاني المدنيين، draft of AP II. ومن أجل السياق، عرّفت مسودة البروتوكول الإضافي الثاني في البداية المدني بأنه «أي شخص ليس عضوًا في القوات المسلحة أو في جماعة مسلحة منظمة». في حين تم إسقاط هذا التعريف في نهاية المطاف من نص البروتوكول الإضافي الثاني، إلا أنه لا يزال مقبولاً على نطاق واسع باعتباره التعريف المطبق على النزاعات المسلحة غير الدولية، المادة 13 يوفر الحماية العامة للسكان المدنيين والأفراد ضد الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية. ويتم التمتع بهذه الحماية ما لم يشارك المدنيون بشكل مباشر في الأعمال العدائية.

196 القاعدة 6 من القانون الدولي الإنساني.

197 القاعدة 9 من القانون الدولي الإنساني.

198 القاعدة 8 من القانون الدولي الإنساني؛ انظر أيضًا المادة 13، من البروتوكول الاضافي الثاني بشأن حماية السكان المدنيين.

199 القواعد 14 و18 و19 من القانون الدولي الإنساني. انظر أيضًا يند مارتنز (حاشية سفلية 198) الذي يمكن القول بأنه يتطلب عدم تجاهل مبدأ التناسب.

200 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «مبادئ الإنسانية والضرورة»، The Principles of Humanity and Necessity.

201 القاعدة 70 من القانون الدولي الإنساني. وقد أدرج هذا الحظر صراحةً بتوافق الآراء في مسودة البروتوكول الإضافي الثاني، draft، ولكن تمت إزالته في نهاية المطاف (على الرغم من عدم وجود ما يشير إلى أي اعتراض على القاعدة نفسها). انظر أيضًا: (1) مبدأ الاحتياط – الحاجة إلى توخي الحذر المستمر [...] لتجنيب السكان المدنيين والأهداف المدنية (القاعدة 15 من القانون الدولي الإنساني)؛ و(2) بند مارتنز، المدرج في كل من اتفاقيات جنيف الأولى إلى الرابعة والبروتوكول الإضافي الثاني، والذي ينص على أنه في الحالات التي لا يغطيها قانون معين، يظل البشر يستفيدون من حماية المبادئ الإنسانية ومقتضيات القانون الإنساني الدولي والضمير العام (في الواقع، ينص بند مارتنز على مستوى أساسي من الحماية ينطبق على الجميع، بغض النظر عن أي ثغرات في تطبيق معاهدة القانون الدولي الإنساني أو الوضع القانوني لطرف معين).

202 انظر النسختين الإنجليزية English والعربية Arabic من الإعلان.

203 وكانت كلتا القوتين ملتزمتين سلفاً بقواعد القانون الإنساني الدولي.

وارتكبتا المزيد من انتهاكات القانون الدولي الإنساني.[204] وكانت اتفاقيات وقف إطلاق النار التي تم الاتفاق عليها في نهاية المطاف غير مكتملة في أحسن الأحوال.[205]

القانون الدولي لحقوق الإنسان

السودان دولة طرف في العديد من معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك:

أ) اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (‹UNCAT›);[206]
ب) الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (‹ICPPED›);[207]
ج) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (‹ICCPR›);[208] و
د) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[209]

تطبّق الحماية التي يوفرها القانون الدولي لحقوق الإنسان (بما في ذلك المعاهدات المذكورة أعلاه) في وقت السلم وكذلك في أزمنة النزاعات المسلحة،[210] ولا سيما الحقوق غير القابلة للإنتقاص والتي تحميها هذه المعاهدات وكذلك وثيقة الحقوق الدستورية السودانية.[211] أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية، يتم تطبيق كل من القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل متزامن. وهذه الأنظمة المتكاملة إلى حد كبير،[212] على الرغم من أنه ينبغي اجراء تمييز بين للأغراض الحالية:

أ) في حين أن القانون الدولي الإنساني يُلزم القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بصفتهما أطرافًا في نزاع مسلح غير دولي، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يفرض التزامات على السودان كدولة. قبل الصراع الحالي، شغل الجنرال البرهان وحميدتي منصب رئيس ونائب رئيس مجلس السيادة على التوالي، على الرغم من أنهما لم يكونا (أو لا) ممثلين شرعيين للدولة، حيث وصلا إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري. وبما أن كليهما زعما أنهما جهات فاعلة تابعة للدولة، وفي غياب حكومة مدنية، فمن الممكن تحميل القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع المسؤولية عن انتهاكات حقوق الإنسان.[213]

ب) مع أن المقرر تطبيق القانون الدولي الإنساني على وجه التحديد في حالات النزاع المسلح (وبالتالي له طبيعة غير قابلة للانتقاص)، فإن معظم معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان تسمح للدول بالخروج عن التزامات معينة في حالات

---

204 انظر على سبيل المثال، تغريدة من سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، Tweet from the U.S. Embassy Khartoum، 23 مايو 2023؛ تغريدة من سفارة الولايات المتحدة في الخرطوم، Tweet from the U.S. Embassy Khartoum، 26 مايو 2023.

205 انظر على سبيل المثال، ريحان الدين، "السودان: لماذا يتم انتهاك وقف إطلاق النار باستمرار؟"، Sudan: Why are ceasefires constantly being broken?، 3 مايو 2023.

206 صادق السودان على اتفاقية مناهضة التعذيب في 10 أغسطس 2021، ratified.

207 صادق السودان على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في 10 أغسطس 2021، ratified.

208 صادق السودان على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986، ratified.

209 صادق السودان على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في 18 مارس 1986، ratified. والسودان يعتبر طرف أيضًا في معاهدات أخرى للقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، African Charter on Human and Peoples' Rights، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination، واتفاقية حقوق الإنسان واتفاقية حقوق الطفل، Convention on the Rights of the Child. والجدير بالذكر أن السودان لم يصادق بعد على البروتوكولات الاختيارية الملحقة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، كما أنه لم يصبح بعد طرفًا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (وكان مجلس الوزراء قد أيد توصية بالانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في 27 أبريل 2021، بما في ذلك التحفظات على المواد 2 و16 و29 (1). وفي حين أن القانون الدولي لحقوق الإنسان مستمد في المقام الأول من المعاهدات الدولية والإقليمية، فإنه يتم استكماله بالمثل بمصادر أخرى للقانون الدولي، على سبيل المثال، القانون الدولي لحقوق الإنسان العرفي.

210 انظر على سبيل المثال، قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 9/9؛ التعليق العام رقم 31، ، للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، Human Rights Council Resolution 9/9; General Comment No. 31. CCPR/C/GC/36، 29 مايو 2004، بشأن طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولمزيد من التفاصيل حول التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، انظر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، «الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة، International Legal Protection of Human Rights in Armed Conflict»، 2011.

211 الفصل. رقم14 من الوثيقة الدستورية 2019، Constitutional Document 2019.

212 انظر على سبيل المثال، محمد عبد السلام بابكر، «تطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان على النزاعات المسلحة في السودان: أنظمة تكميلية أم حصرية متبادلة؟ (دار نشر إنترسنتيا 2007، اكسفورد).

213 هناك حاجة إلى مزيد من التحليل هنا، بما في ذلك ما يتعلق بالأهمية القانونية (إن وجدت) لأن يقوم البرهان بإقالة حميدتي removing من منصبه في مجلس السيادة وإعلان القوات المسلحة السودانية أن قوات الدعم السريع تمردت على الدولة، declaring. وعلى أية حال، تتضمن معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل عام التزامات إيجابية تلزم الدول بحماية الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية من بعض السلوكيات الضارة التي ترتكبها جهات فاعلة خارج مستوى الدول. على سبيل المثال، المادة 2 (1) من اتفاقية مناهضة التعذيب («تتخذ كل دولة طرف تدابير تشريعية أو إدارية أو قضائية فعالة أو أي تدابير أخرى لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية.»)، المادة. 2 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام وكفالة الحقوق المعترف بها في هذا العهد لجميع الأفراد الموجودين داخل إقليمها والخاضعين لولايتها القضائية، دون تمييز من أي نوع [...]).

الطوارئ، بشرط استيفاء شروط معينة بشكل صارم.[214] وعلى مستوى رفيع، يجب أن يكون الوضع: (أ) يشكل «تهديدًا لحياة الأمة»؛ (2) يتم إخطار الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع أي إلغاء؛ و(3) لا يجوز الاستناد إليه إلا بقدر ما يكون ذلك «ضروريًا للغاية» وفي حالة كان ذلك «ضروريًا للغاية».[215] وحتى كتابة هذا التقرير، لا يوجد دليل واضح على أن السلطات السودانية زعمت أنها تنتقص من أي من التزاماتها المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان.[216] ومن الأهمية بمكان أن بعض حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،[217] والحق في الحياة،[218] والضمانات القضائية[219] تظل غير قابلة للإنتقاص بغض النظر عن الظروف.

القانون الجنائي الدولي

هناك بعض الجرائم الدولية، ولا سيما جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي قد يتحمل الأفراد المسؤولية الجنائية الفردية المباشرة عنها بموجب القانون الجنائي الدولي. هذه الجرائم، وكذلك التعذيب والاختفاء القسري، هي جرائم تخضع للولاية القضائية العالمية – والتي تسمح (إن لم تكن تلزم) الدول بتأكيد ولايتها القضائية عليها ومقاضاة هذه الجرائم أمام محاكمها الجنائية المحلية العادية. ويصدق هذا حتى لو ارتكبت الجريمة خارج الدولة ولم يكن مرتكب الجريمة ولا المجني عليهم من مواطني الدولة.[220]

إلى جانب القانون الجنائي الدولي CIL، يشير هذا التقرير إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية («النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية») عند توضيح عناصر الجرائم الدولية. وعلى الرغم من أن السودان وقع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في 8 سبتمبر 2000، إلا أنه أبلغ الأمين العام فيما بعد بأنه لا ينوي أن يصبح دولة طرفاً.[221] منذ ذلك الحين، وافق مجلس الوزراء السوداني بالإجماع على المصادقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أغسطس 2021,[222] وهناك عدم يقين بشأن وضع هذا الأمر اليوم، على الرغم من أنه يُعتقد بشكل عام أن السودان ليس دولة طرفًا حاليًا. قد تنطبق المادة 18 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 (التي صدق عليها السودان في 18 أبريل 1990)، والتي تلزم الدول التي وقعت على معاهدة أو أعربت عن موافقتها على الالتزام بها «بالامتناع عن الأفعال التي من شأنها أن تحبط الهدف». والغرض من المعاهدة». علاوة على ذلك، يجوز للمحكمة الجنائية الدولية – بموجب إحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 مارس 2005 – أن تمارس اختصاصها القضائي على الجرائم المدرجة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المرتكبة في «الوضع في دارفور منذ 1 يوليو 2002».[223] تحقق المحكمة الجنائية الدولية حاليًا في الجرائم المزعومة المرتكبة في دارفور منذ 1 يوليو 2002، وكذلك منذ بداية النزاع المسلح الحالي في 15 أبريل 2023. في حين أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعكس على نطاق واسع القانون الجنائي الدولي فيما يتعلق بالقضايا التي يغطيها هذا التقرير، فإن أي عدم اتساق كبير بين الاثنين قد تم وضع علامة عليه.

---

٢١٤ ولكن ليس اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي يعتبر السودان طرفاً فيها.

٢١٥ انظر التعليق العام رقم 29 – حالات الطوارئ، General Comment No. 29 – States of Emergency (Article 4 of the ICCPR) (المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، CCPR/C/21Rev.1/Add.11، 31 أغسطس 2001، وهو التفسير الرسمي لحكم عدم التقيد، ضمن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وله قيمة مقنعة كبيرة عند معالجة حالات الطوارئ في سياق معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان الأخرى.

٢١٦ باعتباره ممثلاً غير شرعي للدولة (بعد أن وصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكري)، فمن غير الواضح ما إذا كان أي استثناء أذن به البرهان سيتم الاعتراف به على أنه شرعي. على سبيل المثال، أي استثناء أو إعلان لحالة الطوارئ، بموجب الوثيقة الدستورية لعام 2019، 2019 Constitutional Document، يجب أن يتم إقراره أو المصادقة عليه من قبل المجلس التشريعي – الذي لم يتم تشكيله بعد.

٢١٧ اتفاقية مناهضة التعذيب، المادة. 2(2). لا تحتوي بعض معاهدات القانون الدولي لحقوق الإنسان على شروط عدم التقيد (على سبيل المثال، الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب).

٢١٨ التعليق العام رقم 36 – المادة 6: الحق في الحياة، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، CCPR/C/GC/36. General Comment No. 36 – Article 6: right to life، 3 سبتمبر 2019.

٢١٩ التعليق العام رقم 29 – حالات الطوارئ (المادة 4 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية)، General Comment No. 29 – States of Emergency (Article 4 of the ICCPR).

٢٢٠ رغم أن الولاية القضائية العالمية يمكن أن تلعب دورا أساسيا في مكافحة الإفلات من العقاب في أخطر الجرائم، إلا أنها نادرا ما تُمارس. يختلف الإطار القانوني المحلي والعوامل العملية التي تؤثر على احتمالية ممارسة الدولة للولاية القضائية العالمية (على سبيل المثال، مدى أهمية وجود مرتكب الجريمة داخل الدولة، والاعتبارات السياسية، والعلاقات الدبلوماسية، ورغبة/تمويل الملاحقة القضائية) بشكل كبير عبر الدول المختلفة. انظر «قانون الولاية القضائية الدولية في مجال الممارسة»، Universal Jurisdiction Law and Practice أوراق إحاطة حول قانون وممارسات الولاية القضائية من تأليف ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح، والتي تقدم نظرة عامة مفيدة حول الاعتبارات الرئيسية عبر 11 نظامًا محليًا للولاية القضائية العالمية، بما في ذلك إنجلترا وويلز، England and Wales.

٢٢١ السودان: إشعار، المرجع: C.N.612.2008.TREATIES-6. Sudan: Notification، 27 أغسطس 2008.

٢٢٢ راديو دبنقا، "مجلس الوزراء السوداني يوافق بالإجماع على مشروع قانون للانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، Sudan Cabinet unanimous on bill to join Rome Statute of ICC، 3 أغسطس 2023.

٢٢٣ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1593 (2005)، Resolution 1593 (2005)، 31 مارس 2005، S/RES/1593 (2005).

الجرائم الدولية

©رويترز/تصوير زهرة بن سمرة.

رجل سوداني فر من الصراع في منطقة دارفور بالسودان، وكان في السابق نازحًا داخليًا في السودان، يسير بجوار ملاجئ مؤقتة بالقرب من الحدود بين السودان وتشاد، أثناء لجوئه إلى بوروتا، تشاد، 13 مايو 2023. رويترز/زهرة بن سمرة.

مقدمة

يبحث هذا التقرير في الادعاءات القائلة بأن أفراداً من القوتين، القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، ارتكبوا جرائم دولية. وللقيام بذلك، فإنه يعتمد على أدلة أولية قوية. ويلزم إجراء تحليلات وأدلة إضافية لتأكيد روايات الشهود ونسب الانتهاكات بشكل صحيح إلى أفراد محددين وتحديد القوات التابعة لهم. وتمثل هذه العملية تحديًا خاصًا في السياق الحالي للأسباب التالية: (1) يتم الإبلاغ عن بعض المعلومات بشكل غير رسمي فقط، فعلى سبيل المثال: من خلال مواقع التواصل الاجتماعي (تويتر وفيسبوك بشكل أساسي) بالإضافة إلى مجموعات الواتساب الخاصة؛[224] (2) غالبًا ما يتم تبادل المعلومات في شكل صور ومقاطع فيديو، والتي لا يتم ختمها عادةً بختم زمني والتي تحتاج صحتها في بعض الأحيان إلى مزيد من التأكيد؛ (3) بسبب النزوح القسري واسع النطاق، قد يكون من الصعب الاتصال بالشهود للحصول على مزيد من المعلومات أو التأكد من روايات شهود فيما يتعلق بالحادث نفسه؛ (4) في حين أن مجموعة واسعة من البيانات متاحة للجمهور من مجموعة من مصادر البيانات، إلا أن هناك حاجة إلى إسناد ترافقي مفصل بين المصادر المختلفة من أجل استخلاص استنتاجات قوية؛ (5) ترتدي قوات الأمن والقوات المسلحة السودانية بانتظام زياً غير الزي الرسمي الخاص بها، أو لا ترتدي زياً مميزاً على الإطلاق؛[225]

224 استكمالاً لعمل منظمات المجتمع المدني السودانية المتخصصة في مجال التوثيق، يتم جمع الأدلة مفتوحة المصدر بشكل غير رسمي على منصات التواصل الاجتماعي (انظر على سبيل المثال، #الدعم__السريع__يستبيح__بيوتنا، # جرائم__الدعم__السريع،الدعم__السريع__يستبيح__بيوتنا, #__RSF houses__loots, #جرائم__الدعم__السريع. و #عيوننا على السودان) KeepEyesOnSudan، انظر أيضاً: (1) التقارير الأخيرة التي أعدتها شبكة مراقبي المواطنين الشباب، Youth Citizens Observers Network، والتي قامت برصد الانتهاكات ضد المدنيين من قبل الجانبين؛ (2) «سودان شاهد» Sudan Shahid، – خريطة تفاعلية تعتمد على قاعدة بيانات موحدة للأدلة، بما في ذلك الوسائط مفتوحة المصدر التي تم التحقق منها من قبل مركز مرونة المعلومات.

225 انظر على سبيل المثال، تغريدة من ياسمين عبد المجيد، Tweet from Yassmin Abdel-Magied، 15 أبريل 2023؛ تغريدة من @daniel_van0. Tweet from @daniel_van0، 29 مايو 2023. كانت هذه الممارسة شائعة أيضًا قبل النزاع الحالي – انظر على سبيل المثال، انظر على سبيل المثال، ريدريس، «محاكمات يشوبها التعذيب في السودان»، Torture-tainted trials in Sudan، سبتمبر 2022.

هناك حاجة أيضًا إلى مزيد من الأدلة للتحقق من الأوامر المحددة التي أصدرتها قيادة كل جانب، والتي توجه في نهاية المطاف العمليات العسكرية في مناطق مختلفة، وإلى أي مدى يمتثل المقاتلون لأوامر رؤسائهم حسب التسلسل القيادي، وهذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة لـ قوات الدعم السريع حيث عاد العديد من المعارين من قوات الدعم السريع إلى القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك عدد كبير من كبار الضباط.[226]

وإدراكًا لهذه التحديات، فإن هذا التقرير يركّز على الأحداث التي أبلغت عنها مصادر موثوقة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السودانية والدولية الرئيسية، والمحللين السودانيين ذوي الخبرة، ولجان المقاومة المحلية، ومنافذ الأخبار ذات السمعة الطيبة، وأجهزة الأمم المتحدة. وهذا يسمح بالنظر بشكل عاجل في الادعاءات الخطيرة التي يتم توجيهها. وطرحها بالإجماع من قبل مصادر موثوقة. وتتوافق جميع الأنماط الشاملة المحددة في هذا التقرير، مع المعلومات التي تلقتها منظمة ريدريس من أفراد موثوق بهم في السودان. وبالنظر إلى النتائج التي تم التوصل إليها بشأن احتمال وجود جرائم دولية محتملة في السودان في هذا التقرير وفي مواقع أخرى فإنه يجب على الدول الأخرى زيادة الدعم المادي بشكل سريع لـ منظمات التوثيق السودانية – لتعزيز جودة المعلومات مفتوحة المصدر وأدلة الشهود، وكذلك لتعزيز التنسيق الشامل لمختلف مساعي التوثيق.

ولتسهيل المراجعة، فإن هذا التقرير ينظر بالتبادل في جرائم الحرب، والتعذيب، والاختفاء القسري، والجرائم ضد الإنسانية، ثم الإبادة الجماعية، حيث يتحوّل تحليل جرائم الحرب والتعذيب والاختفاء القسري إلى العناصر المحددة لهذه الجرائم. وعلى العكس فإن الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية يمكنها (وكثيراً ما تفعل ذلك) أن تنطوي على ارتكاب جرائم متعددة ومختلفة مرتكبة بقصد شامل محدد من الهجوم. ويتطلب ذلك دراسة تفصيلية لأنماط الجرائم التي يتم الإبلاغ عنها، والتي تتبع بطبيعة الحال بعد فحص عناصر الجرائم الفردية الأساسية، من بين اعتبارات أخرى.

يؤكد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن المحكمة الجنائية الدولية لها اختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب «لا سيما عندما تُرتكب في إطار خطة أو سياسة عامة واسعة النطاق لمثل هذه الجرائم».[227] في حين أن نمطًا من جرائم الحرب المحتملة ينشأ بشكل واضح من الصراع الحالي، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من التحليل لطبيعة هذه الحوادث وتواترها، وطبيعة الجرائم المحددة بالإضافة إلى العلاقة بين الجرائم المرتكبة والجهات الفاعلة في النزاع. ويمكن أيضًا أن يكون قادة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع مسؤولين عن هذه الجرائم بموجب مبدأ مسؤولية القيادة.[228] وأخيرًا، بينما يلخص هذا التقرير الجرائم الدولية الرئيسية المزعومة التي تم الإبلاغ عنها، يجب أيضًا مراعاة عتبات المقبولية المطبقة عبر مختلف آليات المساءلة والمحاسبة المحلية والدولية، بالإضافة إلى المعايير المطلوبة بشأن الاختصاص والتكامل.

226 صحيفة سودان تريبيون، «القتال العنيف في الخرطوم مستمر بلا هوادة، بعد 16 يومًا»، Heavy fighting in Khartoum continues unabated, 16 days after، 1 مايو 2023؛ شبكة عاين، ومركز حقوق الإنسان، المرصد السوداني للشفافية والسياسات في السودان، «مراقب الصراع في السودان»، 19 يونيو 2023، 19 June 2023. في مايو 2023، تم ابعاد أربعة جنرالات منتدبين في قوات الدعم السريع من مناصبهم بعد أن عصوا على ما يبدو أمرا بالعودة من قوات الدعم السريع إلى القوات المسلحة السودانية، apparently.

227 المادة 8(1)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

228 للحصول على تحليل حديث لمسؤولية القيادة في السياق السوداني، انظر مجموعة القانون الدولي العام والسياسة وأوريك وهيرينجتون وساتكليف، «محاكمة القادة في السودان بموجب مسؤولية القيادة في جرائم لرتكبت بمساعدتهم»، Prosecuting Leaders in Sudan Under Command Responsibility for Atrocity Crimes Committed by Their Subordinates، يوليو 2023.

جرائم الحرب

تعتبر جرائم الحرب المرتكبة خلال النزاعات المسلحة غير الدولية «انتهاكات خطيرة» للمادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات العامة الأربعة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لقوانين وأعراف الحرب ضمن الإطار الثابت للقانون الدولي.[229] قد يتحمل مرتكب جرائم الحرب مسؤولية جنائية فردية.[230] هناك مجموعة كبيرة من الأدلة الظاهرة التي تشير إلى أن جرائم حرب قد ارتكبت من قبل كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية خلال النزاع المسلح الحالي في السودان.

تعمد توجيه هجمات ضد المدنيين والأعيان المحمية

يحصر القانون الدولي الإنساني الهجمات المسموح بها في الأهداف العسكرية.[231] وستعتبر جريمة حرب أن تقوم عمدًا بتوجيه هجمات ضد أهداف محمية معينة، بما في ذلك المستشفيات والأماكن التي يعالج فيها المرضى والجرحى ودور العبادة والمعالم التاريخية.[232] وأعضاء القوتين متهمون بمهاجمة أهداف محمية بشكل غير قانوني[233]. واستهدف المقاتلون أيضًا ما يسمى بالأعيان ذات الاستخدام المزدوج التي يستفيد منها المدنيون والمقاتلون على حد سواء.[234] ورغم أن مثل هذه الأهداف قد توصف بأنها أهداف عسكرية (مما يسمح للقوات بشن هجمات مستهدفة ضدها)، إلا أن مثل هذه الهجمات يجب أن تكون متناسبة وليست عشوائية.[235]

على الرغم من الحاجة إلى مزيد من التحليل، فإن حجم وخطورة الأضرار التي لحقت حتى الآن، ولا سيما الأضرار المدمرة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية في الخرطوم ودارفور، تظهر طبيعة الهجمات التي تم تنفيذها بشكل عام دون المراعاة الواجبة لمبادئ القانون الدولي الإنساني. ومن المؤكد أنه سيكون من الصعب للغاية على القوات أن تثبت كيف أن الطبيعة الهائلة وحجم الأضرار العرضية التي لحقت بالمدنيين والأضرار الناجمة عن هجماتها في الخرطوم ودارفور لم تكن مفرطة مقارنة بأي ميزة عسكرية ملموسة كانت تتوقعها.

هناك أيضًا أدلة على أن كلا الجانبين ربما قاما، في مناسبات مختلفة، بجعل السكان المدنيين، وكذلك العاملين في المجال الطبي أو الديني أو الأعيان،[236] هدفًا للهجوم ويتمتع العاملون في المجال الطبي، مثل المستشفيات، بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يجب احترامهم وحمايتهم في جميع الظروف.[237] ويُحظر أيضًا معاقبة العاملين في المجال الطبي بسبب أدائهم واجبات طبية أخلاقية (على سبيل المثال، لا تستطيع القوات المسلحة السودانية معاقبة طبيب لعلاج مقاتل مصاب من قوات الدعم السريع، والعكس صحيح).[238]

وفي حين تم تنفيذ بعض الهجمات في الخرطوم تحت ستار السعي إلى تحقيق شكل ما من أشكال الميزات العسكرية،[239] فإن التقارير الواردة في دارفور تشير إلى أن المدنيين والأعيان المدنية يتم استهدافهم عمداً دون إيلاء أي اهتمام يذكر (إن وجد) للميزة العسكرية. وبدلاً من ذلك، يبدو أن العديد من الهجمات قد تم ارتكابها لإلحاق الأذى والمعاناة بالمجتمعات المحلية، وخاصة المجموعات غير العربية. لإثبات ما إذا كان هذا السلوك يشكل جريمة حرب (كما هو الحال بالنسبة لجميع الانتهاكات المبلغ عنها في هذا القسم)، من الضروري إجراء تقييم بمزيد من التفصيل لما إذا كانت هناك صلة كافية بين السلوك والنزاعات المسلحة

229 انظر على سبيل المثال، المواد 8(2)(ج) – (هـ)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني.
230 الفصل. 43–44 من القانون الانساني الدولي العرفي؛ المادة 25–33، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
231 القاعدة 7–9 من القانون الدولي الإنساني.
232 المادة 8 (2) (هـ) (4)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. انظر أيضًا، القاعدة 35 من القانون الدولي الإنساني.
233 فيما يتعلق بالآثار التاريخية، انظر اتفاقية لاهاي لعام 1954 بشأن الملكية الثقافية، والتي يعتبر السودان دولة طرف فيها، State Party. أطلقت منظمة التراث من أجل السلام مبادرة حماية التراث السوداني، Sudan Heritage Protection Initiative، التي تقدم تقارير عن الأضرار المستمرة التي لحقت بتراث السودان.
234 انظر على سبيل المثال، هيومن رايتس ووتش، "السودان: الأسلحة المتفجرة تلحق الضرر بالمدنيين"، Sudan: Explosive Weapons Harming Civilians، 4 مايو 2023.
235 القاعدة 8 من القانون الدولي الإنساني العرفي.
236 القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني. أنظر أيضا، المواد 8(2)(هـ)(1) و(2)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
237 البروتوكول الاضافي الثاني، المادة. 9(1)؛ القاعدة 25 من القانون الدولي الإنساني العرفي.
238 القاعدة 26 من القانون الدولي الإنساني.
239 ومع ذلك، فقد شن المقاتلون في الخرطوم أيضًا هجمات غير عسكرية موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية.

غير الدولية الشاملة.[240] وعلى مستوى عالٍ، يمكن القول إن الكثير من هذا السلوك قد حدث في سياق النزاع المسلح غير الدولي على ارتباط به. على سبيل المثال، هذه الهجمات: (1) غالبًا ما يرتكبها أفراد من قوات الدعم السريع يرتدون الزي الرسمي؛ (2) تحدث في الغالب في المناطق التي يدور فيها القتال (أو حدث سابقًا) بين القوتين؛ و(3) قد تشكل جزءاً من استراتيجية أوسع لتهجير السكان المحليين قسراً ودمج قواتهم بشكل أكبر في هذه المناطق (اكتساب النفوذ العسكري في هذه العملية).

العنف ضد الحياة والبشر (بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والقتل) وأخذ الرهائن

هناك أدلة على أن المقاتلين (خاصة من قوات الدعم السريع) ارتكبوا أعمال عنف ضد الحياة والبشر (بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والقتل) وأخذوا العديد من الرهائن.

التعذيب

تشتمل جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب على خمسة عناصر أساسية:

أ) السلوك الذي يسبب ألم أو معاناة شديدة، سواء بدنيّاً أو عقليّاً؛

ب) عنصر النية (قصد مرتكب الجريمة إلحاق ألم شديد)؛

ج) غرض محدد (على سبيل المثال، الحصول على معلومات، كعقاب، أو تخويف، أو إكراه، من بين أمور أخرى)؛

د) حينما يكون الضحيّة غير مشارك في القتال، من مدنيين أو من فريق طبي أو من فريق يضم عناصر دينيّة لم تشارك فعليًا في الأعمال العدائية (وكان مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي أثبتت هذا الوضع)؛

ه) حدث السلوك في سياق النزاع المسلح غير الدولي وكان مرتبطًا به (وكان مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود النزاع المسلح).[241]

في الماضي، كانت قوات الجيش والأمن والمخابرات والشرطة السودانية متورطة بشكل منتظم في استخدام التعذيب وسوء المعاملة.[242] والآن، تُتهم كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية مرة أخرى باعتقال وتعذيب المدنيين بشكل تعسفي. وتصف بعض هذه الروايات بوضوح أن المقاتلين تسببوا في ألم شديد ومعاناة للمدنيين. فمثلاً، في الأمثلة الموضحة أعلاه في الفقرتين 44 و46 على التوالي: (1) تعرض شخص يعاني من حالة اضطراب صحته العقلية الموجودة مسبقًا، إلى «تعذيب شديد» على يد قوات الدعم السريع، مما أدى إلى مقتله في النهاية؛ (2) تم اعتقال أحد الناشطين. واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي وتعرض للضرب المبرح قبل نقله إلى سجن في منطقة خاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية، «مكبلاً وينزف».

واستنادا إلى الأنماط الناشئة، فمن المرجح أن هذه المتطلبات قد تم استيفاؤها في حالات مختلفة. ولا ينبغي أن يكون هناك خلاف حول أن المقاتلين في السودان يدركون عمومًا الظروف الواقعية التي تثبت أن العديد من هؤلاء الأفراد مدنيون، فضلاً عن أولئك الذين يثبتون وجود نزاع مسلح. وتشير جميع الحالات التي تم الإبلاغ عنها حتى الآن إلى أن هذا السلوك كان متعمدًا و لغرض محدد – على سبيل المثال، للحصول على معلومات حول أنشطة الفرد، أو معاقبته على دعمه المفترض للجانب الآخر.[243] ولذلك، هناك العديد من حالات التعذيب الظاهرة باعتبارها جريمة حرب.

الاغتصاب

كما هو موضح أعلاه في الفقرة رقم 48، تم توثيق والتحقق من ما لا يقل عن 108 حالة من حالات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس منذ بدء النزاع، على الرغم من أنه من المحتمل جدًا أن معظم الحالات لم يتم الإبلاغ عنها وتوثيقها بعد. وفي

240 وعلى وجه الخصوص، يجب أن «يحدث السلوك في سياق» و«أن يكون مرتبطًا» بالنزاعات المسلحة غير الدولية.
241 المادة 8(2)(ج)(ط)-4، أركان الجرائم.
242 انظر على سبيل المثال، الحاشية السفلية رقم 8.
243 إذا لم يتم استيفاء شرط الغرض، فإن السلوك لا يزال يشكل جريمة حرب تتمثل في المعاملة القاسية (المادة 8 (2) (ج) (ط)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

هذا السياق، هناك أدلة قوية على أن الجناة المعنيين (ومعظمهم من قوات الدعم السريع) قد ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في الاغتصاب.[244] ويشكل ما يلي الاغتصاب كجريمة حرب لأغراض النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية:[245]

أ) الاعتداء على جسد شخص عن طريق سلوك يؤدي إلى إيلاج عضو جنسي في أي جزء من جسد الضحية أو المجنى عليه، أو في فتحة الشرج أو فتحة الأعضاء التناسلية للضحية بأي شيء أو جزء آخر من الجسم

ب) أن يكون الانتهاك قد ارتكب بالقوة، أو عن طريق التهديد باستخدام القوة أو الإكراه، كتلك الناجمة عن الخوف من العنف أو الإكراه أو الاحتجاز أو الاضطهاد النفسي أو إساءة استخدام السلطة، ضد هذا الشخص أو أي شخص آخر، أو عن طريق استغلال فرصة وجود بيئة تسمح بذلك، أو أن الانتهاك قد ارتكب ضد شخص غير قادر على إعطاء موافقة حقيقية.[246]

وتشير الروايات الموثقة حتى الآن (انظر على سبيل المثال، الفقرة 48 والإطار 137 و147) إلى أن هذه الجريمة قد ارتكبت في مناسبات عديدة، لا سيما في الخرطوم ودارفور. هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة لتحديد العلاقة بين كل حالة والنزاع المسلح، على الرغم من أن العديد من الحالات المبلغ عنها علنًا تقدم أدلة قوية في هذا الصدد – بما في ذلك أن الجناة غالبًا ما يرتدون الزي الرسمي أثناء الهجمات وأن المقاتلين يستخدمون العنف الجنسي كسلاح كجزء من عملية أوسع نطاقًا، وغالبًا ما تكون الهجمات مستهدفة. كما أنه من الصعب جدًا على الناجين تحديد الجناة المحددين بالاسم، ويقال إن معظم الحالات لا يمكن معالجتها بسبب عدم توفر الخدمات الطبية والموظفين المدربين القادرين على إجراء التوثيق.[247]

القتل

هناك أدلة قوية على أن قوات (وخاصة قوات الدعم السريع) ارتكبت جريمة حرب تتمثل في القتل. فعلى سبيل المثال، نفذت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها العديد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء في غرب دارفور، مستهدفة المدنيين بما في ذلك غير العرب والأشخاص ذوي المكانة المرموقة (انظر الفقرة 54). ووفقًا لأركان الجرائم للمحكمة الجنائية الدولية (‹عناصر الجريمة› «الجرائم»)، تُرتكب جريمة الحرب المتمثلة في القتل عندما يقتل مرتكب الجريمة واحدًا أو أكثر من المدنيين (أو العاجزين عن القتال، أو العاملين في المجال الطبي، وما إلى ذلك)، ويحدث هذا السلوك في سياق نزاع مسلح دولي، ويكون مقترنا به، و يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعيّة التي تثبت وجود وضعهم بوصفهم غير مقاتلين ووجود نزاع مسلح غير دولي.[248]

أخذ الرهائن

وتتهم قوات الدعم السريع أيضاً باحتجاز المدنيين كرهائن، وفي بعض الأحيان تطلب صراحةً المال من أفراد أسرهم كشرط لإطلاق سراحهم (انظر الفقرة 49 والملخص 147). وتفيد التقارير بأن آخرين (وخاصة الشباب) قد أُخذوا كرهائن في نقاط التفتيش أثناء الرحلة من غرب دارفور إلى تشاد. تشير العديد من هذه الحالات إلى أن الضباط المعنيين قد ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في أخذ الرهائن، والتي تتمثل عناصرها في:

أ) ان يعتقل مرتكب الجريمة شخصا أو أكثر، او يحتجزهم او ياخذهم كرهائن بايّ طريقة اخرى.

ب) تهديد مرتكب الجريمة بقتل أو إصابة أو مواصلة احتجاز هذا الشخص (أو هؤلاء الأشخاص)؛

ج) ينوي مرتكب الجريمة إرغام دولة أو منظمة دولية أو شخص أو شركة على القيام بايّ فعل أو الامتناع عن التصرف كشرط صريح أو ضمني لسلامة هذا الشخص (أو الأشخاص) أو إطلاق سراحهم؛

244 القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني العرفي؛ المادة 8(2)(هـ)(6)، أركان الجرائم.
245 المادة 8(2)(هـ) والمادة (6)-1، أركان الجرائم.
246 وكما ورد أعلاه، يجب أن يحدث السلوك أيضًا في سياق النزاع المسلح غير الدولي ويجب أن يكون مرتبطًا به، ويجب أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.
247 نجلاء أحمد، «العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان: استهداف النساء في حرب جديدة»، Conflict-Related Sexual Violence in Sudan: Women Targeted in New War، 23 يونيو 2023؛ محمد عثمان، «الصراع في السودان: نساء يروين قصص رعب عن الاغتصاب في إذاعة بي بي سي»، Sudan conflict: Women tell BBC horror stories of rape، 31 يوليو 2023.
248القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني العرفي؛ المادة 8 (2) (ج) (ط)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة 8(2)(ج)(ط)-1، أركان الجرائم.

د) ان يكون هذا الشخص (هؤلاء الأشخاص) عاجزين عن القتال أو مدنيين أو أفراد طبيين أو رجال/ نساء دين ولم يكن لهم طرف نشط في الأعمال العدائية؛

ه) إذا كان مرتكب الجريمة على علم بالظروف الفعلية التي تحدد هذه الحالة؛

و) إذا حدث السلوك في سياق نزاع مسلح غير دولي وكان مرتبطًا به (وكان مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح).[249]

التهجير القسري

وقد نزح نحو 5 ملايين شخص منذ بدء النزاع.[250] خلال النزاعات المسلحة غير الدولية، يعد الأمر بتهجير السكان المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع جريمة حرب، ما لم يتطلب ذلك أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية.[251] هناك أدلة ظاهرية قوية على ارتكاب هذه الجريمة.

على سبيل المثال، قامت قوات الدعم السريع بإخراج المدنيين قسراً من منازلهم وترويع المدنيين لحملهم على مغادرة مجتمعاتهم المحلية، ولا سيما في دارفور (انظر الفقرات 50 إلى 55) وكذلك في الخرطوم. واستنادا إلى روايات الشهود، فإن العديد من هذه الحالات لا يمكن تبريرها بأمن المدنيين المعنيين أو بالضرورة العسكرية. وفي دارفور، تم توجيه جزء كبير من عمليات النزوح من قبل قوات الدعم السريع وجماعات الميليشيات المتحالفة معها في هجمات مستهدفة ضد مجموعات محددة من السكان المدنيين. وبينما قد تكون هناك قيمة استراتيجية لاحتلال هذه المناطق (خاصة لزيادة نفوذها التفاوضي)، لم يتم تقديم أي دليل على وجود «أسباب عسكرية حتمية» يمكن أن تبرر هذا السلوك، وعلى أي حال، فإن الطبيعة المتعمدة والموجهة للعنف ضد المدنيين ينتهك القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

دروع بشرية

اتُهمت قوات الدعم السريع باحتلال مباني مأهولة بالمدنيين عمدًا كوسيلة لمحاولة منع استهداف القوات المسلحة السودانية لقواتها. كما تم التعرف على جنود وضباط قوات الدعم السريع في كثير من الأحيان بين السكان المدنيين، وهم يرتدون ملابس مدنية دون زي مميز/شعارات مميزة وقيادة السيارات المدنية، مما يزيد من تعريض هؤلاء السكان لخطر الهجمات العسكرية ومخاطر الأعمال العدائية المسلحة.

إن استخدام «الدروع البشرية» أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية محظور تمامًا بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي، بما في ذلك بموجب مبدأ التمييز.[252] هناك أدلة ظاهرية قوية على أن مقاتلي قوات الدعم السريع قد انتشروا عمدا حول المدنيين والأعيان المدنية كجزء من خطة أو سياسة منهجية بهدف محدد هو منع استهدافهم من قبل القوات المسلحة السودانية. على سبيل المثال:

أ) هناك عدد كبير من تقارير الشهود، والصور الفوتوغرافية، ومقاطع الفيديو، التي تظهر رجالًا يرتدون زي قوات الدعم السريع وهم يحتلون بالقوة منازل المدنيين والمستشفيات والمباني الدينية والآثار ومباني التراث الثقافي وغيرها من الأعيان المدنية. إن طبيعة هذا السلوك تبدو وكأنها عمل عسكري واسع النطاق ومنهجي ومنسق يوجهه (أو على الأقل معروف لهم) القادة والمستشارون المدنيون لقوات الدعم السريع، لا سيما أنه تم الإبلاغ عنه بانتظام منذ بداية النزاع. وقد تورط عدد كبير من ضباط قوات الدعم السريع في هذه الممارسة، خاصة في الخرطوم؛

249 المادة 8 (2) (ج) (ثالثًا)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة 8(2)(ج)(3)، أركان الجرائم. انظر أيضًا القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

250 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «السودان: تحديث إنساني»، Sudan: Humanitarian Update، 31 أغسطس 2023.

251 المادة 8(2)(هـ)(8)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

252 القاعدة 97 من القانون الدولي الإنساني العرفي. انظر أيضا، البروتوكول الإضافي الثاني، المادة. 13(1). على الرغم من هذه المادة لا يحظر القانون رقم 13 صراحةً استخدام الدروع البشرية، ويُنظر عمومًا إلى ممارسة الدول على أنها قد وضعت هذا الحظر باعتباره أحد قواعد القانون الدولي الإنساني أثناء النزاعات المسلحة غير الدولية.

ب) نظرًا للتفوق الجوي للقوات المسلحة السودانية، هناك ميزة عسكرية واضحة لانتشار قوات الدعم السريع حول المدنيين والأعيان المدنية، وهي تثبيط القوات المسلحة السودانية عن استهداف ضباط قوات الدعم السريع عبر الضربات الجوية؛ و

ج) ليس من الواضح في كثير من الأحيان ما هي الميزة العسكرية الملموسة التي سيحصل عليها المقاتلون المحتلون من خلال الانتشار حول المدنيين والأعيان المدنية. وفي حين أن بعض المواقع قد تكون مفيدة (على سبيل المثال، بسبب قربها من الأهداف العسكرية، وتوافر الإمدادات، وفرصة علاج الجنود الجرحى)، فإن العديد من عمليات انتشار قوات الدعم السريع في الخرطوم لا يبدو أنها تقتصر بشكل واضح على مثل هذه الأغراض.

يشكل استخدام الدروع البشرية أثناء نزاع مسلح دولي جريمة حرب.[253] في حين أن هناك جدلًا مستمرًا حول وضعها كجريمة حرب متميزة خلال النزاعات المسلحة غير الدولية (وليس معترفًا بها على هذا النحو في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)، فإن السلوك الأساسي قد يشكل أيضًا جرائم حرب أخرى. على سبيل المثال، يمكن أن يشكل احتجاز الرهائن جريمة حرب، والتي تم وصف عناصرها الرئيسية في الفقرة. 85. يبدو أن السلوك المذكور أعلاه يهدف إلى إجبار القوات المسلحة السودانية على الامتناع عن شن هجمات على المباني ذات الصلة كشرط ضمني لتأمين سلامة المدنيين القريبين. والقضية الرئيسية المعلقة هي ما إذا كان من الممكن اعتبار قوات الدعم السريع قد «احتجزت هؤلاء المدنيين كرهائن». يبدو أن هذا هو الحال – لا سيما عندما تقوم قوات الدعم السريع، عند احتلال المباني، باحتجاز المدنيين أو منعهم من المغادرة. وفي مثل هذه الحالات، هناك حجة قوية مفادها أن أعضاء قوات الدعم السريع قد ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في احتجاز الرهائن.[254]

الهجمات العشوائية

كلتا القوتين متهمتان باستخدام هجمات واسعة النطاق وعشوائية (أي ذات طبيعة تضرب أهدافاً عسكرية ومدنيين/أعياناً مدنية دون تمييز).[255] فعلى وجه الخصوص، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية مختلفة، واستخدمت كلتا القوتين أسلحة متفجرة، في كل حالة تم ذلك في مناطق مدنية بالدرجة الأولى. وفي ما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني، يعتبر شن هجوم عشوائي يؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، أو هجوم مع العلم بأنه سيتسبب في خسائر أو إصابات أو أضرار مفرطة في صفوف المدنيين، بمثابة جريمة حرب.[256]

هناك أدلة قوية على أن كلا القوتين ربما انتهكتا هذا الحظر في مناسبات مختلفة نظرا لاستخدامهما المتكرر للأسلحة المتفجرة في المناطق المدنية ذات الكثافة السكانية العالية، مثل القنابل الجوية والمدفعية والصواريخ وغيرها من الاسلحة. وقد وقعت العديد من هذه الهجمات دون إيلاء الاعتبار الواجب لمبادئ التناسب والاحتياط والتمييز.[257] ولم يتم تقديم سوى القليل من الأدلة حتى الآن على أن هذه الهجمات يمكن تبريرها بالضرورة العسكرية. والأهم من ذلك، أنه في حين أن استخدام قوات الدعم السريع الواضح للدروع البشرية غير قانوني بشكل واضح بموجب القانون الدولي الإنساني، إلا أن القوات المسلحة السودانية لا تزال ملزمة بالتزاماتها الخاصة بالقانون الدولي الإنساني عند الهجوم.[258]

في بعض الأحيان، أصدرت القوات المسلحة السودانية إخطارات لإبلاغ المدنيين قبل فترة وجيزة من النشاط الجوي المخطط له.[259] وفي إحدى الحالات، حذر الفريق الركن ياسر العطا (وهو أيضًا عضو في مجلس السيادة) في القوات المسلحة السودانية المدنيين من الابتعاد عن المنازل التي احتلتها قوات الدعم السريع «لأننا في هذه المرحلة، سنهاجمهم في أي مكان».[260] في الحالات

253 انظر على سبيل المثال، المادة. 8 (2) (ب) (23)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (على وجه التحديد، «[u] استغلال وجود مدني أو شخص آخر محمي لجعل نقاط أو مناطق أو قوات عسكرية معينة في مأمن من العمليات العسكرية»).

254 على أي حال، يمكن القول بأن قوات الدعم السريع، من خلال احتلالها للمباني المدنية، تحتجز فعليًا جميع شاغلي المبنى الذين لا يستطيعون المغادرة بأمان، نظرًا لخطر الهجمات الوشيكة التي تشنها القوات المسلحة السودانية. يمكن تقديم حجة مماثلة لغير القادرين جسديًا على مغادرة المبنى، على سبيل المثال، بسبب المرض أو الإعاقة.

255 القواعد 11–13 في القانون الدولي الإنساني العرفي. ويرتبط هذا الحظر ارتباطا وثيقا بمبدأ التناسب.

256 القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني العرفي.

257 انظر على سبيل المثال، زينب محمد صالح، «السودان: أنباء عن مقتل 27 شخصًا في قصف سوق في منطقة فقيرة جنوب الخرطوم»، Sudan: 27 reported killed in shelling of market in poor area south of Khartoum، 1 يونيو 2023.

258 يجب على القوات المسلحة السودانية أن تلتزم بمبادئ التمييز والمساواة وعدم المعاملة بالمثل (الموصوفة أعلاه).

259 انظر على سبيل المثال، تغريدة من سكاي نيوز عربي، Tweet from Sky News Arabic، 15 أبريل 2023؛ تغريدة من السودان في الأخبار، Tweet from Sudan In the News، 21 أبريل 2023.

260 اذاعة رويترز، "الاتفاق على وقف إطلاق النار مع الضربات الجوية التي تقصف العاصمة السودانية، مما أسفر عن مقتل 17 شخصًا"، Ceasefire agreed as air strikes pummel Sudanese capital, killing 17، 17 يونيو 2023.

القليلة التي أصدرت فيها القوات المسلحة السودانية إشعارًا بشن غارة جوية، بدا عمومًا أنها غير كافية للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التناسب والاحتياط والتمييز. وعلاوة على ذلك فإن المادة رقم 17 من البروتوكول الإضافي الثاني تحظر بشكل عام النقل القسري للمدنيين. وفي حين يمكن إجراء استثناء إذا «تطلب أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية حتمية ذلك»، لا يبدو أن سلوك القوات المسلحة السودانية كان محدودًا في هذا الصدد. ستحتاج القوات المسلحة السودانية إلى ضمان أنه عندما يصدر أمر بتهجير المدنيين، يتم اتخاذ «جميع التدابير الممكنة» لضمان استقبال السكان المدنيين في ظروف مرضية من حيث المأوى والنظافة والصحة والسلامة والتغذية.[261] ومن ناحية عملية، فإن الغارات الجوية التي شنتها القوات المسلحة السودانية كانت تتم باستمرار مع وقت محدود (إن وجد) للتحرك، ودون أي دعم للمدنيين لإخلاء المنطقة بأمان (والتي غالبًا ما يحتلها ضباط قوات الدعم السريع، وقد تحتوي على ذخائر غير منفجرة أو بنية تحتية مدمرة بشدة). ويمكن أن يكون هناك قتال قريب بين القوتين.

يعترف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بأن استخدام بعض الأسلحة والمقذوفات والمواد والأساليب التي تكون بطبيعتها سيئاً لإصابات زائدة أو معاناة لا داعي لها، أو تكون عشوائية،[262] خلال أوقات النزاع المسلح الدولي، تعتبر جريمة حرب. وهذا ليس هو الحال صراحةً خلال النزاعات المسلحة غير الدولية، على الرغم من أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعترف بأنها جرائم حرب: (1) انتهاكات جسيمة للمادة 3 المشتركة في الاتفاقيات العامة الأربعة، (بما في ذلك العنف ضد الحياة والبشر بالاضافة للقتل والتشويه والمعاملة القاسية والتعذيب)؛[263] و(2) الهجمات المباشرة المتعمدة ضد المدنيين أو الأهداف المقذوفة، بشرط ألا تكون أهدافًا عسكرية (في كل حالة، انظر أدناه مباشرة).[264]

النهب

هناك أدلة قوية على أن المقاتلين (وخاصة قوات الدعم السريع) قد ارتكبوا جريمة الحرب المتمثلة في النهب.[265] والمتطلبات الأساسية لهذه الجريمة هي أن يقوم مرتكب الجريمة بالاستيلاء على ممتلكات معينة، دون موافقة، بقصد حرمان المالك والاستيلاء عليها لاستخدامه الخاص أو الشخصي، في سياق النزاع المسلح غير الدولي والمرتبط به.[266]

قوات الدعم السريع متهمة بالسرقة على نطاق واسع من المنازل المحلية والمصانع والشركات والأسواق والبنوك والكنائس والمؤسسات الأكاديمية ومخازن المساعدات الإنسانية (انظر على سبيل المثال، الفقرة 49). وفي حين أن المخصصات المالية المبررة بالضرورة العسكرية لا تشكل جريمة حرب تتمثل في النهب،[267] فمن غير المرجح أن يكون من الممكن تبرير العديد من المخصصات المبلغ عنها حتى الآن بهذه الطريقة. ويشير تواتر عمليات النهب وطبيعتها (سرقة واسعة النطاق للمركبات والأموال والذهب وغيرها من الأشياء الثمينة) إلى أن عددًا كبيرًا من الحوادث يكون لتحقيق مكاسب شخصية. ويبدو أيضًا أن هذه التصرفات، التي تعد ممارسة شائعة وتحظى بتغطية إعلامية جيدة، قد تم ارتكابها بمعرفة قادة قوات الدعم السريع المعنيين – ربما كجزء من سياسة لتحفيز مقاتلي قوات الدعم السريع على مواصلة القتال. وتشير مقاطع الفيديو المتداولة على وسائل التواصل الاجتماعي إلى وجود ثقافة داخل قوات الدعم السريع تبرر أعمال النهب باعتبارها غنائم حرب.[268]

بموجب مبدأ مسؤولية القيادة، يتحمل القادة العسكريون المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ترتكبها القوات الخاضعة لقيادتهم وسيطرتهم الفعلية، أو لسلطتهم الفعلية. في هذه الحالة، كان قادة قوات الدعم السريع المعنيون على علم (أو كان ينبغي عليهم أن يعلموا) أن قواتهم كانت ترتكب أعمال نهب، وفشلوا في نهاية المطاف في اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمعقولة لمنع ارتكابها أو قمعها، أو إحالة الأمر للتحقيق والملاحقة القضائية.[269]

261 المادة 17 من البروتوكول الاضافي الثاني.

262 المادة 8 (2) (ب) (xx)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ على الرغم من ملاحظة أن هذه ليست سوى الحالات التي تخضع فيها هذه الأسلحة والمقذوفات والمواد وأساليب الحرب لحظر شامل ويتم تضمينها في مرفق للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، عن طريق التعديل وفقًا للأحكام ذات الصلة من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .

263 المادة 8(2)(ج)(ط)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

264 المادة 2، 8(هـ)(1)، والمادة (4)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. قائمة المحظورات المتوقعة موضحة في الفقرة. 74.

265 القاعدة 156 من القانون الدولي الإنساني؛ المادة 8 (2) (هـ) (ت)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

266 المرجع نفسه؛ المادة 8(2)(هـ)(ت)، أركان الجرائم.

267 المادة 8(2)(هـ)(ت)، أركان الجرائم.

268 ولطالما اتُهمت قوات الدعم السريع هذه بالتصرف بهذه الطريقة. على سبيل المثال، اتهمت المحكمة الجنائية الدولية قائد الجنجويد السابق علي كوشيب، من بين أمور أخرى، بالنهب باعتباره جريمة حرب.

269 المادة 28 (أ)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. انظر أيضًا، مجموعة القانون الدولي العام والسياسة وأوريك وهيرينجتون وساتكليف، «محاكمة القادة في السودان بموجب مسؤولية القيادة في الجرائم الفظيعة التي ارتكبت بمساعدتهم»، Prosecuting Leaders in Sudan Under Command Responsibility for Atrocity Crimes Committed by Their Subordinates، يوليو 2023.

التعذيب

فيما يتعلق بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإن الحكومة السودانية مطالبة باتخاذ تدابير تشريعية وإدارية وقضائية فعالة أو غيرها من التدابير لمنع أعمال التعذيب في أي إقليم يخضع لولايتها القضائية.[270] وتتطلب اتفاقية مناهضة التعذيب أيضًا أن تقيم جميع الدول الأطراف ولايتها القضائية على أعمال التعذيب على الأسس الإقليمية والشخصية الإيجابية والسلبية وكذلك بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.[271] ولهذه الأغراض، يتم تعريف التعذيب بأربعة عناصر:

أ) السلوك الذي يسبب الألم أو العذاب الشديد، سواء بدنياً كان أم عقليّاً

ب) عنصر النية (قصد مرتكب الجريمة إلحاق مثل هذا الألم)؛

ج) غرض محدد (على سبيل المثال، الحصول على معلومات، كعقوبة، أو تخويف، أو إكراه، من بين أمور أخرى – القائمة الواردة في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب ليست شاملة)؛

د) إشراك موظف عمومي أو أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية، على الأقل بقبوله الضمني.[272]

ورغم أن هذا التعريف يتضمن عناصر مماثلة للتعريف المعتمد عندما يعتبر التعذيب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية، إلا أن هناك عدة اختلافات رئيسية. على سبيل المثال، لا تتطلب أركان الجرائم تورط موظف عمومي في التعذيب باعتباره جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.[273] علاوة على ذلك، وكما ذكرنا أعلاه، فإن جريمة الحرب المتمثلة في التعذيب تتطلب أن يكون الضحية عاجزًا عن القتال، أو مدنيًا، أو من العاملين في المجال الطبي أو من رجال الدين الذين لا يشاركون فعليًا في الأعمال العدائية، وأن يكون السلوك قد حدث في سياق نزاع مسلّح غير دولي وارتبط به.[274] وتتطلب جريمة التعذيب ضد الإنسانية أن تكون الضحية تحت مسئوليّة مرتكب الجريمة أو تحت سيطرته، وأن يكون السلوك قد ارتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، وأن يكون مرتكب الجريمة على علم بأن هذا السلوك كان جزءًا من هذا الهجوم أو قصد أن يكون السلوك جزءًا منه[275]. ولا يشترط وجود أي من هذه العناصر لإثبات حالة تعذيب للأغراض المطلوبة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما هو الحال مع التعذيب باعتباره جريمة حرب، هناك العديد من حالات التعذيب الظاهرة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وعلى السودان كدولة أيضًا التزامات بذل العناية الواجبة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب لمنع أعمال التعذيب والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائيًا والمعاقبة عليها وتوفير سبل الانتصاف لها بشكل فعال. بما في ذلك الحالات التي لم يقم فيها موظف عمومي أو أي شخص آخر يتصرف بصفة رسمية بالمعاملة. ولا يمكن للسودان أن ينتقص من هذه الالتزامات على أساس نزاع مسلح مستمر، على الرغم من أن التدابير المطلوب اتخاذها (والتي يجب أن تكون «ضرورية ومعقولة») حساسة للسياق في نهاية المطاف وستعتمد على الحقائق المحددة لكل حالة.

270 المادة 2(1)، اتفاقية مناهضة التعذيب. وتفرض اتفاقية مناهضة التعذيب أيضًا التزامات أخرى فيما يتعلق بالحماية من أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ومنعها (انظر التعليق العام رقم 2، General Comment No. 2، لجنة مناهضة التعذيب، CAT/C/GC/2، 24 يناير 2008).

271 أينما كان مرتكب جريمة التعذيب مسافراً أو مقيماً، فإن سلطات الدولة المعنية ملزمة بإلقاء القبض عليه، وإجراء تحقيق أولي في الوقائع، واتخاذ قرار بشأن تسليم الشخص إلى بلده الأصلي أو بلد إقامته أو البلد الذي ارتكب فيه عمل من أعمال التعذيب، أو محاكمة الشخص أمام المحكمة الجنائية المحلية (المواد 5–9 من اتفاقية مناهضة التعذيب).

272 المادة 1(1)، اتفاقية مناهضة التعذيب.

273 المادة 7(1)(و) والمادة 8(2)(ج)(ط)–4، أركان الجرائم. انظر أيضًا القاعدة 90 من القانون الدولي الإنساني والمادة 7 (2) (هـ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

274 المرجع نفسه.

275 المادة 7(1)(و)، أركان الجرائم.

الاختفاء القسري

وبحسب ما ورد ارتكبت كلتا القوتين أعمال اختفاء قسري، خاصة لأطباء وصحفيين وناشطين. وفقا للمادة 2 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإن الاختفاء القسري لأغراض القانون الدولي لحقوق الإنسان يعني:

1. الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية؛

2. يتم بواسطة عملاء الدولة أو من قبل أشخاص أو مجموعات من الأشخاص الذين يتصرفون بإذن أو دعم أو موافقة من الدولة؛

3. يتبعه رفض الاعتراف بالحرمان من الحرية أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يجعل هذا الشخص خارج حماية القانون.

نظرا للوضع الأمني والإنساني الحالي، قد يكون من الصعب للغاية إثبات ما إذا كان شخص ما قد تم اعتقاله أو احتجازه أو اختفائه، وإذا ما كان الأمر كذلك، فمن الذي قام بذلك وعلى أي أساس. ولكن، هناك حالات بدأت تبرز حيث توجيه الاتهام إما لقوات الدعم السريع أو تم اتهام القوات المسلحة السودانية باحتجاز شخص بشكل غير قانوني ثم تم الإبلاغ عن اختفائه، قبل أن ترفض لاحقًا أيّ من القوتين الاعتراف باحتجاز ذلك الشخص أو تحديد مكان وجوده.[276] وقد تُصنف هذه الحالات على أنها حالات اختفاء قسري بناءً على التعريف المذكور أعلاه.

ويمكن أيضاً إدراج الاختفاء القسري باعتباره جانباً من جوانب جريمة دولية أخرى. إن ممارسات مثل الاختفاء القسري تُوصف عمومًا بأنها «تسبب ألمًا وعذاب شديد»، وبالتالي قد ترقى إلى مستوى التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة، سواء بالنسبة للشخص المختفي أو أسرته وأحبائه.[277] ومن الأهمية بمكان أن حتى التهديد بالاختفاء القسري (أو التعذيب) – الذي يمكن أن يلحق ضرراً عقلياً شديداً بالفرد والمقربين منه – قد يشكل في حد ذاته عملاً من أعمال التعذيب أو سوء المعاملة. وحيثما يُزعم أن الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، فإن التعريف يشبه إلى حد كبير تعريف القانون الدولي لحقوق الإنسان، على الرغم من أنه:

أ) يشترط أيضًا أن ينوي مرتكب الجريمة حرمان الفرد من حماية القانون «لفترة طويلة من الزمن» (وهو ليس شرطًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان)؛[278] و

ب) يمكن أن ترتكبها أيضًا «منظمة سياسية».[279]

276 انظر على سبيل المثال، مات ناشد، «العائلات والأصدقاء يبحثون عن المفقودين مع احتدام القتال في السودان»، Families, friends search for the missing as Sudan fighting rages، 13 مايو 2023.

277 لجنة مناهضة التعذيب، هيلدا ماريولين هيرنانديز كولميناريز وفرانسيسكو أرتورو غيريرو سانشيز ضد فنزويلا، بلاغ رقم 456/2011، Hilda Mariolyn Hernández Colmenarez and Francisco Arturo Guerrero Sánchez v Venezuela، 15 مايو 2015.

278 المادة 7(1)(i) والمادة 2(i)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. كما يجب أن يكون السلوك قد ارتكب كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين، ويجب أن يكون مرتكب الفعل على علم بأن السلوك كان جزءًا من هذا الهجوم أو كان ينوي أن يكون جزءًا منه.

279 المادة 7 (2)(ط)، النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. منذ انقلاب 2019، أصبحت الخطوط غير واضحة بين قوات الدعم السريع التي تعمل بصفتها قوة شبه عسكرية وكمجموعة سياسية. وحتى وقت قريب، كان حميدتي نائبا لرئيس مجلس السيادة. كما شارك كبار قادة قوات الدعم السريع بشكل وثيق في المفاوضات ظاهريًا لتشكيل حكومة انتقالية، ووقعوا بشكل منفصل على الاتفاقية الإطارية في ديسمبر 2022.

جرائم ضد الإنسانية

إن حظر الجرائم ضد الإنسانية هو قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول، بما في ذلك السودان.[280] فالمادة 7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية – الذي يعكس بشكل عام العناصر الأساسية للتعريفات المعتمدة في النصوص الدولية الأخرى والقانون الدولي الإنساني[281] – تُعرّف الجرائم ضد الإنسانية بأنها أيّ من الأفعال التالية عندما ترتكب كجزء من «هجوم واسع النطاق أو منهجي» موجه ضد أي مجموعة من السكان المدنيين، مع العلم بالهجوم:

أ) القتل؛

ب) الإبادة؛

ج) الاستعباد.

د) الترحيل أو النقل القسري للسكان؛

ه) السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يشكل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي؛

و) التعذيب؛

ز) الاغتصاب، أو الاستعباد الجنسي، أو الإكراه على البغاء ، أو الحمل القسري، أو التعقيم القسري، أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة؛

ح) اضطهاد أيّ جماعة محددة لأسباب سياسية أو عنصرية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية أو متعلقة بنوع الجنس كما هو محدد [في مكان آخر من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية]، أو لأسباب أخرى من المسلّم بها عالميًا بأنها غير مسموح بها بموجب القانون الدولي، فيما يتعلق بأي فعل مشار إليه في هذه الفقرة أو بأيّة جريمة تدخل في اختصاص [المحكمة الجنائية الدولية]؛

ط) الاختفاء القسري للأشخاص؛

ي) جريمة الفصل العنصري؛

ك) الأفعال اللا إنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تسبب عمدا معاناة شديدة أو أذى خطيرا للجسد أو للصحة العقلية أو البدنية.

تزعم الروايات الواردة من الخرطوم ودارفور أن العديد من الأفعال المذكورة أعلاه ترتكبها قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها.[282] وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان يتم ارتكابها كجزء من «هجوم واسع النطاق أو منهجي». التعريف الأكثر موثوقية لهذه المصطلحات هو أن: «[w] يشير إلى الطبيعة واسعة النطاق للهجوم وعدد الضحايا، في حين تشير عبارة

280 تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة الحادية والسبعون (29 أبريل – 7 يونيو و8 يوليو – 9 أغسطس 2019) Report of the International Law Commission، الملحق رقم 10 (A/74/10)، الفصل الخامس، الاستنتاج 23، التعليق (7). والمرفق في (ج). انظر على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، الدائرة الابتدائية الثانية، Prosecutor v Clement Kayishema and Obed Ruzindana، المدعي العام ضد كليمنت كاييشيما وأوبيد روزيندانا، الحكم، القضية رقم ICTR-95-1-T، 21 مايو 1999، الفقرة. 88.

281 هناك اختلافات بين القانون الانساني الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتعريف الجرائم ضد الإنسانية. على سبيل المثال، في (ح) أدناه، ينص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الاضطهاد لا يعتبر جريمة إلا عندما يُرتكب فيما يتعلق بجريمة أخرى تدخل في نطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية.

282 على سبيل المثال، (أ)، (د)، (هـ)، (و)، (ز)، (ح)، (ط)، و (ك)من القانون أعلاه.

«منهجي» إلى الطبيعة المنظمة لأعمال العنف وعدم احتمال وقوعها». حدوثها عشوائيا».[283] واستنادا إلى التقارير الحالية، لا سيما في دارفور، هناك أسباب معقولة لاستنتاج أن بعض أنماط الانتهاكات المبلغ عنها على الأقل تشكل هجوما واسع النطاق أو منهجي شنته قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ضد السكان المدنيين.[284] على سبيل المثال:

أ) حجم الهجمات التي شنت ضد المدنيين – هاجمت قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها ما لا يقل عن 26 مدينة وبلدة وقرية في دارفور. قُتل ما لا يقل عن 1500 شخص في الجنينة وحدها (يقال إن ما يصل عددهم إلى 10000 شخص قد قتلوا). وكانت الغالبية العظمى من القتلى من المدنيين؛

ب) موقع الهجمات – التي وقعت بشكل رئيسي في المناطق التي بها عدد كبير من السكان غير العرب، بما في ذلك مخيمات النازحين؛

ج) تشابه الهجمات – العديد من الهجمات على المدن والبلدات والقرى في دارفور متشابهة في طبيعتها (تستهدف المدنيين غير العرب، وتدمر المنازل والبنية التحتية)؛

د) طبيعة الهجمات – العنف المبلغ عنه غير متناسب على الإطلاق مع أي هدف عسكري يمكن تصوره. وقد تبنى الجناة تكتيكات أو سياسات الأرض المحروقة، فدمروا المستشفيات وغيرها من الهياكل المدنية، واعتدوا على المدنيين غير العرب واغتصبوا وقتلوا؛

ه) السياق التاريخي – لقد تورط الجنجويد (الذي تم دمجه الآن باسم قوات الدعم السريع) ومجموعات الميليشيات العربية الأخرى منذ فترة طويلة في سلوك يُزعم أنه يشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وإبادة جماعية في دارفور ضد المساليت والمجموعات العرقيّة الأخرى (بما في ذلك الفور والزغاوة).[285] ورغم أن حدة العنف قد تراجعت منذ ذروتها في الفترة ما بين مارس 2003 وأبريل 2004، إلا أن الوضع في دارفور ظل هشاً، مع استمرار الإبلاغ بانتظام عن وقوع أعمال عنف متفرقة وانعدام الأمن في السنوات التي سبقت النزاع الحالي. و

و) اللغة والتحريض على القتل والإبادة والسلوك الذي يستخدمه الجناة – تصف العديد من روايات الشهود الجناة باستخدام مفردات لغة مشحونة عرقيًا، وتحريض الآخرين على ارتكاب أعمال عنف ضد مجموعات عرقية معينة، وذكر أن الأفراد سيُقتلون إذا كانوا ينتمون إلى مجموعة عرقية معينة.[286]

وبالنظر إلى السياق المذكور أعلاه، فمن المحتمل أيضًا – كما هو مطلوب بموجب القانون الجنائي الدولي – أن العديد من مرتكبي الجرائم في دارفور يدركون أن أفعالهم تتناسب مع هذا النمط من الهجمات المنهجية واسعة النطاق والموجهة ضد السكان المدنيين غير العرب.[287]

---

283 المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد كوناراك وكوفاتش وفوكوفيتش، الحكم، القضية رقم IT-96-23/1– A. Prosecutor v Kunarac, Kovac and Vukovic، 12 يونيو 2002، الفقرة. 94. انظر أيضًا المادة 7، المقدمة، أركان الجرائم. هناك مجموعة معقدة ومتطورة من الفقه القانوني الدولي الذي يشرح هذه المتطلبات بالتفصيل (بعضها ملخص هنا، here). في حين تم تفسير هذه المصطلحات بشكل متسق بشكل عام بين المحاكم والهيئات القضائية الدولية، إلا أن هناك اختلافات رئيسية. فمثلاً، يتطلب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن يتم ارتكاب الهجمات «وفقًا أو تعزيزًا لسياسة دولة أو منظمة لارتكاب مثل هذا الهجوم» (المادة 7 (2) (أ)، من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية) وأنه يجب على الدولة أو المنظمة «الترويج أو التشجيع النشط لمثل هذا الهجوم ضد السكان المدنيين» (المادة 7 (3)، المقدمة، أركان الجرائم). وهذا غير معترف به من قبل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

284 على الرغم من أنه ليس من الضروري إثبات استيفاء كلا الشرطين، حيث أن أي منهما كاف (واسع النطاق أو منهجي).

285 انظر مثلاً، المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد البشير، مذكرة اعتقال ثانية بحق عمر حسن أحمد البشير، الدائرة التمهيدية الأولى، ICC-02/05-01/09-95. Prosecutor v al Bashir, Second Warrant of Arrest for Omar Hassan Ahmad Al Bashir، 12 يوليو 2010.

286 انظر على سبيل المثال، منظمة العفو الدولية، "الموت جاء إلى منزلنا: جرائم الحرب ومعاناة المدنيين في السودان"، Death Came to Our Home: War Crimes and Civilian Suffering in Sudan، 3 أغسطس 2023؛ هيومن رايتس ووتش، «دارفور: قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة تغتصب العشرات»، Darfur: Rapid Support Forces, Allied Militias Rape Dozens، 17 أغسطس 2023؛ تامارا قبلاوي وأليجرا جودوين ونعمة الباقر وسيلين الخالدي "أطلق عليهم الرصاص وهم يغرقون، تم اعدامهم في الصحراء. ويروي أولئك الذين جمعوا الجثث عن «أحد أسوأ الأيام» في تاريخ دارفور المليء بالإبادة الجماعية، Shot at while they drowned. Executed in the desert. Those who collected the bodies recount 'one of the worst days' in Darfur's genocide-scarred history، 29 أغسطس 2023.

287 انظر على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد تاديك، حكم الاستئناف، القضية رقم IT-94-1-A، 15 يوليو 1999، الفقرة. 248؛ المادة 7 (2)، المقدمة، أركان الجرائم – والتي تنص على أن مرتكب الجريمة لا يحتاج إلى معرفة جميع خصائص الهجوم أو التفاصيل الدقيقة لخطة أو سياسة الدولة أو المنظمة. ليس مطلوبًا أيضًا أن يكون الفرد المتهم بارتكاب فعل مؤهل قد قصد أن فعله كان موجهًا ضد السكان المستهدفين (وبعبارة أخرى، «[العنصر العقلي] للجرائم يتعلق بمعرفة السياق، وليس الدافع»، the [mental element] of the offences relates to knowledge of the context, not motive).

اعترف الممثل الخاص للأمم المتحدة في السودان، فولكر بيرثيس، بوجود «نمط ناشئ [في الجنينة] من الهجمات التي تستهدف المدنيين على أساس عرقي، والتي يُزعم أن الميليشيات العربية وبعض الرجال الذين يرتدون زي قوات الدعم السريع ارتكبوها. وإذا تم التحقق من هذه الهجمات، فقد ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية.[288] وبالمثل، أدانت يونيتامس «العنف العرقي الموجه ضد المدنيين في دارفور» من قبل قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها.[289]

هناك أيضًا أدلة على احتمال ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في أماكن أخرى من السودان، بما في ذلك الخرطوم. وكما هو موضح أعلاه، يبدو أن كلا القوتين ارتكبتا أعمالاً يمكن اعتبارها جرائم موجهة ضد السكان المدنيين، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري والاغتصاب والقتل. والسؤال الحاسم مرة أخرى هو ما إذا كانت هذه الجرائم قد ارتُكبت كجزء من «هجوم واسع النطاق أو منهجي». وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من التحليل حول هذا الأمر، فإن الأنماط التي ظهرت في الخرطوم منذ 15 أبريل 2023 تعطي مظهرًا لمثل هذا الهجوم. على سبيل المثال، تورطت كلتا القوتين في العديد من حالات استهداف الجماعات المدنية، لا سيما تلك المرتبطة بحماية حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، ومعارضة السلطات العسكرية السودانية/الجهات شبه العسكرية السياسية.

288 أخبار الأمم المتحدة، "السودان: الهجمات القائمة على العرق قد ترقى إلى مستوى جرائم حرب"، Sudan: Attacks based on ethnicity may amount to war crimes، 13 يونيو 2023.

289 يونيتامس، «بيان من يونيتامس بشأن وقف إطلاق النار خلال عيد الأضحى»، Statement by UNITAMS on Ceasefire During Eid Al-Adha، 28 يونيو 2023. في هذا البيان، لاحظت يونيتامس أيضًا «العنف ضد المدنيين والاغتصاب والنهب في المناطق التي تسيطر عليها [قوات الدعم السريع]، بما في ذلك الخرطوم». فضلاً عن «الهجمات [التي شنتها القوات المسلحة السودانية] على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين، بما في ذلك القصف الجوي للمناطق السكنية في الخرطوم». كما أدان مبعوثون إلى الترويكا (المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج)، envoys to the Troika «العنف العرقي المستهدف في دارفور». أشارت بعثة الولايات المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي US Mission to the African Union إلى «تقارير عن انتشار العنف الجنسي وعمليات القتل على أساس العرق في غرب دارفور على أيدي قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها»، و«[عمليات التجريف] التي تدعي الأصوات السودانية ذات المصداقية أنها جزء من نمط ناشئ». «العنف العرقي الذي يستهدف السكان غير العرب»، وأن هذه الفظائع «هي تذكير مشؤوم بالأحداث المروعة التي دفعت الولايات المتحدة إلى تحديد عام 2004 أن الإبادة الجماعية قد ارتكبت في دارفور».

الإبادة الجماعية

هناك ادعاءات متزايدة بأن سلوك قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها في دارفور يمكن أن يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية.[290] ووفقاً لاتفاقية الإبادة الجماعية،[291] فإن الإبادة الجماعية هي «أي من الأفعال التالية المرتكبة بقصد التدمير، كلياً أو جزئياً، لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، بصفتها هذه:

1. قتل أعضاء المجموعة؛
2. التسبب في ايقاع ضرر جسدي أو عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛
3. فرض ظروف معيشية على المجموعة عمداً بقصد تدميرها المادي كلياً أو جزئياً؛
4. فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات داخل المجموعة؛
5. نقل أطفال المجموعة قسراً إلى مجموعة أخرى.

وبما أن هناك بالفعل أدلة هامة على أن مرتكبي الجرائم قد ارتكبوا العديد من الأفعال المذكورة أعلاه، فإن القضية الرئيسية هي ما إذا كانوا قد فعلوا ذلك «بقصد تدمير مجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، كليًا أو جزئيًا». إن الفحص الكامل لفقه الإبادة الجماعية هو خارج نطاق هذا التقرير، ويجب الإشارة إلى النقاط التالية في هذه المرحلة:

أ) في حين أن هناك أدلة قوية جدًا على أن قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها استهدفت وقتلت مجموعات محددة من غير العرب بعنف، إلا أنه يجب أيضًا إثبات أنها فعلت ذلك بنية «تدمير» هذه المجموعات (أي التسبب في أضرار جسدية ونفسية). التدمير البيولوجي للجماعة، بدلاً من القيام بعمليات قتل تمييزية أو محاولة تهجيرهم من دارفور).[292]

ب) يجب أن تكون هذه النية أيضًا بهدف تدمير «جزء كبير» من المجموعة على الأقل. وهذا تقييم عددي ونوعي يمكن إجراؤه فيما يتعلق بالحجم الإجمالي للمجموعة أو جزء رمزي منها.[293] عندما يكون القصد هو تدمير مجموعة ما جزئيًا، يجب على مرتكبي الجرائم أن ينظروا إلى الجزء الذي يرغبون في تدميره من المجموعة «ككيان متميز يجب القضاء عليه على هذا النحو».[294] عندما يكون لمجموعة ما (كما في حالة المساليت، مثلاً) وجود كبير في أماكن أخرى (في هذه الحالة، في شرق تشاد)، يكون ذلك كافيًا، من حيث المبدأ، لاستهداف التدمير جزءًا محدودًا جغرافيًا من المجموعة الأكبر.[295] .

290 انظر على سبيل المثال، شبكة صيحة، «يمكن تتبع آثار الإبادة الجماعية في الجنينة»، The footprints of genocide can be traced in Al Geneina، 16 يونيو 2023؛ راديو دبنقا، «مقتل أكثر من 5000 شخص في «الإبادة الجماعية» بالجنينة»، More than 5,000 reportedly killed in El Geneina 'genocide'، 20 يونيو 2023؛ بيان مجموعة عمل نساء دارفور، Statement from the Darfur Women Action Group، 21 يونيو 2023؛ الجزيرة، "العنف العرقي في السودان يثير إنذار الإبادة الجماعية مع احتدام الحرب"، Ethnic violence in Sudan raises genocide alarm as war rages on، 13 يونيو 2023. وأشار الرئيس الكيني ويليام روتو أيضًا إلى أن remarked "هناك بالفعل علامات على الإبادة الجماعية في السودان". كما يشير المعلقون بانتظام إلى أعمال "التطهير العرقي". وفي حين أن الممارسات الأساسية التي يشيرون إليها يمكن أن تندرج ضمن تعريف الإبادة الجماعية، فإن المفهومين ليسا متطابقين ولم يتم الاعتراف not بالتطهير العرقي كجريمة مستقلة بموجب القانون الدولي.

291 اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها («اتفاقية الإبادة الجماعية»)، المادة. ثانيا. يعتبر السودان دولة طرف في اتفاقية الإبادة الجماعية، State Party، التي دخلت حيز التنفيذ بالنسبة للسودان في 11 يناير 2004. إن حظر الإبادة الجماعية هو أيضًا قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي، وبالتالي فهو ملزم لجميع الدول، بما في ذلك السودان؛ تقرير لجنة القانون الدولي، Report of the International Law Commission، الدورة الحادية والسبعون (29 أبريل – 7 يونيو و8 يوليو – 9 أغسطس 2019)، الملحق رقم 10 (10/74/A)، الفصل الخامس.

292 انظر على سبيل المثال، محكمة العدل الدولية، القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، البوسنة والهرسك ضد صربيا والجبل الأسود، الحكم، 26 فبراير 2007، الفقرة. 190، Case Concerning Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide, Bosnia and Herzegovina v Serbia and Montenegro؛ المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش، حكم ابتدائي، القضية رقم 2 IT-98-33-T، Prosecutor v RadislavKrstić، أغسطس 2001، الفقرة. 580.

293 انظر على سبيل المثال، المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد البشير، قرار بشأن طلب الادعاء إصدار مذكرة اعتقال ضد عمر حسن أحمد البشير، الدائرة التمهيدية الأولى، Prosecutor v al Bashir, Decision on the Prosecution's Application for a Warrant of Arrest against Omar Hassan Ahmad Al Bashir، ICC-02/05-01/09، 4 مارس 2009، الفقرة. 146.

294 المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المدعي العام ضد راديسلاف كرستيتش، حكم ابتدائي، القضية رقم IT-98-33-T، Prosecutor v RadislavKrstić، 2 أغسطس 2001، الفقرة. 590.

295 المرجع نفسه.

ج) تفرض العناصر المختلفة للإبادة الجماعية عبئًا ثقيلا من الإثبات يصعب جدا إثباته بالأدلة الكافية، كما يتضح من النقص النسبي في نجاح محاكمات الإبادة الجماعية.

تشير الأدلة العامة التي استعرضتها منظمة ريدريس إلى سلوك يمكن أن يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية. إلى جانب العوامل المشار إليها في الفقرة. 105 (لا سيما حجم وموقع وطبيعة وتشابه الهجمات التي شنت ضد الجماعات غير العربية واللغة التي يستخدمها الجناة)، من الجدير بالملاحظة أيضًا أن المحكمة الجنائية الدولية اتهمت البشير سابقًا بثلاث تهم بالإبادة الجماعية، بعد أن وجدت أن هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأنه، كجزء من حملة حكومة السودان لمكافحة التمرد ضد الجماعات المسلحة المتمردة في دارفور، كان البشير مسؤولاً جنائياً باعتباره مرتكباً غير مباشر أو شريكاً في ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية المرتكبة بقصد محدد للتدمير الجزئي لجماعات من الفور والمساليت والزغاوة.[296] وفي حين لم يتم تسليم البشير إلى مكان اعتقال تابع للمحكمة الجنائية الدولية وبالتالي لا تزال الإجراءات المتخذة ضده في مرحلة ما قبل المحاكمة، إلا أن هناك أوجه تشابه واضحة بين الأحداث التي نظرت فيها المحكمة الجنائية الدولية في قضيته وتلك التي تم الإبلاغ عنها في دارفور منذ 15 أبريل 2023. وبعد أن حشدت حكومة السودان قوات الجنجويد في دارفور في عام 2003، أثبتت أنها عنصر أساسي في حملتها لمكافحة التمرد، حيث ارتكبت العديد من الهجمات العنيفة ضد المدنيين الذين ينتمون إلى حد كبير إلى جماعات الفور والمساليت والزغاوة. إن المرتكب الرئيسي للفظائع الحالية في دارفور، قوات الدعم السريع: (1) تم تشكيلها رسميًا من الجنجويد؛ (2) بقيادة حميدتي، الذي حارب (وأصبح زعيمًا) للجنجويد في دارفور خلال ذروة أعمال العنف؛ و(3) متهم باستهداف نفس المجموعات التي استهدفها الجنجويد في سلوك اعتبرته المحكمة الجنائية الدولية قد يصل إلى مستوى الإبادة الجماعية.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الأدلة والتحليلات بشأن هذه المسألة. ويلزم إجراء تقييم شامل لجميع الأدلة المتاحة – بما في ذلك المزيد من الأدلة حول طبيعة العنف وحجمه وموقعه وأنماطه الأخرى في دارفور، فضلاً عن تصرفات وأقوال وأوامر الجناة المزعومين – لإثبات ما إذا كانت النية المطلوبة لتنفيذ الإبادة الجماعيّة قد تم بلوغها.

296 المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد البشير، مذكرة اعتقال ثانية بحق عمر حسن أحمد البشير، الدائرة التمهيدية الأولى، ICC-02/05-01/09-95، Prosecutor v al Bashir, Second Warrant of Arrest for Omar Hassan Ahmad Al Bashir، 12 يوليو 2010.

المساءلة المحلية

كما هو موضح أعلاه، هناك أدلة قوية على أن أعضاء من كلا الجانبين ارتكبوا جرائم دولية. لقد اعترف نظام العدالة الدولي تقليدياً بأن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن التحقيق في الجرائم الدولية التي تحدث داخل أراضيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً.[297] ومن حيث المبدأ، يجب أن يكون هذا النهج أكثر إلحاحًا وكفاءة وفعالية من استخدام المحاكم الإقليمية أو الدولية، ويجب أن يعزز مشاركة المجتمعات المتضررة بشكل أكبر، فضلاً عن تعزيز عمل الأنظمة القضائية الوطنية (وثقة الجمهور فيها). ومع ذلك، فإن البنية التحتية القضائية والقوانين المحلية في السودان تشكل عقبات خطيرة أمام أي محاكمة جادة للجناة حتى لو كان هناك التزام سياسي بالمحاسبة على الجرائم الدولية.[298]

التنفيذ المحلي للجرائم الدولية

تمثل القوانين والمؤسسات المحلية في السودان عقبات كبيرة يجب التغلب عليها لنجاح مقاضاة الانتهاكات أمام المحاكم الوطنية. ولذلك فإنّها بحاجة إلى إصلاحات جوهرية. وهذه القضية وثيقة الصلة بشكل خاص فيما يتعلق بالملاحقة القضائية المحلية في الجرائم الدولية، حيث أن كلا الجانبين متهمان بارتكاب مثل هذه الجرائم خلال الصراع الحالي. وبعد أن أحال قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادر في 31 مارس 2005 الوضع في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية منذ 1 يوليو 2002،[299] قامت حكومة السودان بتعديل التشريعات القائمة وسنت تشريعات جديدة في عامي 2007 و2009 بهدف إدراج الجرائم الدولية المتمثلة في جرائم الحرب والجرائم ضد المدنيين. والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية.[300] بخاصة:

أ) القانون الجنائي لعام 1991، بصيغته المعدلة في عام 2009 («CA 1991») – على وجه التحديد المواد: 186 (الجرائم ضد الإنسانية)، 187 (الإبادة الجماعية)، (جرائم الحرب ضد الأشخاص)، 189 (جرائم الحرب ضد الملكية وغيرها من الحقوق)، 190 (جرائم الحرب ضد العمليات الإنسانية)، 191 (جرائم الحرب المتعلقة بأساليب القتال المحظورة، والمادة 192) (جرائم الحرب المتمثلة في استخدام الوسائل والأسلحة المحظورة).

ب) قانون القوات المسلحة لعام 2007 – وتحديداً المادة 153 (جرائم الحرب التي يرتكبها أفراد مقاتلون ضد المدنيين أثناء العمليات العسكرية)، والمادة 154 (جرائم ضد الأشخاص الذين يتمتعون بحماية خاصة)، والمادة 155 (الهجمات على المدنيين)، والمادة 162 (تهديد وتهجير السكان والجرائم ضد أسرى الحرب).

ورغم أن هذه كانت خطوة هامة نحو مكافحة الإفلات من العقاب في ارتكاب جرائم دولية، إلا أنه توجد في نهاية المطاف العديد من الثغرات في هذه المجموعة من التشريعات والتعديلات اللاحقة؛ والتي يتم تناول بعضها في هذا التقرير.[301]

جرائم الحرب

توفر المواد الجديدة في قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991 المعدّل أساسًا قانونيًا محليًا لمحاكمة مختلف الجرائم باعتبارها جرائم حرب. تبدو بعض هذه الأحكام مشابهة وظيفيًا للجرائم الموصوفة أعلاه في القانون الجنائي الدولي والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. على سبيل المثال، المادة 188 والتي تتناول القتل العمد للمدنيين، والتعذيب، والاحتجاز غير القانوني، واحتجاز الرهائن، والاغتصاب؛ والمادة 189 والتي تتناول النهب والتدمير واسع النطاق للممتلكات؛ والمادة 191 والتي تتناول

297 انظر على سبيل المثال مبدأ التكامل في المحكمة الجنائية الدولية.

298 انظر على سبيل المثال، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ((PSC/AHG/2(CCVII))، تقرير فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بدارفور، Report of the African Union High-Level Panel on Darfur، أكتوبر 2009، الفصل. 3.

299 المادة 220.

300 انظر قانون القوات المسلحة لعام 2007 (إنجليزي/عربي، English/Arabic)، والقانون الجنائي لعام 1991 (إنجليزي/عربي، English/Arabic)، وتعديل القانون الجنائي لعام 1991 (إنجليزي/عربي) لعام 2009 (إنجليزي/عربي، English/Arabic).

301 لمزيد من التحليل، انظر محمد عبد السلام بابكر، «محاكمة الجرائم الدولية بموجب القوانين الجنائية والعسكرية السودانية: التطورات والثغرات والقيود» في لوتز أوتي (محرر)، إصلاح القانون الجنائي والعدالة الانتقالية: منظورات حقوق الإنسان في السودان (أشجيت) 2011)، 161–181. إذا أردنا تحقيق عدالة ذات معنى محليًا، فلا بد من إصلاحات شاملة للقوانين التي تحكم الجهات الأمنية السودانية، بما في ذلك القوانين الموضوعية والإجرائية وكذلك أحكام الحصانة.

الهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية (بما في ذلك المستشفيات والمباني العسكرية) والمناطق السكنية، فضلاً عن استخدام الهجمات العشوائية غير المتناسبة والدروع البشرية.

ومع ذلك، فإن الصياغة المحددة المستخدمة في القانون الجنائي لعام 1991 لا تتفق، في أماكن مختلفة، مع المعايير الدولية،[302] فالمادة 188 تعترف بأن أعمال العنف الجنسي التالية قد تشكل جرائم حرب:

أ) استعمال الإكراه في مواقعة أنثى أو اللواط مع ذكر أو اغتصاب المجني عليه إذا كان ذلك مرتبطا بالإيلاج بأية طريقة كانت. ويعتبر الإكراه قد وقع في حالة ارتكاب أي من الأفعال السابقة ضد أي شخص غير قادر على التعبير عن موافقته؛

ب) إجبار شخص أو أكثر من مجموعة محمية على ارتكاب أي فعل ذي طبيعة جنسية بالقوة أو التهديد باستخدام القوة بقصد الحصول على أموال أو منافع أخرى مقابل تلك الأفعال أو لأي سبب آخر مرتبط بها؛ و

ج) احتجاز امرأة أو أكثر من مجموعة محمية قسرا بسبب الحمل بقصد التأثير على التركيبة العرقية لمجموعة من السكان.[303]

إن التعريف المذكور أعلاه للاغتصاب كجريمة حرب يعتبر تعريفاً غامضاً ويفشل في تناول الأشكال المختلفة للإكراه/عدم الموافقة وكذلك أعمال الإيلاج المعترف بها في الفقه القانوني الدولي.[304] كما أنها لا تعكس الأشكال المتنوعة للعنف الجنسي التي قد تشكل جريمة دولية. ومن غير الواضح أيضًا كيف يمكن تطبيق هذه الأحكام عمليًا من قبل الجهاز القانوني المحلي. فالقانون العام السوداني والممارسات المتعلقة بالعنف الجنسي تعاني بالفعل من عيوب جوهرية، بما في ذلك استخدام تعريفات مقيدة بشكل مفرط، فضلاً عن التباينات الكبيرة فيما يتعلق بالأدلة – المفرطة في كثير من الأحيان – حدود الاثبات المطبقة.[305] كما يتم ردع الناجيات من العنف الجنسي عن تقديم شكوى جنائية في المقام الأول، حيث أن المرأة التي تدعي أنها تعرضت للاغتصاب قد تواجه الملاحقة القضائية بتهمة ارتكاب الزنا أو ما يسمى بالأفعال غير الأخلاقية.[306] تم إقرار سلسلة من الإصلاحات في عامي 2015 و2020،[307] ومع ذلك، لا يزال تقرير حديث صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان يشير إلى أنه «لا يتم الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس بسبب الوصمة والخوف من الانتقام ونقص المعلومات وعدم الثقة في النظام القضائي.»[308] من الضروري إجراء إصلاح شامل لتسهيل الملاحقات القضائية المحلية المستقبلية للعنف الجنسي الذي يحدث أثناء النزاع – سواء في ظل تنفيذ السودان للجرائم الدولية، أو قوانينه العادية المتعلقة بالعنف الجنسي، أو رفع العوائق التي تحول دون وصول الناجين والضحايا إلى العدالة.

وعلى النقيض من النهج المنصوص عليه في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن القانون الجنائي لعام 1991 لا يقصر إمكانية المقاضاة على جرائم الحرب على تلك المرتكبة «كجزء من خطة أو سياسة أو كجزء من ارتكاب واسع النطاق لمثل هذه الجرائم». وبدلاً من ذلك، يمزج القانون الجنائي لعام 1991 (وقانون القوات المسلحة لعام 2007) بشكل عشوائي عناصر جرائم دولية أخرى (مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية)، ويقدم معايير جديدة (على سبيل المثال، أن يتم ارتكاب السلوك «عن علم»)[309] لا يُعترف بها كمتطلبات بموجب القانون الدولي الإنساني. كما أن القانون الجنائي لعام 1991 لا يميز عمليًا بين النزاعات المسلحة الدولية والنزاعات المسلحة غير الدولية ويفشل في إدراج النطاق الكامل لجرائم الحرب المعترف بها. في ظاهر الأمر، ستكون الملاحقة القضائية المحلية لجرائم الحرب المزعومة في السودان معقدة ولا يمكن التنبؤ بها، وتتطلب تحليلًا شاملاً لهذا الإطار القانوني الجديد وتداعيات التباينات (المقصودة أو غير المقصودة) بين تطبيقه وقواعد القانون الدولي الإنساني الراسخة.

302 يركز هذا القسم على قانون CA 1991، على الرغم من أن أحكام قانون القوات المسلحة لعام 2007 غير كافية أيضًا. حول هذا، انظر على سبيل المثال، محمد عبد السلام بابكر، «محاكمة الجرائم الدولية بموجب القوانين الجنائية والعسكرية السودانية: التطورات والفجوات والقيود» في لوتز أوتي (محرر)، إصلاح القانون الجنائي والعدالة الانتقالية: منظورات حقوق الإنسان في السودان (أشجيت) 2011)، 161–181.

303 المادة 188 كاليفورنيا 1991.

304 حاشية سابقة رقم 301

305 انظر على سبيل المثال، ريدريس، شبكة صيحة ، «تجريم نساء في السودان: الحاجة الى اصلاح جذري»، Criminalisation of Women in Sudan: A Need for Fundamental Reform، نوفمبر 2017؛ شبكة صيحة، «عالقة بين كراهية النساء والعقيدة: قضية نورا ومعضلة النظام القانوني في السودان»، Trapped in between misogyny and dogma: Noura's case and the dilemma of Sudan's legal system، 14 مايو 2018.

306 شبكة صيحة وريدريس، «تجريم المرأة في السودان: الحاجة إلى إصلاح جذري»، Criminalisation of Women in Sudan: A Need for Fundamental Reform، نوفمبر 2017.

307 فيما يتعلق بتعديلات عام 2015، انظر على سبيل المثال، المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام، «قانون السودان الجديد بشأن الاغتصاب والتحرش الجنسي: خطوة إلى الأمام، خطوتان إلى الوراء؟»، Sudan's new law on rape and sexual harassment: One step forward, two steps back?، 8 مارس 2016. انظر الجدول التوضيحي الذي أعدته منظمة ريدريس explanatory table والذي يشرح بعض التفاصيل. التغييرات في قانون التعديلات المتنوعة 2020.

308 حالة حقوق الإنسان في السودان، تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، Situation of human rights in the Sudan, Report of the UN High Commissioner for Human Rights، 12 مايو 2023، A/HRC/53/19.

309 راجع.المادة 8– أركان الجريمة، والتي لا تشترط إلا أن يكون مرتكب الجريمة على علم بالظروف الواقعية التي تثبت وجود نزاع مسلح.

التعذيب والاختفاء القسري

لم يدرج القانون الجنائي لعام 1991 على النحو المناسب مختلف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترقى إلى مستوى الجرائم، بما في ذلك التعذيب والاختفاء القسري. على سبيل المثال، فإنه لا يعرّف التعذيب بطريقة تتفق مع المادة. 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب[310] ولا تجرم الاختفاء القسري كجريمة قائمة بذاتها.[311]

الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية

يمكن أن يشكل تطبيق السودان للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية تحديات كبيرة من منظور المساءلة المحلية، فمثلاً:

أ) بينما تتضمن المادة 186 قائمة كبيرة من الجرائم التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، فإن تعريف الاغتصاب كجريمة ضد الإنسانية لا يفي بالمعايير الدولية (بنفس الطريقة التي يفشل فيها اعتبار الاغتصاب كجريمة حرب، انظر أعلاه)؛ و

ب) تعريف الإبادة الجماعية في المادة 187 من القانون الجنائي لعام 1991 لا تتفق مع التعاريف المنصوص عليها في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام 1948 والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتحدد عتبة مقاضاة أعلى منها – مما يجعل محاكمة جريمة الإبادة الجماعية صعبة للغاية.[312]

كما فشل القانون الجنائي لعام 1999 في الاعتراف بمسؤولية القيادة/الرئيس كشكل متميز من أشكال المسؤولية الجنائية.[313] وبما أن أحد كبار الضباط قد لا يتخذ بالضرورة إجراءً محددًا بنفسه، فقد يكون من الصعب مقاضاته بموجب هذا الإطار. في المقابل، يعترف القانون الجنائي الدولي بالتزام صريح يقع على القادة والرؤساء بمنع ارتكاب الجرائم من قبل مرؤوسيهم.[314] إذا لم يتم الامتثال لهذا الالتزام، فقد يتحمل القائد/الرئيس المعني المسؤولية الجنائية بصفته الخاصة.[315] وينطبق هذا أيضًا على تحليل جرائم الحرب أعلاه.

سياق أوسع للمساءلة والعدالة

بينما يحدد هذا التقرير أوجه القصور في تصميم جرائم جنائية محددة، فإنه يفرض أيضًا اتخاذ المزيد من الخطوات لإصلاح مجالات القانون الأخرى، بالإضافة للتغلب على العقبات السياسية والمؤسسية الأوسع التي تحد من إمكانية الحصول على العدالة في السودان. ويجب إلغاء أحكام الحصانات – التي تجعل محاكمة ضباط القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على هذه الجرائم أمراً مستحيلاً فعلياً.[316] وعلى المدى الطويل، لا بد من بذل جهود متواصلة لبناء الإرادة السياسية للمساءلة

310 فيما يتعلق بقضايا التعذيب الأخرى في الإطار القانوني في السودان (على سبيل المثال، عدم كفاية الضمانات الإجرائية، والافتقار إلى حماية الإجراءات القانونية الواجبة)، انظر على سبيل المثال، ريدريس، «معايير مناهضة العنف في القانون العام الافريقي: الممارسات الجيدة والطريق الى الامام»، Anti-Torture Standards in Common Law Africa: Good Practices and Way Forward، 2022. ؛ ريدريس، "المحاكمات المشوبة بالتعذيب في السودان"، Torture-tainted trials in Sudan، سبتمبر 2022.

311 يمكن اتهام مرتكبي الاختفاء القسري بموجب أحكام أخرى (على سبيل المثال، المواد 162 (الاختطاف)، و164 (الحبس غير القانوني)، و165 الاحتجاز غير القانوني)، على الرغم من أن أياً من هذه المواد لا يعالج بشكل مناسب مفهوم (وخطورة) الاختفاء القسري.

312 للحصول على تحليل أكثر شمولا لأوجه القصور في تنفيذ السودان للجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، انظر لوتز أوتي (محرر)، «إصلاح القانون الجنائي والعدالة الانتقالية: منظور حقوق الإنسان للسودان»، 2011، الفصل 7 (محمد عبد السلام بابكر، محاكمة الجرائم الدولية في ظل القوانين الجنائية والعسكرية السودانية: التطورات والثغرات والقيود).

313 وعلى وجه التحديد، فهو لا يعترف إلا بالأشكال التقليدية للمسؤولية الجنائية، أي ارتكاب جريمة بشكل مباشر، والأمر بارتكاب جريمة والمساعدة والتحريض عليها، والانخراط في مؤامرة إجرامية فيما يتعلق بجرائم معينة. في هذا الصدد، انظر الجزء الثاني والثالث من قانون CA 1991. ذو صلة، المواد 22 و39 (7)، قانون القوات المسلحة لعام 1999 يزيد من عرقلة جوانب مسؤولية قيادة الرئيس في القانون المحلي السوداني.

314 انظر على سبيل المثال، المادة. 27 النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ المادة 24(1) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ المادة 23(1) النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

315 المرجع نفسه.

316 على سبيل المثال، Armed Forces Act 2007 تنص المادة 34 من قانون القوات المسلحة لعام 2007 على الحصانة من الملاحقة الجنائية للجنود والضباط الذين يقومون بأي عمل «بحسن نية» أثناء أداء واجباتهم. تحظر المادة 42 (2) من قانون القوات المسلحة لعام 2007 التحقيق أو الملاحقة القضائية مع أي "من ضباط القضاء العسكري" إلا بموافقة قائد الجيش (الوثيقة الدستورية لعام 2019 حددت قوات الدعم السريع كقوة عسكرية نظامية، 2019 Constitutional Document). تهدف الوثيقة الدستورية لعام 2019 Constitutional Document أيضًا إلى حظر إقامة الدعاوى الجنائية ضد أي عضو في مجلس السيادة أو مجلس الوزراء أو المجلس التشريعي الانتقالي أو ولاة ولايات السودان دون التنازل عن الحصانة من المجلس التشريعي (الذي لم يتم تشكيله بعد) – أو المحكمة الدستورية (لم يتم تشكيلها بعد)، في ظل غياب المجلس التشريعي. لمزيد من التفاصيل، انظر على سبيل المثال، ريدريس ومركز قانون حقوق الإنسان بكلية الدراسات الشرقية والافريقية، «جهود المساءلة المحلية في السودان»، Domestic Accountability Efforts in Sudan، مايو 2021.

والمحاسبة، ومعالجة عوامل مثل الاستقلال العملي للقضاء السوداني، فضلاً عن الافتقار إلى القدرات والموارد داخل النظام القضائي السوداني. ويتعين على السودان أيضاً أن يصمم وينفذ عملية عدالة انتقالية حقيقية وفعالة. ويجب أن تكون هذه العملية مدفوعة بالتشاور مع أصحاب المصلحة الرئيسيين ومشاركتهم، بما في ذلك الضحايا والناجين، وكذلك أسرهم ومجتمعاتهم.[317] وفي هذا الصدد، يجب أن تكون العدالة مكملة لأي عملية سلام وانتقال ديمقراطي، وأن تحظى بالأولوية.[318]

وحتى وقت كتابة هذا التقرير، اتخذت كلتا القوتين خطوات، ظاهريًا لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة منذ بداية النزاع. فقد أنشأت قوات الدعم السريع محاكم ميدانية لمعالجة «الانتهاكات وسوء السلوك» داخل قوات الدعم السريع.[319] وبحسب ما ورد تمت بالفعل محاكمة العديد من الأفراد أمام هذه المحاكم.[320] وأعلن البرهان بعد ذلك عن تشكيل لجنة للتوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي ارتكبتها قوات الدعم السريع منذ 15 أبريل 2023 ,[321] وسرعان ما أصدرت اللجنة قائمة بأسماء 46 من الجناة المشتبه بهم، بمن فيهم حميدتي.[322] ثم أصدر الادعاء العام السوداني مذكرات اعتقال بحق حميدتي وغيره من قادة قوات الدعم السريع.[323] في حين أن منظمة ريدريس ليست على علم بأي تفاصيل عامة جوهرية فيما يتعلق بعمل هذه الهيئات، فمن غير المرجح أن يقوم أي منهما بإجراء الإجراءات بشكل محايد أو شفاف أو وفقًا للمعايير الدولية.

317 سيكون للناجين وجهات نظر مختلفة حول ما يشكل العدالة، وما هي عناصر العدالة الانتقالية التي ينبغي أن تحظى بالأولوية. حول هذه القضية في سياق المملكة المتحدة، انظر منظمة ريدريس، «عدالة من؟ تأملات من الناجين من التعذيب من المقيمين في المملكة المتحدة"، Whose Justice? Reflections From UK-based Survivors of Torture، يوليو 2022.

318 انظر على سبيل المثال، ريدريس ومركز قانون حقوق الإنسان بكلية الدراسات الشرقية والافريقية، «عمليات العدالة الانتقالية في السودان»، Transitional Justice Processes in Sudan، أغسطس 2020 – والتي تظل ذات أهمية كبيرة وضرورية على الرغم من التغييرات في السياق منذ ذلك الحين.

319 تغريدة من قوات الدعم السريع، Tweet from the RSF، 27 يونيو 2023.

320 صحيفة سودان تريبيون، "حميدتي يعترف بانتهاكات عناصر الدعم السريع ويعلن عن محاكم ميدانية"، Hemetti admits violations by RSF elements, announces field courts، 26 يونيو 2023.

321 صحيفة سودان تريبيون، "السودان يشكل لجنة للتحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الدعم السريع"، Sudan forms committee to probe war crimes by Rapid Support Forces، 4 أغسطس 2023.

322 صحيفة سودان تريبيون، لجنة جرائم الحرب تعلن "حميدتي" و45 شخص مطلوبين للعدالة – على قائمة الجناة المشتبه بهم، لجنةجرائمالحربتعلن "حميدتي" و45 آخرينكمطلوبينللعدالة ، 17 أغسطس 2023.

323 تغريدة من ولي، Tweet from Wli، 31 أغسطس 2023.

المساءلة الدولية

©المحكمة الجنائية الدولية.

بدء الإجراءات لمحاكمة علي كوشيب، المتهم بارتكاب 31 تهمة من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور، في المحكمة الجنائية الدولية في 5 أبريل 2022.

هناك دور واضح يمكن للجهات الفاعلة الدولية أن تلعبه في دعم رحلة السودان نحو المساءلة. وسيكون الوضع الحالي ذا أهمية خاصة للمحكمة الجنائية الدولية، التي يمكنها ممارسة الولاية القضائية على الجرائم المدرجة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المرتكبة في «الوضع في دارفور منذ 1 يوليو 2002».[324] وكانت المحكمة الجنائية الدولية، التي تحقق منذ يونيو 2005 في مزاعم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة في دارفور، قد أصدرت في وقت سابق أوامر اعتقال بحق خمسة أفراد سودانيين، ومن بينهم عمر البشير. ولا يوجد حالياً سوى شخص واحد متهم – وهو قائد الجنجويد السابق علي كوشيب – محتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية[325]. بدأت الإجراءات ضد كوشيب، المتهم بـ 31 تهمة بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، أمام المحكمة الجنائية الدولية في أبريل 2022. ويقوم الممثلون القانونيون المشتركون للضحايا حاليًا باستدعاء الشهود، ومن المقرر أن تدلي هيئة الدفاع ببيانات افتتاحية وتبدأ في عرض قضيتها في 28 أغسطس 2023. قبل النزاع، كان من المفهوم أن ثلاثة من الأشخاص المتهمين – البشير، وأحمد هارون، وعبد الرحيم محمد حسين – محتجزون لدى السودان. وقد فر أحمد هارون من الحجز في وقت مبكر من الصراع الحالي، وغادر سجن كوبر بعد أن أطلق مقاتلون مسلحون سراحه.[326] وحتى وقت كتابة هذا التقرير، أفادت التقارير أن هارون يسافر بحرية عبر أجزاء من السودان، مما يعزز على ما يبدو استمرار

324 بما أن السودان ليس دولة طرفًا في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في السودان مستمد بشكل أساسي من الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 31 مارس 2005 ، referral by the UN Security Council(والتزامات ميثاق الأمم المتحدة المستمدة بشكل أساسي).

325 سلم كوشيب نفسه طوعًا إلى حجز المحكمة الجنائية الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى في يونيو 2020، بعد أكثر من عقد من إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال في 27 أبريل 2007.

326 محمد توفيق وهيلين ريجان، "الوزير السوداني السابق أحمد هارون مطلوب بتهم جرائم حرب تم إطلاق سراحه من سجن الخرطوم"، Former Sudanese minister Ahmed Haroun wanted on war crimes charges freed from Khartoum prison، 26 أبريل 2023؛ تغريدة من ولي، ; Tweet from Wli، 25 أبريل 2026.

الصراع الحالي مع القادة الآخرين المرتبطين بالبشير.[327] وبينما أصدرت النيابة العامة في كسلا أمراً بالقبض على هارون،[328] إلا أنه تم إلغاءه لاحقاً.[329] وبحسب مسؤولين سودانيين، كان البشير يتلقى العلاج في مستشفى علياء العسكري في أم درمان في بداية الصراع.[330] وقد تعرض مستشفى علياء العسكري بعد ذلك لهجوم عدة مرات، حسبما ورد، من قبل قوات الدعم السريع.[331] هناك تكهنات بأن البشير تم نقله إلى مكان آمن بعد سلسلة من ضربات المدفعية الأخيرة التي أصابت مستشفى علياء العسكري،[332] على الرغم من أنه لم يتم التحقق من مكان وجوده بشكل مستقل.

من غير الواضح ما إذا كان اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في السودان كافياً للنظر في الجرائم المرتكبة في أماكن أخرى من البلاد. وفي سياق الحالة المحالة الى المحكمة الجنائية الدولية سابقًا رأت المحكمة أنه لا يجوز لها التحقيق إلا في الجرائم المرتكبة بعد ذلك الوقت، «بقدر ما تكون مرتبطة بشكل كاف بحالة الأزمة التي كانت مستمرة وقت الإحالة.»[333] عندما يكون الاختصاص القضائي محل خلاف، يجوز للمحكمة الجنائية الدولية إجراء تقييم واسع النطاق للغة الإحالة، فضلاً عن طبيعة وخطورة وأنماط الجرائم المزعومة، ومتى وأين تم ارتكابها على ما يبدو، وما إذا كانت هناك استمرارية بين المسؤولين الرئيسيين/ المجموعات المشاركة المتورطة.[334] من المؤكد أن هناك روابط بين «الوضع في دارفور» الذي أحيل في الأصل إلى المحكمة الجنائية الدولية، وعلى الأقل بين بعض الانتهاكات المزعومة، والتي يتم الإبلاغ عنها حاليًا. وهناك عدد من الجهات الفاعلة الرئيسيّة قد تورطت في هذا الصراع الدائر الآن، بما في ذلك حميدتي والبرهان، قد كانت متورطة في الفظائع السابقة في دارفور.[335] هناك أيضًا أوجه تشابه كبيرة بين أنماط الانتهاكات الناشئة الآن، خاصة في دارفور وفي أماكن أخرى أيضاً (بما في ذلك الخرطوم) مع تلك التي تخضع بالفعل للتحقيق من قبل المحكمة الجنائية الدولية – وخصوصاً قيادة العمليات العسكرية والسيطرة عليها والإمدادات العسكرية والتدريب والأسلحة، وهي أمور كثيرة. والتي انبثق معظمها مما حدث في العاصمة القوميّة. أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية الآن أن مكتبه بدأ التحقيق في الجرائم المزعومة التي تم ارتكابها في دارفور خلال النزاع المسلح الحالي.[336] والسؤال الرئيسي المعلق هو ما إذا كان المدعي العام يعتبر أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يقتصر جغرافياً على الأحداث في دارفور. وقد تقدمت مجموعة واحدة على الأقل بطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية يدعو إلى توجيه اتهامات إلى جهات فاعلة من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بارتكاب جرائم حرب.[337] وبحسب ما ورد خططت القوات المسلحة السودانية أيضًا لتقديم ملف أدلة حول الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الدعم السريع إلى المحكمة الجنائية الدولية بحلول نهاية أغسطس 2023.[338]

327 صحيفة سودان تريبون، "دعوات للقبض على قادة النظام السابق بعد ظهورهم في جولات بالدولة"، Calls for arrest of former regime leaders after appearing on State tours، 20 يوليو 2023؛ تغريدة من محامي الطوارئ، Tweet from Emergency Lawyers، 21 يوليو 2023.

328 راديو دبنقا، "إصدار مذكرات اعتقال بحق خمسة من قادة حزب المؤتمر الوطني السابقين في شرق السودان"، Arrest warrants issued against five former NCP leaders in eastern Sudan، 2 أغسطس 2023.

329 راديو دبنقا، "الادعاء العام بشرق السودان يرفض التهم الموجهة إلى "المتشددين الإسلاميين""، Eastern Sudan prosecutors dismiss charges against 'Islamist hardliners'، 11 أغسطس 2023.

330 المرجع نفسه؛ زينب محمد صالح وأوليفر هولمز، "الزعيم السوداني السابق عمر البشير محتجز في المستشفى العسكري، بحسب ما ورد عن الجيش"، Sudan's ex-leader Omar al-Bashir being held in military hospital, says army، 26 أبريل 2023.

331 محمد أمين، «قوات الدعم السريع السودانية تحاصر المستشفى الذي يُحتجز فيه عمر البشير»، Sudan's RSF besieges hospital where Omar al-Bashir is being held، 3 يوليو 2023؛ هديل هاشم، «استهداف مقر إقامة الرئيس السوداني السابق بقصف مدفعي على مستشفى علياء»، Sudanese Former President's Residence Hit in Artillery Shelling on Alia Hospital، 17 يوليو 2023.

332 ورد أن البشير لم يصب بأذى، reportedly.

333 المحكمة الجنائية الدولية، المدعي العام ضد كاليكستي مباروشيمانا، قرار بشأن «طعن الدفاع في اختصاص المحكمة»، الدائرة التمهيدية الأولى، ICC-01/04-01/10. Prosecutor v. CallixteMbarushimana, Decision on the "Defence Challenge to the Jurisdiction of the Court"، 26 أكتوبر 2011، الفقرة. 16. للحصول على ملخص للاجتهاد القضائي للمحكمة الجنائية الدولية بشأن هذا الموضوع، انظر على سبيل المثال، رود راستان، «نطاق الولاية القضائية لحالات أمام المحاكم الجنائية الدولية"، The Jurisdictional Scope of Situations Before the International Criminal Court، منتدى القانون الجنائي (2012) 1:23–34.

334 المرجع نفسه.

335 انظر على سبيل المثال، جيروم توبيانا، «الرجل الذي أرعب دارفور يقود عملية الانتقال المفترضة في السودان»، The Man Who Terrorized Darfur is Leading Sudan's Supposed Transition، 14 مايو 2019؛ قناة الجزيرة، "من هو البرهان، رئيس الدولة العسكري الفعلي في السودان؟"، Who is al-Burhan, Sudan's military de facto head of state?، 16 أبريل 2023.

336 مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، التقرير السابع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية المقدم إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عملاً بالقرار رقم 1593 (2005)، Thirty-Seventh Report of the Prosecutor of the International Criminal Court to the United Nations Security Council Pursuant to Resolution 1593 (2005)، 13 يوليو 2003. كما أطلق مكتب المدعي العام حملة عامة وتطالب اللجنة بتقديم أدلة على الجرائم المرتكبة فيما يتعلق بهذا التحقيق الجديد أو تحقيقاتها طويلة الأمد في دارفور في الأحداث التي وقعت منذ 1 يوليو 2002، public appeal.

337 صحيفة سودان تريبون، "شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد انتهاكات الجيش وقوات الدعم السريع"، Complaint to the International Criminal Court Against Abuses by the army and RSF، 2 مايو 2023.

338 المخابرات الإفريقية، "الحرب الأهلية في السودان تمتد إلى الساحة القضائية"، Sudan civil war spreads to judicial arena، 18 أغسطس 2023.

ينبغي للجهات الفاعلة الدولية الأخرى اتخاذ خطوات استباقية لتعزيز المساءلة/ المحاسبة في السودان. وينبغي إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي منذ بداية النزاع.[339] وينبغي على وحدات جرائم الحرب الوطنية في الدول الأخرى – إلى الحد الذي تسمح به أطرها الوطنية – أن تراقب تحركات المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية، وأن تستعد، بموجب الولاية القضائية العالمية، لاعتقال ومحاكمة أي من مثل هؤلاء الجناة الذين يدخلون البلاد. وفي هذا الصدد، ينبغي على الدول أن تفتح بشكل استباقي تحقيقات هيكلية لجمع الأدلة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة خلال النزاع المسلح الحالي. وينبغي على الدول أيضاً أن تفرض عقوبات مستهدفة على جميع القادة السودانيين المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكذلك على الشركات. وغيرها من الجهات التابعة التي تيسر لهم ذلك.[340] ومن نواح عديدة، فإن الصراع الحالي يمثّل تكلفة عدم توفّر الرغبة التاريخيّة لبعض الدول في إعطاء الأولويّة للمساءلة والعدالة في السودان، الأمر الذي جاء على حساب التقدم نحو التحول الديمقراطي. وهذه التكلفة يدفعها مرة أخرى شعب السودان. وهناك حاجة ملحة لتغيير الاستراتيجية.

339 هناك شكوك حول ما إذا كانت هناك شهية سياسية كافية داخل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لإصدار مثل هذا القرار. في 11 مايو 2023، صوت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة على تمديد ولاية خبير المفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان لتشمل الرصد التفصيلي والتوثيق والإبلاغ عن ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان منذ 25 أكتوبر 2021. voted ، وقد تمت الموافقة على هذا القرار . الذي قيل إنه تم تخفيفه عدة مرات قبل التصويت ولم يصل إلى حد اقتراح إنشاء آلية تحقيق مستقلة . بأغلبية ضئيلة، بأغلبية 18 صوتاً مؤيداً، مقابل 15 صوتاً معارضاً. ولم تصوت أي دولة أفريقية لصالح هذه الفكرة. أشارت التقارير إلى وجود جهود قوية لمكافحة الضغط (خاصة من المملكة العربية السعودية، على ما يبدو على أساس أن الاقتراح قد يعرض المفاوضات في جدة للخطر)؛ إيما فرج وغابرييل تيترولت–فاربر، «الحركة الغربية لمراقبة انتهاكات السودان تتكرر في هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة»، Western motion to monitor Sudan abuses ekes past at UN rights body، 11 مايو 2023. في الوقت الحاضر، من المتوقع أن تستخدم روسيا والصين حق النقض ضد أي اقتراح في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدعو إلى تشكيل لجنة دولية. لجنة تحقيق مستقلة بشأن السودان. وربما يكون الاتحاد الأفريقي هو الأقدر على إنشاء مثل هذه الهيئة (من خلال مجلس السلم والأمن أو اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب).

340 لا سيما عندما يكون من غير المرجح أن يدخل مرتكب الجريمة إلى دولة من المحتمل أن تعتقله وتحاكمه بموجب الولاية القضائية العالمية.

ريدريس

انهاء التعذيب، والسعي لتحقيق العدالة للناجين

SOAS University of London

redress.org

REDRESS
87 Vauxhall Walk
London, SE11 5HJ
United Kingdom
+44 (0)20 7793 1777
info@redress.org

@REDRESSTrust
@redresstrust
company/REDRESS